الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري

من إعداد الطالب: **قوران محمد**

الموضوع

الأثر البيئي للتوسع العشوائي على حساب المناطق الخضراء

"دراسة حالة مدينة بوسعادة "

اشراف: د. نويبات إبراهيم

نوقشت علنا بتاريخ: ..../..../..... أمام اللجنة المتكونة من:

أ.د حجاب مخلوفي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة
أ.د الديب بلقاسم	ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
د. نويبات إبراهيم	مقررا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة
د. رجم علي	ممتحنا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

(وما بكم من نعمة فمن الله) صدق الله العظيم

اشكر الله سبحانه وتعالى واحمده على توفيقي في إتمام هذا البحث، ولله الحمد من قبل ومن بعد

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل **نوبيات ابراهيم** الذي كان خير أستاذ وقدوة لي، ولم يبخل علي من عطاء معرفته ودعمه المستمر . جزاك الله عني خيرا، ودعائي لك دوما بدوام الصحة والرضا من الله عز وجل.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل أساتذة معهد التسيير التقنيات الحضرية

محمد قوران

فهـــرس المحتويـــــــــات

مقدمـــــة..... **1**

الفصـــل التمهيـــدي: مدخل عام

1- الإشكالية	3
2- الأهداف	5
3- الفرضيات	6
4- منهجية الدراسة	6
4-1 المنهج المطبق	6
4-2 الأدوات المستخدمة	6
5- أهمية الدراسة	7
6- مبررات اختيار الموضوع	7
7- هيكلة الدراسة	7

الفصل الأول: تحديد المفاهيم والدراسات السابقة

مقدمة	
1.1- تحديد المفاهيم	**10**
1.1.1- العمران	10
2.1.1- التوسع العمراني	10
3.1.1- تعريف التمدد الحضري	11
4.1.1- السكن العشوائي	11
1.4.1.1- مصطلحات خاصة بالتسمية	11
2.4.1.1- مفهوم السكن العشوائي	11
5.1.1- البيئة	13
6.1.1- البيئة العمرانية	13
7.1.1- البيئة الطبيعية	13
8.1.1- البيئة المشيدة	14
9.1.1- التلوث البيئي	14
10.1.1 - التلوث	14
11.1.1- التلوث المادي	14
12.1.1- تلوث الهواء	14
13.1.1- النفايات	14
14.1.1- النفايات الحضرية الصلبة	15
15.1.1- التلوث المعنوي	15

16.1.1- التلوث الضوضائي	15
17.1.1- التلوث البصري	15
18.1.1- المناطق الخضراء	15
2.1- الدراسات السابقة	**15**
1.2.1- الدراسات المتعلقة بالسكن العشوائي	16
1.1.2.1- الدراسات الجزائرية	16
2.1.2.1- الدراسات الأجنبية	17
2.2.1- الدراسات المتعلقة بالأراضي الزراعية	18
1.2.2.1- الدراسات الجزائرية	18
2.2.2.1- الدراسات الأجنبية	22
3.2.1- موقع الدراسة من الأبحاث السابقة	24
خلاصـــــــة	25

الفصل الثاني: التوسع العمراني واستهلاك المجال الزراعي

مقدمة	
1.2- المراحل التي مر بها العمران البشري	**26**
1.1.2- مرحلة فجر الحضارة	26
2.1.2- مرحلة ظهور الثورة الزراعية	26
1.2.1.2- مرحلة ظهور القرية	26
2.2.1.2- مرحلة ظهور المدينة	27
3.1.2- مرحلة الثورة الصناعية	27
1.3.1.2- مرحلة ظهور المدن الكبرى	27
2.3.1.2- مرحلة ظهور المن العملاقة	28
2.2- عوامل التوسع الحضري على الأراضي الزراعية	29
1.2.2- الزيادة الديموغرافية	29
1.1.2.2- الزيادة الطبيعية للسكان	29
2.1.2.2- الهجرة	31
3.2- أشكال التوسع العمراني	32
1.3.2- التوسع العشوائي	32
1.1.3.2- الشكل التراكمي	33
2.1.3.2- نمط متعدد النوى	33
3.1.3.2- التوسع المتدرج	34
2.3.2- التوسع الإشعاعي	34
3.3.2- التوسع المتعامد	34
4.3.2- التوسع المخطط	34
4.2- استهلاك المجال	**35**
5.2- التوسع الحضري في الجزائر	**35**
1.5.2- الجذور التاريخية للنسيج الحضري في الجزائر	35

1.1.5.2- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي: (ما قبل 1830)	35
2.1.5.2- المدن ذات النشأة الإسلامية	36
3.1.5.2- المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني	37
4.1.5.2- المدن الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي	37
2.5.2- مراحل التوسع العمراني بالجزائر	38
1.2.5.2- المرحلة من 1830 إلى1910	38
2.2.5.2- مرحلة مابين 1910- 1954	38
3.2.5.2- مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى غاية1966	38
4.2.5.2- الفترة مابين 1966-1977	39
5.2.5.2- الفترة من 1977 إلى 1987	40
6.2.5.2- المرحلة من 1987 إلى 2000	41
3.5.2- أسباب التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر	41
1.3.5.2- النمو الديمغرافي	41
2.3.5.2- إعادة هيكلة القطاع الزراعي وإعادة التنظيم 1987	42
3.3.5.2- التقسيم الإداري مع غياب المراقبة الإدارية للعمران	42
4.3.5.2- العامل الأمني	43
4.5.2- استهلاك المجال في الجزائر	43
5.5.2- مشاكل التوسع العمراني على الأراضي الزراعية	44
1.5.5.2- أزمة السكن	44
2.5.5.2- عدم التوازن الحضري	45
3.5.5.2- المشاكل البيئية	45
أ- التلوث	45
ب- تناقص الأراضي الزراعية	46
4.5.5.2- المشكلات الاجتماعية	47
5.5.5.2- المشكلات الاقتصادية	47
الخلاصة	**49**

الفصل الثالث: السكن العشوائي كمشكلة بيئية

مقدمة	
1.3- ظاهرة السكن العشوائي في دول العالم الثالث	**50**
2.3- ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية	**53**
3.3- واقع هذه الظاهرة في الجزائر	**53**
1.3.3- السكن العشوائي حسب الأقاليم الكبرى في الجزائر	54
2.3.3- بعض خصائص السكن العشوائي في الجزائر	55
3.3.3- تصنيف السكن العشوائي في الجزائر	56
4.3.3- السياسة الوطنية لامتصاص السكن الهش	57
1.4.3.3- المرحلة الأولى : 1962 - 1977	57
2.4.3.3- المرحلة الثانية: 1978 - 1989	59

3.4.3.3- المرحلة الثالثة: ما بعد سنة 1990	
4.3- واقع ظاهرة السكن العشوائي اليوم	**60**
5.3- خصائص السكن العشوائي	**61**
6.3- أسباب نشوء السكن العشوائي	**63**
7.3- أنواع المناطق الحضرية العشوائية	**63**
1.7.3- مناطق واضعي اليد	64
2.7.3- مناطق أشباه واضعي اليد	64
3.7.3- مناطق واضعي اليد المؤقتة	64
8.3- مشكلات وخطورة مناطق السكن العشوائي	**64**
1.8.3- من الناحية اجتماعية	64
2.8.3- من الناحية اقتصادية	65
3.8.3- من الناحية البيئية والصحية	65
4.8.3- من الناحية العمرانية	67
9.3- استراتيجيات التصدي لظاهرة السكن العشوائي في المحيط الدولي	**67**
1.9.3- التسوية القانونية	67
2.9.3- إعادة الإسكان ...أو سياسة تدبير مساكن بديلة	68
3.9.3- التنمية الإقليمية	68
4.9.3- هدم كامل للتجمعات العشوائية وإعادة بناءها من خلال استخدام طرق تقلل من تكلفة التدخل قدر الإمكان	69
الخلاصة	**70**

الفصل الرابع: النمو العمراني لمدينة بوسعادة وتحليل استهلاك مجالها الحضري

مقدمة	
1.4- نظرة شاملة لمدينة بوسعادة	**71**
1.1.4- الموقع العام	71
1.1.1.4- الموقع الإداري	71
2.1.1.4- الموقع الجغرافي	71
3.1.1.4- الموضع	72
2.1.4- تطور مدينة بوسعادة	74
1.2.1.4- نشأة مدينة بوسعادة و تطور استهلاك مجالها الحضري	74
أ- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي	74
ب - الحقبة الاستعمارية:	75
ج- مرحلة ما بعد الاستقلال:	78
3.1.4- تطور المباني	81
4.1.4- اتجاهات ومحفزات التوسع العمراني في مدينة بوسعادة	82
1.4.1.4- اتجاهات التوسع العمراني	82
2.4.1.4- محفزات التوسع العمراني	84

2.4- وضعية العقار و استهلاك المجال في الفترة الحالية	**86**
1.2.4- الاستهلاك الطبيعي	86
2-3.4 الاستهلاك الحضري لمقر البلدية	86
3.4- العوامل المؤثرة في توجيه توسع المدينة نحو الأطراف واستهلاك مجالها الحضري	**87**
1.3.4- العوامل الطبيعية والخصائص الموضعية	87
1.1.3.4- التضاريس	87
2.1.3.4- التربة	87
3.1.3.4- المعطيات المناخية لمدينة بوسعادة	89
2.3.4- العوامل الديمغرافية والاجتماعية	90
1.2.3.4- النمو السكاني:	91
2.2.3.4- الكثافة السكانية	91
3.3.4- الهجرة	93
خلاصة	**95**

الفصل الخامس: دراسة تحليلية للأراضي الزراعية بواحة بوسعادة

مقدمة	
1.5- موقع وحدود الواحة	**96**
2.5- بعض السمات المميزة لمنطقة الدراسة	**97**
3.5- تقسيمات داخل الواحة	**97**
4.5- تسمية المناطق	**97**
5.5- الشوارع المهيكلة	**99**
6.5- نمو وتطور العمران في الواحة	**101**
1.6.5- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي	101
2.6.5- مرحلة الاستعمار	101
3.6.5- مرحلة ما بعد الاستقلال - 1970	101
4.6.5- المرحلة ما بين 1970-1980	103
5.6.5- المرحلة ما بين 1980-1990	103
6.6.5- المرحلة ما بين 1990-2000	103
7.6.5- المرحلة ما بين 2000- إلى يومنا هذا	104
7.5- التوسع العمراني واستهلاك المجال الزراعي في الواحة	**104**
1.7.5- استهلاك المجال الزراعي من طرف السكن	105
2.7.5- استهلاك المجال الزراعي من طرف التجهيزات	105
8.5- أسباب استهلاك المجال الزراعي بالواحة	**105**
1.8.5-أسباب مباشرة	105
2.8.5- أسباب غير مباشرة	105
9.5- السكن	**113**
1.9.5- خصائصه	113
1.1.9.5- الحجم	113

2.1.9.5- نمط ومادة البناء	114
3.1.9.5- حالة السكنات	114
4.1.9.5- المساحة	115
2.9.5- بعض مؤشرات السكن العشوائي في الواحة	115
أ- المهنة والدخل	115
ب- حجم الأسرة	116
ج- الكثافة السكنية	116
د- المؤشرات العمرانية	116
10.5- التجهيزات	**116**
1.10.5- التجهيزات الدينية	116
2.10.5- التجهيزات السياحية	117
3.10.5- التجهيزات التعليمية	117
4.10.5- التجهيزات الأمنية	117
5.10.5- مقبرة	117
11.5- الشبكات	**117**
12.5- الآثار الناتجة عن استهلاك العمران العشوائي للأراضي الزراعية في للواحة	**124**
1.12.5- الآثار العمرانية	124
2.12.5- الآثار البيئية	127
1.2.12.5- تقلص المساحة الزراعية في الواحة	127
2.2.12.5- مشكلة التلوث	129
خلاصة	**135**

الفصل السادس: الدراسة الاجتماعية والبيئية للواحة

تمهيد	
1.6- اختيار نوع وحجم العينة	**135**
2.6- وسائل جمع البيانات	**135**
3.6- تحليل بيانات الدراسة	**135**
1.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بخصائص العينة	**135**
2.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بكيفية الحصول على المسكن و نوعيته	**138**
1.2.3.6 كيفية الحصول على المسكن	**138**
2.2.3.6- نوعية المسكن وحالته	**140**
3.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بالآثار البيئية الناتجة عن التوسع العشوائي	**143**
4.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بوضعية الأراضي الزراعية	**145**
4.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بوضعية الأراضي الزراعية	**149**

خلاصـــــــــة عامـــــــــة

تمهيـــــــد	
1- النتائج	**150**

2- التوصيات	152
3- أفاق ومحاور مستقبلية للحث	154
المراجع	155
الملاحق	163

فهرس الجـــــــــداول

جدول (1.2): معدل الوفيات الخام في جهات العالم والوطن العربي للسنوات (1990-1995) بالألف	**30**
جدول (2.2): نمو سكان المدن في الفترة 1954-1966	**39**
جدول (3.2): نمو سكان المدن في الفترة 1966-1977	**40**
جدول (4.2): تطور السكان الحضريون الريفيون في الجزائر بين 1987-1998 والتقديرات المستقبلية	**41**
جدول (1.3): عدد ونسبة سكان المناطق العشوائية من مجموع سكان المدن خلال سنوات مختلفة ببعض مدن العالم الثالث.	**52**
جدول (2.3): نسبة سكان مناطق السكن العشوائي إلى مجموع السكان في العواصم العربية	**54**
جدول (3.3): : توزيع المساكن العشوائية حسب الأقاليم الكبرى بالجزائر 1998	**57**
جدول (4.3): يوضح تصنيف السكنات العشوائية في الجزائر.	
جدول (1.4): المعلومات الجغرافية لمدينة بوسعادة	**72**
جدول (2.4): مقارنة بين خصائص النسيجين الاستعماري و العتيق	**77**
جدول (3.4) : تطور الحظيرة السكنية لمدينة بوسعادة 2008	**81**
جدول (4.4): الاستهلاك الطبيعي لمجال بلدية بوسعادة	**86**
جدول (5.4): أنماط التربة لمدينة بوسعادة	**88**
جدول (1.6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**136**
جدول (2.6): توزيع مجتمع البحث حسب السن	**136**
جدول (3.6): توزيع مجتمع البحث حسب الحالة المدنية	**136**
جدول (4.6): المستوى التعليمي لأفراد العينة	**137**
جدول (5.6): الحالة المهنية لأفراد العينة	**137**
جدول (6.6): عدد أفراد الأسرة لمجتمع البحث	**137**
جدول (7.6): مكان الإقامة السابق لعينة الدراسة	**138**
جدول (8.6): الأسباب التي أدت عينة الدراسة إلى الانتقال للواحة	**138**
جدول (9.6): طريقة الحصول على المسكن لمجتمع البحث	**139**
جدول (10.6): مساحة المسكن لمجتمع البحث	**139**
جدول (11.6): حالة مسكن أفراد العينة	**140**
جدول (12.6): عدد طوابق المنزل	**140**
جدول (13.6): نوع مواد البناء المستعملة	**140**
جدول (14.6): متعلق بإجراء التعديلات على المنزل	**141**
جدول (15.6): متعلق بالأسباب التي جعلت أفراد العينة تجري التعديلات على المنزل	**142**
جدول (16.6): متعلق بالشبكات المختلفة	**142**
جدول (17.6): متعلق بعدد الأشخاص الذين لهم اقتراح لتطوير والتحسين المنطقة	**142**
جدول (18.6): متعلق بتوفر القدرة المالية لتحويل مكان السكن	**143**
جدول (19.6): متعلق بمكان الانتقال	**143**

جدول (20.6): وجود الأماكن المخصصة لرمي النفايات	**143**
جدول (21.6): متعلق بوجود شاحنات لجمع النفايات	**144**
جدول (22.6): المشاركة الشعبية التي تساهم في نظافة المحيط	**144**
جدول (23.6): سبب تلوث المحيط	**144**
جدول (24.6): أسباب المشاكل البيئية بالواحة	**145**
جدول (25.6): ماذا تمثل الأرض الزراعية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص	**145**
جدول (26.6): مصدر مياه السقي	**146**
جدول (27.6): نوع الأراضي المستهلكة من طرف العمران العشوائي	**146**
جدول (27.6): درجة استغلال الأراضي الزراعية في الواحة	**146**
جدول (29.6): الأسباب التي جعلت الأراضي الزراعية تقسم وتباع على شكل سكنات عشوائية	**147**
جدول (30.6) : أسباب استهلاك العمران للأراضي الزراعية في الواحة	**148**

فهرس الأشكـــــــــــال

شكل (1.2): النمو التراكمي للمدن الحضرية	**32**
شكل (2.2): مدينة صنعاء والأقطاب متعددة النوى	**33**
شكل (3.2): مخطط امتداد مدينة القاهرة	**34**
شكل (1.4): موقع مدينة بوسعادة بالنسبة للحد الجنوبي لشط الحضنة والحد الشمالي للأطلس الصحراوي	**73**
شكل (2.4): حدود بلدية بوسعادة	**73**
شكل (3.4): الأحياء المكونة لنسيج القصر	**75**
شكل (4.4): مخطط تهيئة لمدينة بوسعادة سنة 1956	**77**
شكل (5.4): مخطط لمدينة بوسعادة سنة 1920	**78**
شكل (6.4):مدينة بوسعادة سنة 1972	**80**
شكل (7.4): تطور مدينة بوسعادة الى غاية 2007	**80**
شكل (8.4): تطور الكثافة السكنية في الفترة مابين 1983-2008	**82**
شكل (9.4): اتجاهات التوسع حسب توجيهات المخططات التوجيهية للتعمير لمدينة بوسعادة بين 1996-2009	**83**
شكل (10.4):الطرق المهيكلة لمدينة بوسعادة	**85**
شكل (11.4): العوائق الطبيعية لمدينة بوسعادة	**88**
شكل (12.4): منحنى الحرارة والتساقط	**89**
شكل (13.4) : الرياح لمدينة بوسعادة	**90**
شكل (14.4): تطور سكان مدينة بوسعادة مقارنة بمدينة المسيلة 2008	**91**
شكل (15.4): معدل النمو السكانـــي بالمقرنة مع المعدل الوطني 2008	**92**
شكل (16.4): تطور الكثافة السكانية بين 1983 و 2008	**92**
شكل (17.4): تطور عدد طلبات تحويل الإقامة إلى غاية 2008	**93**
شكل (1.5): حدود الواحة بالنسبة للمدينة	**98**
شكل (2.5): تقسيمات البساتين داخل الواحة	**98**
شكل (3.5): تسمية المناطق داخل الواحة	**109**

شكل (4.5): مداخل ونقاط تلاقي الشوارع الرئيسية	**100**
شكل (5.5): التوسع الأولي على الواحة ببناء فندق القائد	**102**
شكل (6.5): ظهور حي الدشرة القبلية العشوائي بجانب الواحة	**102**
شكل (7.5): ظهور سكنات عشوائية على طول حدود الواحة مع الأحياء المحيطة	**103**
شكل (8.5): توسع السكن في الواحة إلى غاية 2000	**104**
شكل (9.5) : طبيعة الملكية العقارية	**109**
شكل (10.5): الطرق المحيطة بالواحة	**110**
شكل (11.5): قرب الواحة من مركز المدينة	**111**
شكل (12.5): نسبة السكن في طور الانجاز والسكن القديم من إجمالي السكنات	**113**
شكل (13.5): موقع التجهيزات بالواحة	**118**
شكل (14.5): شبكة الكهرباء في الواحة	**119**
شكل (15.6): شبكة الغاز في الواحة	**120**
شكل (16.5): شبكة الصرف الصحي	**121**
شكل (17.5): شبكة الماء في الواحة	**122**
شكل (18.5): شبكة السقي وتسميتها في الواحة	**123**
شكل (19.5): الازدحام الشديد للسكنات داخل التجمعات السكنية في الواحة	**125**
شكل (20.5): انتشار السكن العشوائي وتناقص الأرض الزراعية سنة 2000	**128**
شكل (20.5): اكتساح السكن العشوائي للواحة وتآكل أراضيها سنة 1014	**128**

فهرس الصـــــــــور

صورة (1.2): مثال على التوسع العشوائي في احدي المدن السعودية	**32**
صورة (1.3) : الازدواجية الحضرية في مدينة ساوباولو	**52**
صورة (2.3) : الازدحام السكني في إحدى عشوائيات مدينة ريو دي جينيرو	**61**
صورة (3.3) : سوء الأحوال السكنات العشوائية في كيبيرا، نيروبي، كينيا.	**61**
صورة (4.3): عدم النظافة في حي "كروباي"الفقير فريتاون، سيراليون	**62**
صورة (1.5): شارع برينيس	**100**
صورة (2.5): شارع صفصاف	**100**
صورة (3.5): شارع الحمايد	**100**
صورة (4.5): شارع زقت الغيب	**100**
صورة (5.5): الانتشار العشوائي للسكن	**109**
صورة (6.5): نمط بناء تقليدي	**114**
صورة (7.5): نمط بناء حديث	**114**
صورة (8.5): بناء في طور الانجاز	**114**
صورة (9.5): بناء في حالة متهورة	**115**
صورة (10.5): بناء في حالة متوسطة	**115**
صورة (11.5): بناء في حالة جيدة	**115**
صورة (12.5): تهديم البنايات القديمة التي تمثل الموروث الثقافي للمنطقة	**124**
صورة (13.5): استبدال الحائط المبني بالطوب بآخر بالاسمنت	**124**
صورة (14.5): استغلال الفراغات كأماكن لرمي النفايات	**125**

صورة (15.5): استغلال الفراغات كأماكن لرمي النفايات	**125**
صورة (16.5): رمي القمامة في الطرق	**126**
صورة (17.5): ضيق وعدم انتظام الطرق	**126**
صورة (18.5): بناء سكنات وسط الواد	**127**
صورة (19.5): بناء سكنات بالقرب من الواد	**127**
صورة (20.5): سكن قديم مبني بالطوب أمام سكن حديث مبني بالاسمنت	**130**
صورة (21.5): سكن قديم مبني بالطوب أمام سكن حديث مبني بالاسمنت	**130**
صورة (22.5): تردي خدمات الماء	**130**
صورة (23.5): تردي خدمات الصرف الصحي	**130**
صورة (24.5): عدم وضع القمامة في مكانها المخصص	**130**
صورة (25.5): انتشار القمامة على الأرض	**130**
صورة (26.5): تراكم الأتربة والنفايات عند منبع الساقية	**131**
صورة (27.5): انتشار النفايات في مجرى الساقية	**131**
صورة (28.5): تراكم النفايات قرب باب المنزل	**131**
صورة (29.5): عملية حرق النفايات في وسط المزارع	**132**
صورة (30.5): حفر لصرف المياه القذرة ما زال يستعملها السكان داخل منازلهم	**133**
صورة (31.5): حفر لصرف المياه القذرة في فيناء المنزل منازلهم	**133**
صورة (32.5): قدم وتآكل أنابيب الصرف	**133**
صورة (33.5): حفر الصرف أمام باب المنزل وتدهور حالة أنبوب الصرف	**133**
صورة (34.5): صرف المياه القذرة في الواد	**134**
صورة (35.5): صرف المياه القذرة مباشرة في الساقية	**134**

مقدمة

مقدمة

تشهد مدن العالم تحولات كبيرة في بنيتها الحضرية جراء النمو السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة من الريف إلى المدينة، حيث أن هذه الزيادة في عدد السكان التي باتت تمارس ضغطا شديدا على الأراضي وذلك للطلب المتزايد عليها لأغراض السكن والخدمات البشرية الأخرى وتؤدي كذلك هذه الزيادة إلى توسع المجال الحضري للمدينة وزيادة حجمها، إلا أن هذا التوسع والاستهلاك المفرط للمجال انعكس بصورة واضحة على التوازن الايكولوجي بين المراكز الحضرية وإقليمها الريفي، وذلك عن طريق زحف العمران على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى كتل إسمنتية، وبهذا تعد ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية مشكلة كبيرة تعاني منها جميع دول العالم، إذ أصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديا كبيرا لمعظم هذه الدول خاصة النامية منها التي تمتاز بزيادة سكانية مرتفعة، وما يتبع ذلك من ضغوط على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن.

إن هذا التوسع العمراني على الأراضي الزراعية قد افرز عدة مشاكل أثرت بشكل كبير على مختلف الجوانب العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الرقعة الزراعية قد أصبحت مهددة بالتقلص جراء هذا التعدي وبجانب هذا التقلص للأراضي الزراعية التي تمثل غذاءا ومتنفسا للإنسان فقد ساهم هذا التوسع في بروز مشكلة أخرى ألا وهي انتشار السكن العشوائي الذي كثيرا ما ارق الباحثين جراء الآثار السلبية خاصة البيئية منها التي يحدثها على مستوى المدينة والمجتمع.

لا تقتصر ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية على مجموعة من الدول بل هو حالة عامة تشترك فيها جميع دول العالم، وهذه الحالة تنطبق على أقطار الوطن العربي ومنها الجزائر التي لم تسلم من هذه المشكلة، حيث أن المدن الجزائرية بعد الاستقلال شهدت نموا عمرانيا متسارعا، وضغط سكاني كبير، وتحت هذا الضغط وحركة التعمير السريعة والغير منتظمة التي مست بوجه خاص المدن الكبرى، أدت إلى اتساع رقعة مجالها الحضري والذي في اغلب الأحياء ما يكون على حساب الأراضي الزراعية، هذا ونجد مدينة بوسعادة من بين المدن الجزائرية التي لم تسلم من هذه الظاهرة وهذا جراء تشبع المدينة والضغط المتزايد على المساحة العقارية واستنفاذ كافة الاحتياطات العقارية فيها، الأمر الذي صعب من التحكم في العمران واتجاهاته مما أدى إلى زحف المدينة إلى الأطراف وفي كل الاتجاهات واستنزاف مجالها الحضري وصولا إلى الأراضي الزراعية في الواحة التي لم تسلم من هذا الاستهلاك المفرط للمجال وبالتالي تفاقم المشكلة إلى حد كبير، ومع هذا الاستهلاك المفرط واللاعقلاني للمجال الزراعي أدى إلى بروز عدة مشاكل أثرت سلبا على بيئة الواحة، حيث نجد الواحة الآن عبارة عن كتل أسمنتية جراء انتشار السكن العشوائي بطريقة سريعة ومتنامية، حيث أن هذا الأخير وحده يعد مشكلة كبيرة تعاني منه اغلب المدن، وكذلك أصبحت الرقعة الزراعية في الواحة مهددة بالتقلص جراء هذا الانتشار العشوائي للسكن، لذا يترتب علينا أن نمثل هذه المشكلة الجسيمة لنشعر بأهميتها ومعرفة أسبابها وأثرها على البيئة ومن ثم التصدي لإحدى استخدامات الأرض التي تهدد التوازن

البيئي وتمثل تحديا خطيرا جسيما على الإنسان وغذائه ورفاهيته ولذلك طرح المشكلة ووضع الحلول المناسبة للقضاء على مسبباتها أو الحد منها.

الفصل التمهيدي

مدخل عام

1- الإشكالية
2- الأهداف
3- الفرضيات
4- منهجية الدراسة
5- أهمية الدراسة
6- مبررات اختيار الموضوع
7- هيكلة الدراسة

1- الإشكالية:

شهدت مدن العالم في الآونة الأخيرة تطورات جمة نجم عنها تغير كبير في بنيتها وتركيبها واتساع رقعتها، مما أدى إلى النمو السكاني وتوسع الهياكل العمرانية للمدن نتيجة للنمو الديموغرافي الطبيعي وعملية التحضر والنزوح من المناطق الريفية للمدن. وازدياد السكان بالمدن الكبيرة بشكل كبير وتبعتها المدن المتوسطة والصغيرة هي الأخرى، حيث أثبتت الإحصاءات السكانية على مستوى العالم " نمو سكان الحضر بمعدلات مرتفعة حيث بلغت هذه النسبة في عام 1950 (29.7%) وازدادت إلى (47.4%) في عام 2000 في حين تجاوزت نسبة التحضر أل (50 %) لأول مرة في عام 2005 لتصل إلى (53.8%) ومن المتوقع أن تصل خذه النسبة إلى أكثر من(60%) في عام 2025 بحسب تقديرات الأمم المتحدة. " (الشديدي ح ؛ 2013 ، ص03)

هذا التطور للمدن لم يصاحب فقط بزيادة عدد سكانها واتساع رقعتها فحسب، وإنما تطورت الخدمات العامة على اختلاف أنواعها وخاصة الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية والترفيهية، وأدى هذا التطور كذلك إلى تجاوزات وتغير كبير في استعمالات الأرض الحضرية من خلا المباني السكنية والمنشآت المختلفة، جراء التوسع المتسارع والعشوائي في المدن والطلب المتزايد في استهلاك العقار الحضري، حيث أثرت هذه التجاوزات بشكل سلبي في تراجع وتقلص المناطق الخضراء، أن هذا التوسع العمراني و الاستهلاك اللاعقلاني للعقار الحضري على حساب الأراضي الزراعية وما نجم عنه من أثار سلبية على البيئة الحضرية لم يقتصر على مجموعة من الدول بل هو حالة عامة تشترك فيها جميع دول العالم، فقد أشارت أحد الدراسات إلى "أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت سنوياً ما يعادل 400 ألف فدان من الأراضي الزراعية نتيجة تعرضها للزحف العمراني خلال المدة مابين (1972-2000)." (العزاوي ظ ؛ 2005 ، ص59)، هذا وتشير دراسة أخرى قام بها **"جورج براون George Brown** بتحليل البيانات الرسمية لاستخدام الأراضي واكتشف أن 6.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تمثل 5% من الإجمالي القومي، قد انتزعت من أراضي الإنتاج في الصين خلال 6 سنوات فقط بين عامي (1987-1992)" (جاردنر ج ؛ 1999 ، ص24)

أما في الدن العربية فهي كذلك تعاني من هذه الظاهرة، حيث تشير بعض الدراسات إلى "أن البحرين أضاعت ما يقارب 8000 دونم أي ما يعادل 800 هكتار من أراضيها الزراعية الجيدة منذ عام 1976 باستعمالها للسكن والصناعة والاستخدامات العامة الأخرى ، وأن كل هذه الاستخدامات لا تتطلب هذه النوعية الجيدة من الأراضي، كما أدى الزحف العمراني في مصر إلى اقتطاع أراضي زراعية تحيط بمراكز المدن تقدر مساحتها بحوالي 12530 فدان سنوياً أي ما يعادل 5262.6 هكتار، وقد تبين أنه كلما زاد حجم القرى أو كان موقعها الجغرافي قريباً من مدينة رئيسة أو من نطاق المشاريع الاقتصادية أتسع عمرانها بمعدلات تفوق مثيلاتها من القرى ذات الموقع البعيد أو ذات الحجم الصغير" (العزاوي ظ ؛ 2005 ، ص59)، هذا وقد أدى التوسع

العمراني" لمدينة دمشق إلى التهام البساتين المحيطة بالمدينة، فازدادت المساحات المعمورة في المدينة من 670 هكتارًا عام 1940م إلى 2000هكتار عام 1965م، وإلى 5800 هكتار عام 1994م، وامتد العمران خلال ذلك بشكل متصل من داخل الحدود الإدارية إلى خارجها وشكلت القرى القريبة حزامًا ناميًا من العمران، حيث كان الدور الكبير فيه للسكن العشوائي." (الدجاني د ؛ عابدين ي ؛ 2009 ، ص04)

أما الجزائر لم تسلم من هذه المشكلة التي تعد من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها جميع دول العالم، وخاصة التي تمتاز بزيادات سكانية سريعة، "إذ انه في الجزائر قدرت الأراضي الزراعية سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% تقريبا من المساحة الإجمالية للبلاد، ويقع اغلبها في شمال البلاد عبر السهول الساحلية والسهول والأحواض الداخلية التلية. (التجاني ب ؛ 2000 ، ص60)، هذا وقد اعترف وزير الفلاحة والتنمية الريفية **"رشيد بن عيسى-"** في تصريحاته للإضاعة الوطنية بتاريخ 18 فيفري 2013، والذي اقر بان هناك أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية قد اجتاحها الاسمنت وحولها إلى أراضي عمرانية منذ الاستقلال. (سفيان ع ؛ 2013 ، ص04)

تعد مشكلة التوسع العمراني السريع للمدن التي لم تفرز مشكلة واحدة بل أفرزت عدة مشاكل منها انتشار السكن العشوائي الذي لا يخضع لقوانين التعمير والبناء ولا يحترم الفضاءات البيئية ولا المجال الزراعي بحيث أصبح يمثل تهديدا حقيقيا للموارد الطبيعية وللإطار المعيشي للسكان إذ أصبحت بعض المدن تعاني من نقص فادح في التجهيزات والخدمات الضرورية الشيء الذي كانت له انعكاسات خطيرة على المستوى الصحي والبيئي، ومن الملاحظ أن ظاهرة استهلاك العمران للأراضي الزراعية لم تكن من الطرف التوسع العمراني المنظم فقط بل تعدى ذلك إلى انتشار السكن العشوائي فوق هذه الأراضي وخير دليل على ذلك "حي بوعمامة العشوائي (حي بن طلبان) الواقع غرب مدينة وهران، حيث نمى وتوسع في حقول مغروسة بأشجار الكروم واللوز والزيتون" (التجاني ب ؛ 2000 ، ص62)

إن تزايد الحاجة إلى أراضي جديدة لأغراض السكن والمرافق الخدمية، تعد مشكلة كبيرة أمام النقص الحاصل في مساحات الأراضي الزراعية من خلال تحويلها إلى أراضي سكنية لا سيما إذا ما حاولنا مواكبة عجلة التطور الذي من خلاله يتبين الحاجة الماسة إلى أراضي جديدة لهذه الأغراض مما يؤدي إلى تناقص هذه الأراضي، حيث أن " هذا التناقص في المساحات الخضراء انعكس سلبا على البيئة الحضرية، و أدى تلوث الهواء في المدن (الذي يعد من أخطر أنواع التلوث)، والذي كان له أثر في ارتفاع معدلات الوفيات جراء ذلك وخاصة في الدول النامية سريعة النمو الحضري، فطبقا للبنك الدولي فإن ما يتراوح بين 2 إلى 5 %من جملة الوفيات في تلك الدول ترجع إلى تلوث الهواء. (الزاملى أ ؛ 2006 ، ص3).

و مدينة بوسعادة تعد من بين المدن الجزائرية التي تتميز بتوسع عمراني متسارع وتجاوز معايير استخدامات الأرض الحضرية نتيجة عدة أسباب منها الزيادات السكانية وندرة العقار وطبيعة التضاريس الصعبة لأنها محاصرة بالجبال والوديان والكثبان الرملية، وقد أدت هذه الأسباب إلى تغير كبير في استعمالات الأرض الحضرية واستهلاك التوسع العشوائي للمناطق الخضراء.

ومنه تم تحديد المشكل الرئيسي للبحث كالأتي: إن التوسع العمراني المتسارع على حساب المناطق الخضراء والتجاوزات الكبيرة في استعمالات الأرض الحضرية بمدينة بوسعادة، أدى إلى ظهور بعض المشاكل ثانوية منها:

- ❖ استهلاك العمران للمناطق الخضراء الزراعية خاصة الواحة، والتي هي في طريقها إلى حي عمراني عشوائي.
- ❖ الآثار البيئية المترتبة على استهلاك وتقلص المناطق الزراعية بالواحة .
- ❖ انتشار السكن الفوضوي والمضاربة في الأسعار للعقار.

ويجرنا هذا الاشكال الى طرح التساؤلات التالية:

- ماهي أسباب التوسع العشوائي على حساب المناطق الخضراء؟
- ماهي الآثار البيئية السلبية للتوسع العشوائي على حساب المناطق الخضراء؟ وكيف يمكن معالجتها ؟

2- الأهداف:

ليس للباحث أي هدف أسمى من أن يفهم فهما حقيقيا لجوانب مشكلة البحث الذي يقوم به، وبالتالي تقديم مقترحات تخفف من آثراها كخطوة أولى نحو القضاء على العوامل التي ساهمت في تكوينها، وأهداف البحث هي:

❖الهدف الرئيسي

- الحد من انتشار ظاهرة التوسع العشوائي المتسارع على حساب المناطق الخضراء.

❖الأهداف الثانوية

- معالجة الآثار السلبية الناجمة عن التوسع العشوائي في المناطق الخضراء.

- الحد من انتشار السكن الفوضوي داخل الواحة

3- الفرضيات

- سوء التخطيط والمراقبة من طرف الهيئات المعنية أدى إلى استهلاك المناطق الخضراء من طرف التوسع العشوائي.
- التوسع العشوائي على حساب المناطق الخضراء أدى إلى ظهور مشاكل بيئية .

4- منهجية الدراسة:

يمكن تعريف مصطلح منهجية الدراسة على انه الطرق المستخدمة لفهم وتحليل المبادئ والأساليب والقواعد بشكل منظم ومتسلسل باستخدام الإجراءات التنفيذية والأدوات البحثية. (الشاطر ع ؛ 2009 ، ص07) وبناء على ذلك فمنهجية الدراسة تشتمل على المنهج المستخدم و الأدوات البحثية المستخدمة أو الإجراءات المتبعة للإجابة على التساؤلات وأسلوب تنفيذ الأهداف المتتابعة والمتسلسلة.

1.4- المنهج المطبق:

يندرج اختيار المنهج ضمن إستراتيجية البحث إذ انه لا يمكن فصله عن إشكالية البحث أو فرضياته وكذا الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، (كاجيت س ؛ 2012 ، ص29)، ونظرا لطبيعة الموضوع الذي يعتمد أساسا على وصف الظواهر وتحليل النتائج الناجمة عن التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، وعلى هذا الأساس اعتمدنا في هذه الدراسة على **"المنهج الوصفي التحليلي"**، حيث أن هذا المنهج ليس مجرد وصف لما هو ظاهر للعيان، بل انه يتضمن الكثير من التقصي ومعرفة الأسباب والمسببات، كما انه يتطلب منا معرفة الطرق والإمكانيات التي تساعد على التخفيف من ظاهرة موضوع الدراسة لما هو أفضل وطبقا للحاجة التي يتطلبها المجتمع. (القاضي ي ؛ 1979 ، ص108)

2.4- الأدوات المستخدمة:

بناءا على المنهج المستخدم وطبيعة موضوع البحث الميداني، فان جمع وتحليل البيانات وتصنيفها والتعليق عليها يتم على ثلاث مراحل باستعمال ثلاث أدوات التي نعتقد أنها صالحة لتلبية حاجات الموضوع المدروس والوصول إلى نتائج علمية دقيقة وهي:

1.2.4- الملاحظة:

اعتمد البحث على الملاحظة المباشرة من خلال معايشتنا للظواهر وكذلك من خلال معايشتنا لعينة الدراسة فترة البحث الميداني

2.2.4- استمارة المقابلة:

وهي الأداة الأساسية التي اعتمدنا عليها في دراستنا من حيث جمع البيانات، وذلك من خلال تولي الباحث عملية إدارة الأسئلة وتوجيهها، وكذا ملئ الاستمارة وفق لردود المبحوثين.

3.2.4- العينة:

بما أننا لا نستطيع إجراء مسح شامل لمجتمع البحث المتمثل في سكان الواحة بسبب صعوبة الإحاطة بهم والجهود الهائلة التي تتطلبها مثل هذه الدراسات أصبح من الضروري أن ندرس الظاهرة في عينة محددة من العائلات.

5- أهمية الدراسة

إن هذا الموضوع لجدير بالدراسة والبحث فهو يستحق اهتماما كبيرا والماما واسعا، لأنه يشكل خطرا يهدد مستقبل البلاد، إذ أن عملية التوسع العمراني لم تكن وفق تخطيط منظم ودراسة استطلاعية شاملة، مما أدى بهذا التوسع إلى استهلاك المجال الزراعي بطريقة سريعة ومفرطة، في ظل غياب شبه كلي للدراسات الموجهة لكيفية الاستغلال على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، الأمر الذي أدى إلى بروز مشاكل سلبية أثرت بشكل كبير على البيئة، وخير دليل على ذلك واحة بوسعادة التي شهدت في الآونة الأخيرة توسعا عمرانيا سريعا وعلى حساب أراضيها الزراعية مما أدى إلى تقلص رقعتها الزراعية وانتشار السكن العشوائي بها بطريقة رهيبة، وكذلك ظهور عدة مشاكل بيئية خطيرة أثرت سلبا على صحة وبيئة الواحة.

6- مبررات اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هي:

- ❖ نقص الدراسات والبحوث التي تناولت الواحة
- ❖ تعد الواحة ذات طابع سياحي وبيئي تمتاز به المدينة لذا ارتأينا انه يجب علينا محاولة لفت انتباه المسؤولين للحفاظ على هذا الموروث الثقافي.
- ❖ الحاجة إلى إيجاد حلول من شأنها القضاء على ظاهرة السكن العشوائي في الواحة الذي أصبح السمة الأبرز فيها.

07- هيكلة الدراسة:

يعتمد هيكل الدراسة على تسلسل فصولها بناء على إجابة التساؤلات البحثية، ومحاولة تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضية المقترحة باستخدام منهجية الدراسة (المنهج والأدوات البحثية)، ويمكن تقسيم البحث إلى سبعة فصول هي كالتالي:

- **الفصل الأول: "تحديد المفاهيم والدراسات السابقة"**: لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى شقين: الشق الأول متعلق بتحديد المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث تطرقنا إلى بعض المفاهيم الخاصة بالعمران والتوسع العمراني والى بعض التعاريف والمصطلحات الخاصة بالسكن العشوائي، وكذلك إلى بعض التعاريف الخاصة بالبيئة، وهذا لمحاولة إبراز والإلمام بجميع المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة، أما الشق الثاني فهو متعلق بالدراسات السابقة التي من خلالها يتم إثراء موضوع دراستنا والاستفادة من الأساليب والمناهج المتبعة في توجيه الدراسة وكذلك النتائج المتوصل إليها، حيث انه تم تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين، قسم متعلق بالدراسات التي تناولت السكن العشوائي وقسم متعلق بالدراسات التي تناولت الأراضي الزراعية.
- **الفصل الثاني:** وجاء تحت عنوان **"التوسع العمراني واستهلاك المجال الزراعي"**، يناقش هذا الفصل إشكالية توسع وزحف المدن على المجال الزراعي القريب منها وكذا المشاكل والآثار السلبية المترتبة عن هذا الاستهلاك المفرط للمجال، حيث تم التطرق إلى المراحل التي مر بها العمران البشري والى العوامل الرئيسية التي أدت إلى استهلاك وتناقص الأراضي الزراعية والى الأشكال التي اتخذها هذا التوسع في العالم، ومن ثم إبراز حجم هذه الظاهرة في الجزائر والآثار المترتبة عنها.
- **الفصل الثالث "السكن العشوائي كمشكلة بيئية"** يناقش هذا الفصل ظاهرة السكن العشوائي والتي تعد مشكلة عمرانية تتميز بها غالبية دول العالم، حيث تم إبراز حجم وخصائص وأسباب ظهورها وأنواعه، وكذلك الاستراتيجيات المتبعة للتصدي لها على مستوى المحيط الدولي وصولا إلى إبراز مشكلات وخطورة مناطق السكن العشوائي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والعمرانية، وكذلك تم التطرق إليها وتحديد حجمها على مستوى الدول العربية، ومن ثم إسقاط هذه المشكلة على المستوى المحلي (الجزائر) وتحديد حجمها وتصنيفها، وكذا السياسة الوطنية المتبعة لامتصاص هذه الظاهرة.
- **الفصل الرابع "النمو العمراني لمدينة بوسعادة وتحليل استهلاك مجالها الحضري":** حيث انه في هذا الفصل سيتم إلقاء نظرة شاملة على مدينة بوسعادة وذلك من خلال التطرق إلى الخصائص الطبيعية للمدينة (الموقع والموضع) ومراحل نمو تطور المدينة واتجاهات ومحفزات التوسع العمراني للمدينة وكذلك والأسباب التي أدت إلى توسع مجالها الحضري.

- **الفصل الخامس "دراسة تحليلية للأراضي الزراعية بواحة بوسعادة":** حيث ناقش هذا الفصل إشكالية التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بالواحة وتناقص رقعتها الزراعية، ذلك من خلال تحديد بعض السمات المميزة للواحة وإلقاء نظرة على تطور العمران في الواحة والوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى استهلاك مجالها الزراعي، وتحديد بعض مؤشرات السكن العشوائي في الواحة وصولا إلى الآثار السلبية التي خلفها نمو وانتشار السكن العشوائي في الواحة.
- **الفصل السادس "الدراسة الاجتماعية والبيئية للواحة":** خصص هذا الفصل لمناقشة وتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق استمارة المقابلة الموجهة لسكان الواحة (عينة الدراسة)، حيث تم التطرق في هذه الاستمارة إلى تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بسكان الواحة، وتحليل البيانات المتعلقة بكيفية الحصول على المسكن وخصائصه والبيانات المتعلقة بالآثار البيئية الناتجة عن التوسع العشوائي للمدينة وفي الأخير تم التطرق إلى تحليل البيانات المتعلقة بوضعية الأراضي الزراعية في الواحة.

وتوصلت المذكرة بناء على هيكل الدراسة السابق إلى الخلاصة العامة والتي تم التطرق فيها إلى النتائج والتوصيات، التي تشمل استعراض وتجميع للنتائج التي تم التوصل إليها في الفصول السابقة وفي الأخير تم فتح بعض المحاور المستقبلية لموضوع البحث.

الفصل الأول

تحديد المفاهيم والدراسات السابقة

مقدمة

1.1- تحديد المفاهيم

2.1- الدراسات السابقة

1.2.1- الدراسات المتعلقة بالسكن العشوائي

2.2.1- الدراسات المتعلقة بالأراضي الزراعية

3.2.1- موقع الدراسة من الدراسات الأخرى

خلاصة

مقدمة

تناولنا في هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة التي نعتقد أنها تسمح بإعطاء ثراء إضافي لموضوع بحثنا، حيث تناولنا عدة دراسات بينا فيها المشكل الرئيسي وكذا أهداف ودوافع الدراسة والنتائج المتوصل إليها. وقبل التطرق إلى المفهوم المحوري في هذه الدراسة "الأثر البيئي للتوسع العشوائي على حساب المناطق الخضراء" نعتقد أنه من الضروري منهجيا ونظريا أن نتعرض أولا إلى تقديم معالجة لمجموعة من المفاهيم الفرعية والأساسية في نفس الوقت التي لها علاقة مباشرة بالمفهوم العام للبحث حيث تطرقنا إلى مفهوم (العمران، والتوسع العمراني، التمدد الحضري، المفاهيم الخاصة بالسكن العشوائي، مفاهيم خاصة بالبيئة والبيئة الحضرية، وفي الأخير تناولنا مفهوم عام للتلوث البيئي وأنواعه) وتساهم في إعطاء معنى للأبعاد المختلفة التي يشير إليها هذا المفهوم عند مختلف المفكرين الذين تناولوه.

1.1- تحديد المفاهيم

1.1.1- العمران

هو مجموع المقاييس التقنية، الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تسمح بتنمية المدينة بطريقة تضمن الحياة الجيدة للسكان، و بصيغة أخرى نستطيع القول أن العمران هو علم يهتم بتهيئة المدن وتوسعها، إذ بمساعدة كل التقنيات يتكفل بتحديد أحسن لتموضع الطرق و المساحات الحرة و مراكز الخدمات العمومية، بطريقة تجعل المحيط صحي و مناسب بالنسبة لساكنيه (أوذينة ف ؛ 2009 ، ص13)

2.1.1- التوسع العمراني:

تعددت المصطلحات التي تعبر على الأشكال الجديدة للتوسع العمراني، لكن لا يزال الكثير منها يكتنفها بعض الغموض، فلا توجد محددة تضبطها ومؤشرات دقيقة تقيسها والتوسع العمراني أو التمدد الحضري واحد من المصطلحات الدالة على التوجه الجديد في التحضر عالميا وبوتيرة أسرع في دول العالم النامي والجزائر، حيث عرف **هربر وكوتمان (Herper and Gottman)** عملية التوسع الحضري "بالانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعة للمدينة، أي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية"، وعرف الدكتور عبد الرزاق عباس حسين مصطلح الوسع الحضري "ليشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة وتوسع حجوم تلك المدن من جهة أخرى لاسيما المدن الكبيرة، وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي ومخطط" (بوزغاية ب؛ 2014، ص39)

3.1.1- تعريف التمدد الحضري:

حسب تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة هو "مظهر جديد لتوسع المدينة يتميز بظهور ونمو مناطق سكنية غير مستمرة، ذات كثافة سكانية منخفضة تنتشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، وهي مناطق ذات طبيعة زراعية، يمكن اعتبار هذا التوسع الغير مخطط، والغير مهيأ بأنه شغل عشوائي للمجال" (كبيش ع ؛ 2011 ، ص18)

ويختلف مصطلح التمدد **étalement** عن مصطلح التوسع **extension** كون التوسع يعني "عملية زيادة أبعاد المجال المبني" (كبيش ع ؛ 2011 ، ص17) ويعتبر بيار ميرلان **Pierre Merlin** "توسع المجال المبني هو النتيجة المنطقية لعملية التنمية العمرانية" (Pierre. M, 1998)

4.1.1- السكن العشوائي :

1.4.1.1- مصطلحات خاصة بالتسمية

لقد تعددت المصطلحات لمفهوم السكن العشوائي بين مختلف الدول، حيث انه لا يوجد معنى محدد لهذه التسمية، إذ انه يوجد مجموعة كبيرة من المصطلحات " تتداول في اللغتين العربية والفرنسية، كوكبة من الاشتقاقات الاصطلاحية تعدت حاجز 60 مسمى، والتي كثيرا ما تستخدم بشكل عشوائي، ومنها على سبيل المثال أحياء الصفيح Les bidonvilles ، البناءات الغير Constructions illicites ، البناءات الهامشية Constructions marginales، الأحياء المتخلفة، أحياء واضعي اليد، مدن الكرتون، العشوائي، العفوي، أحياء الفقراء، السكن غير لائق، السكن غير القانوني ، السكن غير مخطط ...الخ" (قاسمي ش ؛ 2013 ، ص69)

كما توجد هناك عدة تسميات أخرى في بلدان العالم الثالث فنجدها تسمى مثلا في " ع Callampas ، وفي ليما تسمى بالباريادا, Barriadas ، وفي بنغلاديش تسمى.

هذا الاختلاف الواضح في المسميات وعدم استقرارها على حال واحد يعكس على انه لا يوجد اتفاق على مصطلح واحد بل هناك عدة مصطلحات وتختلف من بلد لأخر كما سبق ذكره.

2.4.1.1- مفهوم السكن العشوائي:

نظرا للاختلاف الحاصل لمفهوم السكن العشوائي من منطقة إلى أخرى فإننا سنتطرق إلى بعض المفاهيم قصد نظرة عامة على هذا المفهوم.

عرفه **"صالح سالم جردات"** " تتمثل ظاهرة نشوء المناطق العشوائية في قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها خارج نطاق السلطة الرسمية وبعيداً عن نفوذها أو تدخلها ويتم ذلك بإمكانيتها المادية والثقافية المحدودة مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي حيث ينقصها الكثير من القيم والمبادئ المعمارية والبيئية والتخطيطية السليمة". (جردات ص ؛ 2009 ، ص15)

ركز الباحث في تعريفه على طبيعة الجهود المبذولة في نشوء هذه المناطق ألا وهو الجهود الذاتية والتي تعتبر عنصر مهم في نشأة هذه المناطق التي تعتمد على مبادرة في بناء وحل مشاكلهم السكنية على نحو فردي بعيدا عن السلطة القانونية، إلا أن ذلك لا ينطبق على كثير من المساكن العشوائية، حيث أوضحت الدراسة التي قام بها " **تيرنر Turner** " على الأحياء العشوائية في ليما أن الفقراء يبنون ربع مساكنهم بأنفسهم، بينما يتعاقدون مع مقاولين محليين لبناء الأجزاء المتبقية" (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص19)

أما **النعيم** فقد عرفها على " أنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها" (النعيم ع ؛ 2004 ، ص03)

أما **السيد الحسيني** فانه يرى أن هذا النوع من السكن " ينشا في البداية نشأة غير قانونية ولا يدخل أصلا ضمن إطار التخطيط الحضري المركزي، كما أن هذا النمط من السكن نشا بواسطة الجهود الذاتية، وظل لفترة معينة مفتقرا إلى المرافق والخدمات الحضرية. يضاف إلى ذلك أن المسكن العشوائي بطبيعته هو سكن فقراء المدن. " (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص ص20-21)

أما **شاهدان احمد شبكة** فتعرف السكن العشوائي بأنها المنطقة التي تتصف بواحد أو أكثر من السمات العمرانية التالية:

- التدهور في الكتلة المبنية، وهي الحالة المتردية للمباني الناتجة عن التقادم في غياب الصيانة، أو بسبب عدم توفر المعايير الإنشائية والصحية والتصميمية السليمة، والتي تنتج غالبا عندما يكون البناء مخالفا لقوانين واشتراطات البناء.
- التدهور في استعمالات الأراضي، وهي نتيجة لعدم التوافق بين الاستعمالات المتعارضة مثل وجود الورش بداخل المناطق السكنية، أو ارتفاع نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسكني، أو النمو العمراني الجديد غير المتوافق مع القديم، أو تحول لي مناطق لممارسة أنشطة جديدة.
- التدهور في المرافق والبنية الأساسية، نتيجة عدم توفر كفاءة شبكات البنية الأساسية، أو زيادة الضغط عليها بشكل لا يتوافق مع تصميمها، مع نقص الصيانة مما يسبب أعطالا متكررة.
- التدهور في شبكة الطرق والمسارات، فالشوارع الضيقة المنعرجة يصعب فيها -ويستحيل أحيانا- دخول سيارات الأمن والحريق والإسعاف في حالة الطوارئ. كما يؤدي ارتفاع الكثافات البنائية والسكانية غير المتوافق مع تخطيط شبكة الطرق والممرات إلى مشاكل الازدحام والضوضاء والتلوث البيئي.
- عدم توفر أو كفاية الخدمات المختلفة سواء الصحية أو الإدارية أو التجارية أو التعليمية أو الترفيهية من حيث الكم أو التوزيع.

- الافتقار إلى المساحات المفتوحة والمناطق المزروعة التي تستعمل كمتنفس للسكان، وعدم صيانة المناطق المفتوحة المتوفرة، مما يؤدي إلى انتشار التعديات، وزحف التدهور والإهمال إليها.
- غياب أو عدم كفاءة نظام جمع القمامة ونظافة الشوارع فتتحول الشوارع والميادين إلى مقالب للقمامة، أو يلجا الأهالي لحرقها مما ينتج عنه تلوث بيئي ضار.
- غياب الصيانة الدورية اللازمة على جميع المستويات مثل المسكن أو العمارة أو الميادين أو الحدائق أو الطرق أو الشوارع أو الممرات أو المرافق العامة.
- التشوه البصري العمراني الناتج عن تفاوت الارتفاعات، والتشكيلات والطرز المعمارية، والمعالجات الفردية للواجهات والتعديلات على الأرصفة وفوضى الإعلانات، والتي تؤدي في مجملها إلى تشويه المظهر الحضاري اللائق للمنطقة. (الجوهري ه ؛ 2009 ، ص ص346-347)

5.1.1- البيئة:

عرف العلم البيئة بصف عامة بأنها كل مل يخرج عن كيان الإنسان ويشغل المجال الذي يحيط به ويمتد حوله من مختلف العناصر والمركبات والكائنات. (الزيني ي ؛ 2011 ، ص105)

6.1.1- البيئة العمرانية:

هي مكان حياة الأفراد، وهى محملة بمعان ورموز ترتبط بالأشكال، والخلفية الثقافية للمجتمع، كما أن البيئة العمرانية تساعد على تحديد عمليات ووظائف جماعات مستعمليها ، كما إن العوامل والظروف المشكلة للبيئة بصفة عامة ليست ثابتة، ولكن هي متغيرة، وتراكمية ترتبط بالخبرات الإنسانية، و تعرف البيئة من هذا المنظور بأنها ذلك الكيان المحيط بالإنسان والمتراكم نتيجة للظروف الخارجية، ومؤثرات حياة الإنسان وتطوره (سلاطنية ب ، بوزغاية ب ؛ 2011 ، ص03)

وهي كذلك عبارة عن تعبير تنظيمي للفراغ يعمل على التواصل الزمني في مفهوم الحياة الإنسانية وأنشطتها وأساليب المعيشة فيها وقدرتها الزمنية المجردة في التعبير عن المضمون الثقافي (باهر إسماعيل ف ؛ 1999 ، ص19).

7.1.1- البيئة الطبيعية :

وتتألف من الأرض وما عليها وما حولها من الماء والهواء، وما ينمو عليها من النباتات وضروب الحيوان وغيرها نموا ووجودا طبيعيا سابقا على تدخل الإنسان وتأثيره، المقصود وغير المقصود، في البيئة (راتب ا ؛ 2007 ، ص2)

8.1.1- البيئة المشيدة:

ذلك المحتوى المشيد، الذي كان في الماضي طبيعيا وتدخل الإنسان فيه بجهده ليغير في تشكيله الطبيعي بالحذف أو بالإضافة، مستعينا في ذلك بعلوم معرفية وأدوات ومواد وفنون تقنية، ليكون هذا المحتوى في نهاية الأمر حيزا مكانيا له سمات وملامح خاصة به (أبو سعدة ج ؛ 2010 ص38)

9.1.1- التلوث البيئي:

هو كل تغير كمي أو كيفي من مكونات البيئة الحية والغير حية ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانها (عطال م ؛ 2009 ، ص59)

10.1.1 - التلوث:

يقصد بالتلوث بث طاقة أو مادة في البيئة، بكميات كبيرة في غير المكان والوقت المناسبين، مما يضر بصحة الإنسان ويحد من الاستخدامات المشروعة للبيئة ويؤدي التلوث في اغلب الأحيان إلى تغير غير مرغوب في الصفات الفيزيائية او الكيميائية أو الإحيائية للبيئة (صابر م ؛ 2000 ، ص08)

ويعرف قاموس ويستر "التلوث" "بأنه حالة من عدم النقاء أو النظافة"، وهو كذلك إفساد لمكونات البيئة حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة (ملوثات) بما يفقدها دورها في صنع الحياة (عطال م ؛ 2009 ، ص58)

11.1.1- التلوث المادي:

هو تلوث محسوس يحيط بالإنسان فيشعر ويتأثر به ويراه بالعين المجردة، وقد يكون هو المتسبب فيه في معظم الأحيان، وإهمالا منه في حق نفسه ولهاثه المستمر وراء التكنولوجيا الحديثة مما يتسبب في الإخلال بالتوازن البيئي (بوزغاية. ب ؛ 2008 ، ص43) ويشمل تلوث الماء والهواء والتربة والنفايات

12.1.1- تلوث الهواء:

عرف المجلس الأوروبي التلوث الجوي كالتالي: "يتلوث الهواء عندما تتواجد فيه مادة غريبة أو عندما يحدث تغيرا هاما في نسب المواد المكونة له، حيث يترتب عليها حدوث نتائج ضارة تسبب مضايقات وانزعاجات" (سعيدي ن ؛ 2012 ، ص19)

13.1.1- النفايات:

حسب منظمة الصحة العالمية "هي كل مادة يقوم صاحبها أو مالكها بالتخلص منها أو يريد التخلص منها أو يلزم عليه التخلص منها"(بوفنارة ف ؛ 2009 ، ص09)

14.1.1- النفايات الحضرية الصلبة:

هي كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرهما والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية (بوفنارة ف ؛ 2009 ، ص11)

15.1.1- التلوث المعنوي:

هو تلوث غير محسوس، غالبا ما تكون آثاره غير مباشرة على الرغم من أنها قد تكون قاتلة في بعض الأحيان، (بوزغاية ب ؛ 2008 ، ص64) ويتمثل في تلوث ضوضائي، تلوث إشعاعي، تلوث اجتماعي أخلاقي، تلوث فكري وديني، تلوث بصري.

16.1.1- التلوث الضوضائي:

الضجيج هو كل تداخل لمجموعة من الأصوات غير المتناسقة والحادة وغير المرغوب فيها، والتي تؤدي إلى اهتزازات تؤثر على الإنسان والحيوان والنبات(سعيدي ن ؛ 2012 ، ص25)

17.1.1- التلوث البصري:

هو الإحساس بالنفور فور رؤية مناظر أو مظاهر غير جمالية أو منفرة في عناصر البيئة المعمارية من كتل بنائية أو فراغات أو طرق تتعارض مع كل من البيئة الطبيعة والمناخية أو القيم الدينية والخلقية أو الحضارية أو القيم الجمالية أو المعمارية.(شامية ج ؛ 2013 ، ص29)

18.1.1- المناطق الخضراء

لا يوجد تعريف واضح للمناطق الخضراء لكنه يتداخل مع مصطلحات عديدة فمنها ما يعرفه بالفضاء الأخضر وآخرين بالمساحات الخضراء والأكثر استعمالا هو المناطق المفتوحة التي تعد المناطق الخضراء جزءا منها، ويعرف الفضاء الأخضر بأنه الأرض المفتوحة المزروعة ذات الصفة الترفيهية، أو أنها تلك المساحات التي يكون الجزء الأكبر منها مغطى بالخضرة (الأشجار والشجيرات والأزهار...) (كمونة حيدر ع ؛ العزاوي و ؛ 2009 ، ص09)

2.1- الدراسات السابقة:

تكمن أهمية البحوث والدراسات السابقة في أنها تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات، فهي تعين الباحث في تحديد المفاهيم والمصطلحات، وتوجهه باطلاعه على المناهج المتبعة والأدوات المستخدمة والفروض المنطلق منها ثم النتائج المتوصل إليها.(زوزو ر ؛ 2008 ، ص13)

وعليه فقد تناول الباحث البحوث والدراسات التي تناولت السكن العشوائي والدراسات التي تناولت العمران وأثره على الأراضي الزراعية للاستفادة منها وتوظيف أطرها النظرية ومن المناهج والأدوات المستخدمة فيها بالصورة التي تخدم البحث، ومن هذه البحوث الدراسات ما يلي:

1.2.1- الدراسات المتعلقة بالسكن العشوائي:

1.1.2.1- الدراسات الجزائرية:

وجاءت بعنوان: **معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش** "دراسة ميدانية لبرنامج **RHP** للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر".

قدمت من طرف الأستاذ **"قاسمي شوقي"** كأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري سنة 2013

- **إشكالية وتساؤلات الدراسة:** تمحورت الدراسة حول تشخيص التفاصيل التي أدت بسكان المناطق العشوائي إلى الرفض في المشاركة في برنامج **RHP** وماهية المنطق الاجتماعي الذي استندت إليه هذه السلوكيات الرافضة، ومنه جاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

- هل الممارسات الرافضة تتأسف على منطق فردي اختياري للسكان؟ هي رهينة منطق جماعي ذو طابع قهري أملته اعتبارات التركيبة الاجتماعية التقليدية لهذه التجمعات العشوائية؟
- ما هي آليات الحشد والتحفيز السكاني المتبعة في برنامج **RHP** ؟ وما مقدرتها على الانتقال من الحالات الاجتماعية القائمة على الهوية العشائرية ممزقة إلى سلوكيات مواطنتيه مسئولة؟
- ما مصداقية الخطاب الرسمي المؤسس لخيار مشاركة السكان في **RHP**؟ وأي مسؤولية يتحملها في تحجيم المبادرات السكانية وتعزيز خيارات الرفض؟
- ما مدى استجابة **RHP** كتصور جاهز لخصوصيات البيئة المحلية؟ وما اثر جهود التخصيص والتكييف المدرجة عليه من عدمها؟

- **أهداف الدراسة:** وجاءت كالتالي:

- فهم واستعراض وجهات النظر الرسمية والسكانية إزاء موضوع المشاركة الشعبية، وإبراز خصوصياتها المحلية وذلك عبر اقتراح تحليل ميداني لكل مجال على حدا.
- تسليط الضوء على مكونات الاستراتيجيات الرسمية، المعتمدة في برامج امتصاص السكن الهش في الجزائر في أطوارها المتعاقبة منذ 1962، والتي اتجهت في مرحلة متأخرة إلى مجاراة التحولات التي

يشهدها منظومة التسيير الحضري على الصعيد الدولي، ومن ثم فهم العوامل التي تحكمت في هذا الخيار ولم تحظى بقدر كافي من الاهتمام والمتابعة العلمية.

- تسليط الضوء على برنامج RHP، والتي من شأنها أن تصحح الكثير من التناولات الجزئية الضيقة وحتى المتحيزة منها، والتي تصوغها الأحكام التكنوقراطية والقراءات السياسية والإدارية المعتمدة في هذا السياق.

❖ **نتائج الدراسة:** لقد جاءت النتيجة العامة التي تصولت إليها الدراسة كالتالي:

إن الممانعات المرتفعة، والرفض المطلق الذي أبدته الجموع السكانية، لأي استجابة أو الالتزام بالسداد المالي لحصتهم في تكاليف الانجاز، لا يمكن اعتبارها وضعيات رفض عام للبرنامج المعتمد، في فكرته الإصلاحية والعلاجية التي تم إقرارها، ولكنه رفض للإجراءات والآليات التي أحاطت به، والتي أتبعت في تسيير شؤونه، والتي تسببت في إفراغ المشروع من محتواها ومراميه الأساسية .إذن فهو لم يكن بالرفض المسبق الإعداد والتحضير، ولكنه تغذى من الأخطاء والسلبيات الكثيرة التي تم الوقوع فيها، فالتجارب العديدة القائمة في هذا المضمار، تكشف على أن مشاريع السكن التطوري تستطيع أن تنمو، إذا ما وضعت الأجهزة المعنية بالإشراف عليها، وسائل ناجعة لتسيير عملية ما بعد الإسكان، لأنه ليس البناء التطوري هو الذي أصلا غير لائق، ولكن إذا ما نمى بطريقة غير لائقة فإن المسئولية سوف تقع على الشروط القانونية لتسيير وتأطير هذه المساكن، وهو ما يجعل من الرفض الظاهر والغير مصرح به، ردة فعل سكانية على الفعل الإداري والممارسات التقنية التي فرضت عليهم، والتي عكست افتقاد البرنامج لتفاعلية وديناميكية اجتماعية، وجعلته يبتعد شيئا فشيا عن اهتمامات السكان، ويخرج عن نطاق انشغالاتهم الحقيقية.

2.1.2.1- الدراسات الأجنبية:

وجاءت بعنوان **" النمو العشوائي لمدين الغردقة (دراسة تحليلية)"**

قدمت من طرف المهندس **"ممدوح محمد مصطفى"** للحصول على درجة الماجستير في التخطيط العمراني سنة 1999

❖ **إشكالية الدراسة:** تمحورت الدراسة حول البحث في مدى إمكانية استمرار نمو مدينة الغردقة، واستجابتها للتحولات التي طرأت من بيئة وظيفة الاستخراج المعدني إلى مدينة تزدهر بوظائفها السياحية وإمكانياتها الطبيعية الفريدة مع دراسة وتحليل الواقع التنفيذي الحالي للمدينة ومقارنته بالتجارب العالمية في الدول المشابهة.

❖ **أهداف الدراسة:** تتلخص الأهداف الأساسية في البحث فيما يلي:

- حصر وتحليل الآثار السلبية الناجمة عن النمو العشوائي وكيفية التغلب عليها.
- الوصول إلى إستراتيجية للتنمية السياحية تتوافق مع الطلب المتزايد على المدينة مع مراعاة:

✓ الظروف البيئية والحفاظ على الثروات الطبيعية النادرة.

✓ المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية.

❖ **نتائج الدراسة:** وتتلخص في :

- من الموقع الجغرافي لمدينة الغردقة يتضح أنها منطقة حدود إستراتيجية لمصر من الجهة الشرقية حيث دورها الاستراتيجي في أعمال المواجهة العسكرية مما يستلزم معه وضع الاعتبارات الأمنية لمراحل التنمية الشاملة من حيث شكل ومستوى ونوعية مشروعات التنمية والوضع الاستراتيجي مع التركيز على الواجهة الحضرية للمدينة باعتبارها حزام امني لمدخل منطقة البحر الأحمر جهة الشرق ومركز الاتصال الرئيسي- بمنطقة قناة السويس وإقليم شمال وجنوب الصعيد من حيث شبكة الطرق والمواصلات المباشرة.
- تتأثر المدينة بالمناخ العم للبحر الأحمر حيث يخترق البحر تيارات هوائية مختلفة ومعظم المنطقة صحراوية جافة خاصة في الشمال وتأثير البحر على الشاطئ يجعل المناخ لطيفا وخصوصا في الشتاء.
- النمو العمراني للمدينة تلقائي ما نتج عنه العشوائية في التراكيب العمرانية والمعمارية بشكل حلقي غير متناسق في التوزيع العام لهيكل المدينة، يوجد خلط في استعمالات الأراضي وتداخل الاستعمالات المتنافرة مما يؤدي إلى مشاكل عمرانية واجتماعية واقتصادية
- يوجد سوء توزيع للخدمات الرئيسية وعدم ملائمة تدرجها للمناطق السكنية والسياحية على حد سواء.

2.2.1- الدراسات المتعلقة بالأراضي الزراعية

1.2.2.1- الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: وجاءت بعنوان: **الصناعة والعمران وآثارهما على المجال الزراعي** "دراسة ميدانية بولاية عنابة من اجل تحقيق تنمية مستدامة"

قدمت من طرف الأستاذة **"عجابي خديجة"** كأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر سنة 2006

❖ **إشكالية وتساؤلات الدراسة:** تمحورت الدراسة حول إبراز العوامل المساعدة على تنامي ظاهرة التوسع العمراني والصناعي على الأراضي الزراعية، والآثار السلبية الناتجة عن هذا التوسع العمراني والصناعي، الأمر الذي أثار تساؤلات الباحث والتي أوجزها:

- ما هي العوامل التي تؤدي إلى اندماج المهاجرين وما هي معوقاته، وهل توجد برامج تكوينية وتعليمية للعمال خاصة القادمين من بيئات ريفية؟
- ما مدى تأثير هشاشة القوانين وعدم استقرار محاولات الإصلاح في تآكل الأراضي الزراعية؟
- هل ساهم التوطين الصناعي الذي اعتبر أداة فعالة اعتمدت عليه التنمية في إعطاء ديناميكية اقتصادية متوازنة للبلاد؟
- ما مدى تأثير أزمة السكن على حياة الفرد الأسرية والإصابة بالأمراض النفسية منها الاكتئاب المزمن وحالات الإجرام؟

❖ **أهداف الدراسة:** وقسمها الباحث إلى قسمين:

- **أهداف علمية:**

تكمن أهداف الدراسة في تشخيص ظاهرة التوطين الصناعي والتوسع العمراني ومراحل هذا التوسع والعوامل التي ساهمت في تشجيعه والإحاطة بجميع جوانبها للكشف عن الظروف والأسباب التي أدت إلى حدوثها والوقوف على العلاقة التي توجد بين التوطين الصناعي والتوسع العمراني، وذلك باعتبارهما ظاهرتين اجتماعيتين ومن ثم معالجتهما ووضع حدا لخطر هذه الظاهرة، وكذلك لفت انتباه وتحسيس كل من يهمه الأمر بمدى خطورة الوضع أو على الأقل التخفيف من حدتها قبل أن يستفحل خطرها أكثر فتكون كارثة حقيقة على الزراعة ومن ثم المجتمع.

- **أهداف وطنية:**

تكمن الأهداف الوطنية للموضوع في تحديد نوع العلاقة بين التوطين الصناعي والحركة الجغرافية للسكان (الهجرة) نحو المراكز الحضرية والصناعية التي أصبحت ظاهرة عامة في البلدان المتخلفة، بعد أن أدرك سكان الريف الفارق الكبير بين الحياة الحضرية والحياة الريفية.

كما ركز الباحث على التوسع العمراني بأنواعه والتوطين العشوائي للمؤسسات الصناعية وأثرها على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى حاجة المدينة الحديثة إلى مزيد من الأراضي بسبب توسعها الذي لا يعرف التوقف.

كما ركز الباحث أيضا على المشكلات التي تواجه المهاجرين في البيئات الحضرية، وما هو نوع هذه المشاكل، ثم حاول التعرف على مدى تعلق المهاجرين الريفيين بحياتهم السابقة (الريفية)، ومدى اندماجهم في حياتهم الحاضرة (الحضرية)، واتجاهاتهم في المستقبل وكيف يمكن تحسين وضعيتهم من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية والمهنية.

❖ **نتائج الدراسة:** سوف نبرز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

- إن قامة مشاريع صناعية ضخمة في المدن الكبرى قد تسبب في جذب سكان المناطق الفقيرة أي من المناطق الريفية والمدن الغير مصنعة، فالهجرة نحو المراكز الحضرية الصناعية، فالهجرة نحو المراكز الحضرية الصناعية ارتبطت أساسا بالافتقار الاقتصادي لمناطق المهاجرين.
- إن المركبات الصناعية التي وطنت الولاية التهمت أغلبية الأراضي الزراعية الموجودة بها، وبالتالي فقد تقلص حجمها، هذا من جهة ومن جهة ثانية اعتبرت الصناعة عامل منافس للقطاع الزراعي وذلك لما تقدمه من امتيازات متعددة ومتنوعة لعمالها هذه الأخيرة تعتبر عامل إغراء لسكان المناطق الريفية.
- وجود ثغرات في الجانب التشريعي الخاص بميدان البناء والتعمير زادت من ترسيخ بعض الظواهر كالبناء الفوضوي.
- إن البرامج السكنية التي سطرت خاصة في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات كانت الأكثر استهلاكا للمجال وتركز معظمها في الناحية الغربية والجنوبية والجنوبية الغربية.
- التوسع العمراني للولاية ظل حتى وقت قريب غير خاضع لأي توجه علمي مدروس من حيث تنظيم المدينة وتوزيع مختلف استعمالات الأرض بها.

الدراسة الثانية: وجاءت بعنوان: **اثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزء الشرقي من سهل نتيجة "حالة دائرة الدار البيضاء"**

قدمت من طرف الطالب **"بلقاسم بلال"** كمذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، تخصص تهيئة إقليمية، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة بوزريعة، الجزائر، سنة 2006

❖ **إشكالية وتساؤلات الدراسة:** تمحورت الدراسة حول محاولة تحليل ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة ومعرفة الأسباب الحقيقة التي كانت وراء التعدي على العقار الفلاحي، ومحاولة الإسهام في إيجاد الحلول الناجعة للتحكم في حركة التعمير لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الراضي الفلاحية التي تزخر بها المنطقة. وهذا ما دفعها إلى إثارة بعض الانشغالات وطرح الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل التي تقف وراء إهدار الأراضي الفلاحية وتركها عرضة للزحف العمراني؟

- ✓ هل يتعلق الأمر بغياب القوانين الرادعة؟ أم لغموض هذه القوانين وقابليتها للتأويل؟ أم لعدم تطبيقها أصلا من طرف السلطات المحلية؟
- ما سبب العجز في التحكم في النمو العمراني لمدننا؟
- ✓ أيعود السبب إلى نقص الكفاءة لدى المسيرين؟
- ✓ أم لضغط النمو السكاني المتسارع ومتطلباته من التجهيزات والخدمات والسكن؟
- ✓ أم أن الأمر يعود إلى فشل سياسات الإسكان وانتشار السكن الفوضوي الذي لا يخضع لأي رقابة آو تشريع؟
- ✓ أم أن الأمر اكبر من ذلك يتعلق بعدم وجود إستراتيجية فعالة في مجال التهيئة الإقليمية تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي وتخفف الضغط على المدن الكبرى؟
- كيف يمكن التحكم في النمو العمراني والمحافظة على الأراضي الزراعية للمنطقة مستقبلا؟

❖ **نتائج الدراسة:** في الأخير خلصت الدراسة إلى:

- أن منطقة الدراسة شهدت نموا سكانيا سريعا وحركة عمرانية واسعة لم تتمكن السلطات المحلية من مراقبتها والتحكم فيها مما نعكس سلبا على الإطار المعيشي للسكان وعلى الموارد الطبيعية للمنطقة.
- انتشار السكن الفوضوي في جميع بلديات الدائرة، وأصبحت المباني تشيد دون رخصة أو مخطط معماري ودن احترام لقوانين البناء والتعمير، ولم تعد المرافق والتجهيزات قادرة على استيعاب الزيادة السكانية المرتفعة.
- تدهور الوضع الاجتماعي وانتشار الآفات الاجتماعية المختلفة في الأحياء المكتظة بالسكان والأحياء الفقيرة المحرومة من أدنى الخدمات.
- التوسع العمراني كان يتم على حساب أجود الأراضي الزراعية التي تزخر بها المنطقة، مما تسبب في تقلص المساحة الزراعية بها من 3823 هكتار سنة 1988 إلى 2801 سنة 2003 وبذلك تكون المنطقة فقدت حوالي 1022 هكتار خلال 15 سنة فقط بمعدل 68 هكتار في السنة.
- تراجع اليد العاملة الزراعية وانخفضت نسبتها من 17% سنة 1977 إلى 3.53% فقط سنة 1998.

2.2.2.1- الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: وجاءت بعنوان: **استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية " دراسة تحليلية مدينة طولكرم"**

قدمت من طرف الطالبة **"مرام فراس صوالحة"** كأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2007.

❖ **إشكالية وتساؤلات الدراسة:** تتلخص مشكلة الدراسة في التناقص في مساحات الأراضي الزراعية بوتيرة متزايدة وذلك بسبب زحف الاستعمالات الحضرية الأخرى من إسكان وشبكات المواصلات والمصانع وتوسع هذه المجالات على حساب الأراضي المخصصة للاستعمال الزراعي.

❖ **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- المساهمة في وضع بعض الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالحفاظ على الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل أنسب ومستدام.
- دراسة العلاقة المتبادلة بين الاستخدام الزراعي والاستخدامات الحضرية الأخرى في منطقة الدراسة، وإمكانية تطبيق بعض النظريات والنماذج الخاصة بذلك.
- إبراز أهمية موضوع حماية الأراضي الزراعية وحث المؤسسات على تفعيل الأنظمة والقوانين وتطبيقها.
- توفير قاعدة معلومات وبيانات وخرائط ومخططات حول الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم يمكن الاستفادة منها من قبل المؤسسات المعنية في دراسات وأبحاث مشابهة.
- دراسة التطور العمراني لمدينة طولكرم وعلاقته بالأراضي الزراعية.
- تحديد ودراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

❖ **نتائج الدراسة:** من خلال الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- تداخل الاستعمالات الحضرية للأراضي في طولكرم
- الاستخدام غير المستدام للأراضي الزراعة في المخططات الهيكلية التي كانت تعد من قبل الحكومات المتتالية حيث لم يؤخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية
- عدم وجود آلية رقابة على تداول وبيع واستخدام المواد الكيماوية من حيث النوعية والكمية التي يستخدمها المزارعون من قبل التجار ومندوبي الشركات المنتجة.
- إن طبيعة البناء في طولكرم له طابع مميز حيث أن غالبية المباني ذات طابق أو طابقين وهذا بدوره يحتل مساحة اكبر من طبيعة المباني المرتفعة.
- غياب الأنظمة والقوانين على الصعيد المحلي وعدم وجود آليات لتنفيذ القوانين إن وجدت.

- عدم قدرة الاستخدام الزراعي على منافسة الاستخدامات الحضرية الأخرى (السكني ,التجاري , الصناعي)

الدراسة الثانية: وجاءت بعنوان: **الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية "دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد"**

قدمت من طرف الطالب **"عبد الفتاح السيد عبد الفتاح"** كأطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة القاهرة

❖ **إشكالية الدراسة:** تمحورت الدراسة حول إبراز مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية التي تعد من اخطر المشاكل التي تتعرض لها مصر، لما لها من آثار سلبية تمس مستقبل الزراعة والسكان بمصر، حيث تعد الأراضي الزراعية المفقودة من أجود الأراضي الزراعية وأكثر خصوبة من الأراضي المستصلحة، وتمثل هذه الأراضي الخصبة تحديا للحفاظ عليها وعلى الإنتاج الزراعي منها، وتعد هذه المشكلة من أهم معوقات التنمية الزراعية.

❖ **أهداف الدراسة:**

لعل من أهم الأهداف التي تسعى الرسالة لتحقيقها ما يلي :

- إبراز حجم المشكلة في محافظة المنوفية والآثار الناجمة عنها
- إبراز دور الجغرافيا في المساهمة في علاج مشكلات المجتمع من خلال موضوع الدراسة
- توجيه الاهتمام الحكومي إلى مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وعلاقته بالتنمية.
- إعداد قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها من خلال تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد بما يساعد في دعم اتخاذ القرار للمخططين.
- التنبؤ بمدى تأثير هذه الظاهرة مستقبلاً على الأراضي الزراعية وذلك من خلال الفروض المختلفة.

❖ **نتائج الدراسة:**

- يتضح أن النمو العمراني لم يكن متوازياً أو متساوياً وذلك بسبب واحد أو أكثر من العوامل، حيث يتضح أن أغلب عمليات الامتداد والتوسع العمراني الحضري بمحافظة المنوفية خلال القرن الماضي في نطاق الإتجاهات الشمالية حيث أضافت مساحة كبيرة تقارب نصف المساحة المضافة للمدينة، كما يتضح أيضاً من خلال قياس المسافات على طول الإتجاهات بأن الإتجاهات الشمالية بتفرعاتها أيضا

أعلاها بالإضافة إلى الإتجاهات الجنوبية الشرقية والشرقية مما يعطى بأن النمو كان كثيفاً على طول هذه الإتجاهات.

- تأثرت الكتلة العمرانية بمدن الدراسة بالنمو العمراني لها حيث اثر ذلك على شكلها الخارجي.
- ساعدت العوامل الطبيعية على النمو العمراني مثل استواء وانبساط السطح وعدم وجود عوائق طبوغرافية تعوق النمو، ودرجة الحرارة المعتدلة والاتجاهات الشمالية للرياح في مصر- التي ساعدت على النمو العمراني شمالا بمدن الدراسة.
- تعد العوامل الديمغرافية ذات تأثير كبير على النمو العمراني الحضري بالمحافظة، حيث تأثر النمو العمراني بمعدلات النمو السكاني والزيادة السكانية حيث توجد علاقة ارتباطيه طردية مابين معدلات النمو العمراني ومعدلات النمو السكاني عدد الأسر .
- تعتبر التشريعات والقوانين من العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا على الزحف العمراني فقد اثر قانون الحاكم العسكر على التعديات الزراعية منذ عام 1996 فقد قلت قليلا ولكن الآن نتيجة للوضع الأمني الهش لم يعد هناك سلطة للقانون، وتعتبر المباني والوحدات الخالية لو المغلقة من أسباب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية حيث تحتل ثلث الوحدات السكنية بمدن الدراسة.

3.2.1- موقع الدراسة من الأبحاث السابقة

ما تم عرضه من دراسات حول الموضوع أبدت اهتمام خاص إما بمشكلة السكن العشوائي أو بأثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعي بصفة عامة، بخلاف ما نسعى إليه من وراء هذه الدراسة، والتي تحرص على تناول الموضوع من منظور آخر من خلال التركيز على الآثار البيئية الناتجة على التوسع العمراني العشوائي على حساب المناطق الخضراء ومحاولة إيجاد حلول من شأنها الحد من هذا الزحف العمراني العشوائي على المناطق الخضراء ومعالجة الآثار السلبية الناتجة عنه، إذ تعد هذه المشاكل والآثار السلبية خاصة البيئية منها الناتجة عن استنزاف الأراضي الزراعية والخضراء احد المواضيع المهمة التي كثيرا ما أرقت الباحثين وذلك للأهمية البالغة لهذه الأراضي التي تمتاز بها بالنسبة للمدينة والإنسان، وهذا لا ينفي إمكانية الاستفادة من هذه الدراسات، حيث نجد أن الدراسات الخاصة بالسكن العشوائي أبانت على عمق هذه المشكلة ومعاناة دول العالم خاصة العالم الثالث منها وأسباب نشوؤها وكذالك الاستراتيجيات الدولية والوطنية لامتصاص هذه المشكلة مما أتاح لنا فرصة كيفية التعامل معها والاستفادة من نتائجها وإسقاطها على حالة دراستنا، أما بالنسبة للدراسات التي تناولت الأراضي الزراعية فهي تشبه دراستنا وتتماشى إلى حد كبير معها وهذا ما أتاح لنا التعرف على حجم هذه الظاهرة والمشاكل المصاحبة لها على المستوى الدولي والوطني والاستفادة منها إلى حد كبير وهذا من خلال المنهج والأسلوب المتبعين في معالجتها وإتباع النتائج المتوصل إليها

خلاصة

من خلال ما سبق نستنتج أن التطرق للتعاريف والمصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة تعطينا صورة واضحة أكثر للإلمام بموضوع التوسع العمراني على الأراضي الزراعية وما يصحبه من آثار سلبية على البيئة، حيث أن هذه المفاهيم تمكننا من الوقوف على مختلف الآراء والاختلافات بين الباحثين لتحديد هذه التعاريف والمصطلحات وبالتالي تحديد أوجه الاختلاف والشبه وذلك لفهم الموضوع وسهولة التعامل مع هذه المصطلحات والتعاريف، أما بالنسبة للدراسات السابقة والتي تعد عنصر مهم في بحثنا هذا وذلك من خلال أنها تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات وكذلك يمكن الاستفادة منها عن طريق تتبع الأساليب والمناهج المتبعة في توجيه الدراسة وكذلك النتائج المتوصل إليها، كما أنها تعيننا على فهم الموضوع والتحكم فيه ومعرفة النقاط التي يجب التطرق إليها، حيث أن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من عدة جوانب مختلفة تمكننا من الوقوف على أهم الايجابيات والسلبيات التي مرت بها هذه الدراسات وبالتالي استغلالها استغلالا جيدا لتحقيق الأهداف المسطرة في موضوع بحثنا.

الفصل الثاني

التوسع العمراني واستهلاك المجال الزراعي

مقدمة

1.2- المراحل التي مر بها العمران البشري

2.2- عوامل التوسع الحضري على الأراضي الزراعية

3.2- أشكال التوسع العمراني

4.2- استهلاك المجال

5.2- التوسع الحضري في الجزائر

1.5.2 - الجذور التاريخية للنسيج الحضري في الجزائر

2.5.2 - مراحل التوسع العمراني بالجزائر

3.5.2- أسباب التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر

4.5.2- استهلاك المجال في الجزائر

5.5.2- مشاكل التوسع العمراني على الأراضي الزراعية

الخلاصة

مقدمة

لقد عرفت مدن العالم في الآونة الأخيرة توسعا عمرانيا كبيرا، وقد اقترن هذا التوسع العمراني للمدن بالزيادة السكانية واتساع الرقعة التي تشغلها المدينة، مما أدى إلى استهلاك المجال الزراعي القريب من محيط المدينة، إذ تعد ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية من الظواهر العمرانية المهمة التي أخذت تشغل اهتمام العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة، وذلك لكونها من المشكلات التي أخذت آثارها تزداد من وقت لآخر، لذا كان لزاما على الدول ومن أجل الحد من ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية أن تبادر إلي التخطيط العلمي السليم ودراسة الظاهرة بجميع جوانبها للحد من آثارها السلبية على البيئة والأنظمة الحيوية المحيطة بالتجمعات السكانية، وفي هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى المراحل التي مر بها العمران البشري و أسباب وأشكال التوسع العمراني على الأراضي الزراعية بصفة عامة ومن ثم إسقاط هذه المشكلة على الجزائر والوقوف على أهم الأسباب والمشاكل التي خلفها هذا التوسع العمراني.

1.2- المراحل التي مر بها العمران البشري:

1.1.2- مرحلة فجر الحضارة:

انحصر العمران في هذه المرحلة أساسا في سكن الكهوف للوقاية من العوامل الجوية والمخاطر المختلفة، أو الترحال بحثا عن الطعام عن طريق الصيد أو جمع الثمار والماء العذب وبذلك كان الاستقرار البشري مؤقتا لفترات قد تطول أو تقصر- طبقا لتوافر الغذاء أو ندرته بالمناطق المختلفة، ولما كان الميل للحياة الاجتماعية موجودا بالفطرة في الطبيعة الإنسانية فقد تكونت قبائل وجماعات صغيرة تراوحت عادة ما بين 50 إلى 500 فرد يعيشون في خيام من جلود الحيوانات أو في أكواخ صغيرة من البوص وفروع الأشجار. (وائل محمد ي ؛ 2003 ، ص02)

2.1.2- مرحلة ظهور الثورة الزراعية

بعد الفترة التي قضتها البشرية تعتمد في غذائها على الصيد وجمع الثمار، نشأة الموجة الحضارية الزراعية منذ ما يقرب من 8000 عام (وائل محمد ي ؛ 2003 ، ص02) حيث بدأ البشر بممارسة النشاط الزراعي وتربية بعض الحيوانات لاعتمادهم لها كمصدر أساسي لغذائهم.

إن الثورة الزراعية تعد أول عامل رئيسي في استقرار وتجمع الإنسان، حيث مهد هذا الاستقرار للنمو السكاني والحضاري بسرعة اكبر بكثير من ذي قبل. وبدورها هذه المرحلة انقسمت إلى قسمين:

1.2.1.2- مرحلة ظهور القرية:

في هذه المرحلة تغير العمران تماما عن ذي قبل، حيث أصبحت السمة السائدة هي الاستقرار فظهر التجمع الزراعي (القرية)، حيث خلقت القرية مسئولية وتعاونا مشتركا لتلبية الاهتمامات والمنافع العامة وغيرها،

مما شجع على زيادة التعامل والتواصل بين أفراد المجتمع وفتح أفاق جديدة، ومع اكتشاف الزراعة تحسنت ظروف المعيشة للإنسان وارتفع المستوى الثقافي، أدى إلى اكتشافات بطيئة ومتتالية، وبذلك بدا في العمل الزراعي الذي اقتضى اللجوء إلى معرفة الأحوال المناخية والتحكم في طرق العمل الزراعي.

وتعتبر منطقة فلسطين وما بين النهرين المهد الأول حيث ظهرت حوالي 8000 سنة قبل الميلاد انتشرت عبر الأنهار وتطورت ضفافها، وانتشرت في آسيا عبر نهر الهند قبل 5000 سنة قبل الميلاد وانتشرت عبر نهر النيل في إفريقيا حوالي 5000 سنة قبل الميلاد، وانتشرت في أوروبا عبر نهر الدانوب والبحر الأبيض المتوسط فيما بعد وفي أمريكا ظهرت حوالي 3000 سنة قبل الميلاد. (بن يوسف ا ؛ 1992 ، ص ص 15-16)

2.2.1.2- مرحلة ظهور المدينة:

شهد العمران في هذه المرحلة تطورات ضخمة، حيث ظهرت المدينة لأول مرة في ارتباط واضح مع ظهور وانتشار الكتابة والمخطوطات كما يرى العديد من المؤرخين، فانتقل الإنسان من الحياة القبلية بالقرية إلى حياة الحضر في المدينة باعتبار أن هذه الأخير مكان يوفر الحماية والأمن والاستقرار فأصبح للمدينة سلطة على القرية، وكانت في هذه الفترة أعداد سكان المدن جد متواضع بوتيرة نمو بطيئة وذلك راجع إلى كثرة الولادات وكثرة الوفيات مما جعل نسبة النمو ضعيفة، فمعظم المدن لم يزد عدد سكانها عن 50000 نسمة وان وصلت بعض المدن إلى أكثر من 100000 ألف نسمة (وائل محمد ي ؛ 2003 ، ص06)، ومن جهة أخرى كانت تعتمد على أنظمة بسيطة للإنتاج لدرجة تكفي حاجات هذه المناطق.

أما على الصعيد الاجتماعي فتميزت المجتمعات الأولى بسيادة الروابط العائلية أو ما يسمى بالعلاقات الأولية وهي أساسا ترتكز على القرابة، فتميزت بالبساطة وبالتجانس. (بن يوسف ا ؛ 1992 ، ص 17)

تعد المدينة وليدة القرية حيث أن العمل الزراعي استدعى ضروريات اقتضت تقسيما للعمل وظهور اجتماع المدينة. ومن هنا تبدأ أول علاقة بين الريف والمدينة علاقة تكاملية وظيفيا حيث يشكل الريف مصدر الإنتاج الغذائي والمواد الأولية، بينما تتولى المدينة وظيفة الادراة والحماية ووظيفة التوزيع والتبادل الاقتصادي والإنتاج الصناعي. (بن يوسف ا ؛ 1992 ، ص 18)

أهم ما يمكن تميزه في هذه المرحلة هو النمو الضعيف للسكان بسبب كثرة الوفيات وتوطيد العلاقات الاجتماعية المترابطة (قرابة)، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، و تكوين علاقة تكاملية وظيفيا بين المدينة والريف.

3.1.2- مرحلة الثورة الصناعية:

1.3.1.2- مرحلة ظهور المدن الكبرى: تميزت هذه المرحلة باكتشاف طاقات جديدة سهلت من عمل الإنسان إذ انه اعتمد على الفحم والطاقة البخارية في تشغيل الآلات بدلا من الطاقة البشرية، مما أدى إلى توسع أفق

الصناعة وتوسع دائرة المعارف والابتكار لدى الإنسان، حيث انه تم " إدخال أول ماكينة بخارية – بدائية- إلى الخدمة التجارية على يد (**توماس نيوكومين Thomas Newcomen**) عام 1712، تلا ذلك التصنيع الفعلي لأول ماكينة بخارية حقيقية علي (**جيمس وات James Watt**) عام 1765، حيث تم استخدام الآلات البخارية على نطاق واسع في مختلف المجالات والتي كان أهمها وسائل النقل البخارية من قطارات وسفن اعتمدت عليها الصناعة في نقل كل من المواد الخام والبضائع غزيرة الإنتاج من والى مناطق شديدة التباعد، مما مكن من تيسير الإنتاج والتسويق بما ساهم في النمو المتوالي للصناعات المختلفة. (وائل محمد ي ؛ 2003 ، ص08)

ونتيجة لهذه الطرق الجديدة التي استخدمت شهدت هذه المجتمعات الإنسانية تحولات كبيرة على جميع المستويات (العلمية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العمرانية...)، فتحسنت الظروف المعيشية للمدنيين مما إلى حدوث هجرة سكانية كبيرة من الريف إلى المدن للعمل بالمصانع، كما ارتفعت معدلات الزيادة السكانية بنسب كبيرة وذلك بسبب كثرة نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات وهذا راجع إلى التحسن في الظروف الصحية للسكان، هذا ما جعل هذه الفترة تتميز بنمو سريع متلاحق وارتفاع في أحجام سكان المدن، حيث انه " في بداية القرن السابع عشر كان عدد سكان لندن حوالي 250 ألف نسمة ونابولي ما يقارب 240 ألف نسمة وباريس 180 ألف نسمة تقريبا، وفي غضون قرن واحد وصل عدد سكان لندن إلى 800 ألف نسمة ونابولي إلى 430 ألف نسمة وباريس إلى 670 ألف نسمة، وكانت الزيادة الضخمة في هذه الفترة من نصيب المدن العواصم وحدها، بينما ظلت أحجام غالبية المدن الأخرى كما هي تقريبا بدون زياد كبيرة ".(وائل محمد ي ؛ 2003 ، ص06)

2.3.1.2- مرحلة ظهور المن العملاقة:

شهد العالم نموا سكانيا وتوسعا عمرانيا ضخما وارتفعت درجة استقطاب المدن للسكان الريفيين بشكل كبير، كما ارتفعت معدلات الزيادة السكانية كثيرا عن ذي قبل، وازدادت أحجام أعداد المدن الكبرى بسرعة اكبر، " فقد قدر سكان العالم بحدود 500 مليون نسمة في سنة 1650. ارتفع هذا العدد إلى 1000 مليون نسمة سنة 1850 ثم إلى 2000 مليون في سنة 1940 أما في سنة 1975 فقد وصل عدد سكان العالم إلى 4000 مليون نسمة ولذلك فان سكان العالم ينمو بسرعة متزايدة إذ تضاعف عدد سكان في مدى قرنين قبل سنة 1850، ومرة ثانية خلال اقل من قرن. وعلى أساس نسبة النمو الحالية فان سكان العالم سيتضاعف مرة ثالثة في فترة لا تتجاوز النصف القرن. أي إذا ما استمر السكان في الزيادة بالمعدل الحالي البالغ 9.1 % فمن المتوقع إن يصبح سكان العالم في سنة 2005 حوالي 8000 مليون نسمة" (كمونة حيدر ع ؛ 2006 ، ص144)، وكذلك تشير بعض الإحصائيات إلى ما يسمى بالمدن المليونية، " ففي 1950 لم يكن هناك سوى تجمعين سكانيين بحجم أو قريب من 10ملايين نسمة فأكثر، وهما يمثلان عاصمتي العالم المصنع لندن (9 ملايين نسمة) التي كان تعداد سكانها (4.2 مليون نسمة عام 1875) ونيويورك (12 مليون نسمة). وفي 1975 أصبحوا

ست تجمعات كبيرة، حيث التحقت طوكيو (16مليون نسمة) رمز تقدم اليابان لتتجاوز عدديا تجمع نيويورك، بالإضافة إلى كل من مكسيكو، ساو باولو، وشنغهاي 12 مليون نسمة". (بن يحي ر ؛ 2005 ، ص30)

"وتضاعف عدد هذه المدن إلى 16 عام 1990 حيث بلغت طوكيو (28.7 مليون نسمة) ونيويورك (23 مليون نسمة)، المدينة الأكثر امتدادا في العالم حيث تتربع على نطاق موحد ومستمر مساحته حوالي 15375 كلم2 . وقد وصل عدد هذه المدن عام 2000 إلى 21 مدينة يفوق حجمها 10ملايين نسمة، منها بروز أقطاب حضرية عالمية جديدة كسيول بكوريا الجنوبية واوزاكا باليابان وبومباي بالهند" (بن يحي ر ؛2005 ، ص30)

2.2- عوامل التوسع الحضري على الأراضي الزراعية

لقد عرفت المجتمعات الحضرية تحولات كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مما أدى تحسن المستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة، حيث أصبحت المدن تشكل مراكز جذب جراء هذه التحولات مما عزز من ارتفاع عدد سكانها وتسارع معدلات نموها، وهذا راجع إلى عاملين أساسين هما كما أشار "**مارك كوت**" " النزوح الريفي والنمو الديموغرافي" (مارك ك ؛ 2010 ، ص160)

1.2.2- الزيادة الديموغرافية:

1.1.2.2- الزيادة الطبيعية للسكان: مع التقدم الذي عرفته البشرية في المجال الصحي وتحقيق تقدم مذهل في علوم الطب و الصيدلة و الخروج من دائرة الحروب الكبرى.عرفت أعداد سكان العالم أرقاما قياسية نتجت عن الزيادة الطبيعية الكبيرة في أعداد السكان بسبب تراجع معدلات الوفيات وزيادة أو استقرار معدلات المواليد. حيث يوضح تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 انه " بين عامي 1970 و 2011، ازداد عدد سكان العالم من 3,6 مليارات إلى سبعة مليارات نسمة .ومع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، سيتباطأ معدّل النمو السكاني تدريجيًا (برنامج الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية ، 2013 ، ص07)

أما بالنسبة إلى العالم العربي "فقد تزايد عدد سكانه من حوالي 36 مليون نسمة بداية القرن العشرين إلى 80 مليونا تقريبا في منتصفه، ليبلغ حوالي 307 ملايين في منتصف العام 2003. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان أكثر من 400مليون بحلول عام 2020. وفي حين وصل معدل متوسط النمو السنوي إلى حده الأقصى في الثمانينيات من القرن الماضي حيث بلغ حوالي 3%، انخفض إلى 26 في المائة خلال الفترة 1990-1995 ومن المتوقع تدنيه إلى اقل من 1.9 في المائة خلال العقدين المقبلين، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استمرار تدني مستويات الوفيات وتوقع انخفاض اكبر في مستويات الخصوبة." (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا تقرير السكان والتنمية العدد الثاني 2005)

وقد أوضحت بعض الدراسات والإحصائيات أن أهم سبب في التزايد السكاني في العصر الحديث هو انخفاض معدلات الوفيات بالموازاة مع الارتفاع في متوسط الأعمار للأفراد في معظم دول العالم، حيث "بدأ الانخفاض في معدل الوفيات في شمال أوربا في بدايات القرن 19 م كما سجل انخفاض في معدل الوفيات في

أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في العقود الأخيرة فالجدول **(1.2)** يبين معدل الوفيات الخام في جهات من العالم والوطن العربي، فمن خلاله يبدوا الوطن العربي دون قارة أوربا ودون أقطار العالم سجل انخفاض في معدل الوفيات وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة الشيوخ والمسنين في هرم السكان في هذه القارة وهذا نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة والخدمات المتنوعة والطب العلاجي والوقائي مع ارتفاع متوسط العمر إلى حوالي 75 عاما" (وناسي س ؛ 2009 ، ص23)

الجهة	المعدل
الوطن العربي	8.9
الأقطار المتقدمة	10
الأقطار النامية	9
العالم	9
إفريقيا	14
أسيا	8
أوربا	11
أمريكا اللاتينية	7
أمريكا الشمالية	9
اوقيانوسية	8

جدول 1.2: معدل الوفيات الخام في جهات العالم والوطن العربي للسنوات (1990-1995) بالألف

المصدر: وناسي س ؛ 2009 ، ص23

وبهذه الزيادة الطبيعية المرتفعة التي عرفها العالم في هذه السنوات حيث وصلت إلى(3.1%) في أمريكا الوسطى ، و تعدت(3%) في دول مثل (المكسيك ، فنزويلا ، نيجيريا ، ساحل العاج ، زيمبابوي ، الجزائر ، إيران ...) و مقارنة مع أوربا مجملا التي لم يتعدى (1,5 %) ، هذا الإيقاع السريع للعالم الثالث جعل عدد سكان العالم ينتقل من حوالي (2,5) مليار نسمة سنة (1950) ليصل في عام (1970) إلى (3,7) مليار نسمة و يقفز إلى (5.628) مليار نسمة سنة (1994) و في عام (2000) إلى (6,158) مليار نسمة، حيث من المتوقع أن يصل في عام (2025) إلى (8,5) مليار نسمة (بن يحي ر ؛ 2005 ، ص22)

وعليه فقد لعب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية عبر العالم سواء في المناطق الريفية أو الحضرية دورا بارزا في توسع المناطق المأهولة بالسكان.والتي اتجهت شيئا فشيئا نحو النمط الحضري للمعيشة.فالزيادة الكبيرة لسكان العالم وإن اختلفت بين مختلف مناطق العالم شكلت سببا مهما من أسباب النمو الحضري.

2.1.2.2- الهجرة:

لقد لعبت الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية دورا كبير في ارتفاع معدلات النمو الحضري للمدن عبر العالم، وذلك بارتفاع عدد السكان الحضريين مما أدى إلى حدوث اختلالات في توزيع السكان بين الريف والمدينة. حيث " تعد الهجرة عنصرا رئيسا من عناصر الدراسات السكانية لأنها تعتبر المصدر الثاني للنمو الحضري وتغير حجم السكان والمدن بعد الزيادة الطبيعية، والهجرة ظاهرة اجتماعية وجغرافية تميز بها الإنسان على مر الزمن وتعني الإنتقال أو الترحال من مكان لأخر وتركه مدة قد تطول أو تقصر، كما تعني إنتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى ، بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم وهي كذلك حركة عبر الحدود ماعدا الحركات السياحية" (وناسي س ؛ 2009 ، ص29) كانت الهجرة من الأرياف والقرى إلى المدن نتيجة لعوامل ودوافع قد تكون طبيعية أو اقتصادية سياسية اجتماعية ثقافية وسكانية ومن أبرز هذه العوامل الاقتصادية منها والاجتماعية وهي التي تحتل الصدارة في عملية الهجرة وتتمحور الأسباب الاقتصادية حول انخفاض المستوى الاقتصادي والفقر والحاجة إلى البحث عن عمل قصد تحسين الدخل والمستوى المعيشي، أما الأسباب الاجتماعية تتمثل نقص الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتدنيها إن لم نقل انعدامها أما العوامل السياسية والدينية كانعدام الأمن الحروب بالإضافة إلى الضغط السكاني ومعدلات النمو في الدولة وإمكانيات التنقل، الاختلافات الحضارية والبيئة الطبيعية كالصحاري والمناطق الغير مستقرة.

لقد انخفض عدد سكان القرى وزادت نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة "فالولايات المتحدة الأمريكية شهدت بعد الحرب هجرتين بشريتين في غاية الأهمية والضخامة فالأولى هجرة السود وعائلاتهم من الجنوب إلى المدن في الشمال، والثانية هجرة البيض وعائلاتهم من المدن الرئيسية في الأقاليم الحضرية إلى الأطراف، وبالطرق الكمية فإن الهجرة الثانية كانت أكبر وأكثر أهمية فقد هاجر حوالي1.457.000 عامل أمريكي أسود من الجنوب مابين 1950-1960 وموجة أخرى ما بين 1960-1970 قدرت ب 1.216.000 مهاجر بينما بلغت هجرة البيض الأمريكان من المراكز إلى الأطراف ما بين 5.7 و 4.9 مليون مهاجر، وأدى ذلك إلى نتيجة متوقعة هي حل السود محل البيض في المدن الشمالية" (وناسي س ؛ 2009 ، ص32)

"أما إنجلترا وويلز ارتفع عدد سكان المدن خلال الفترة ما بين عامي 1801-1901 من 8.9 مليون إلى 32.9مليون نسمة بزيادة حوالي 24 مليون أي تضاعف عدد السكان أربعة أضعاف فانعكس هذا على شعب إنجلترا وويلز فأضحى شعب حضري، وفي اسكتلندة أربع مدن وصل عدد سكان آل منها 150000 نسمة عام 1901وكانت جلا سكا أكثرها سكانا حيث بلغ 761000 نسمة، يرتبط نمو المدن بمعدلات الهجرة إليها آما سبق الإشارة إلى ذلك فللمدن متوسط الحجم دور في جذب الهجرة إليها مثل المدن العملاقة وتختلف هذه المعدلات باختلاف عوامل الجذب والطرد الكامنة في هذه المدن، وعلى سبيل المثال تعتبر مدينة برازيليا مثالا جيدا وحديثا لقوة جذب المهاجرين فاندفعت إليها تيارات قوية من كل مناطق البرازيل وقد قفز سكانها من 6000نسمة منذ إنشائها سنة 1956 إلى 1.8 مليون عام 1998، وإفريقيا زاد عدد السكان في المدن التي

يزيد عددها عن 100000 من 1.4 مليون نسمة 1900 إلى 10.2 مليون نسمة عام 1950 ، وفي آسيا زاد عدد سكان المدن التي يزيد عددها عن 100000 من 19.4 مليون نسمة عام 1900 إلى 105.9 مليون نسمة عام1950 " (وناسي س ؛ 2009 ، ص ص32-33)

" فظاهرة الهجرة الريفية – الحضرية في تكدس أعداد هائلة من السكان على أطراف المدن مشكلة أنماطا من السكنات اقل ما يمكن أن توصف به أنها فوضوية مشوهة لصورة النسيج العمراني، وهي ظاهرة عامة في كل مجتمعات العالم الثالث عدا بعض الأسيوية منها مثل ماليزيا وسنغافورة وهي ظاهرة طاغية في هذه المجتمعات، قد أسهمت فيها الهجرة الريفية بما يقرب من 46% وهذا فقط خلال المدة من 1975-1980 وهو ما يؤكد بان النمو الحضري السريع في هذه المجتمعات غير سوي وهو ناتج عن سياسات فوقية " (بوقصاص ع ؛ 2010 ،ص161)

3.2- أشكال التوسع العمراني

تعددت وجهات نظر المختصين في تخطيط المدن حول أشكال التوسع العمراني، حيث أكد بعضهم شكلين هما التوسع الأفقي السائد في المدن الواقعة في المناطق السهلية والمحاطة بالمناطق المكشوفة والتي توجد بها محددات طبيعية أو بشرية تحد من تلك العملية والتوسع العمودي السائد في المدن الحديثة ذات الكثافة السكانية العالية أو التي توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من توسعها الأفقي.

1.3.2- التوسع العشوائي:

هو الامتداد العمراني للاستعمالات الأرض الحضرية، من دون خطة سابقة أي كيفما يشاء توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود وإقامة تلك الاستعمالات وهي تتخذ أشكال عديدة:

صورة 1.2: مثال على التوسع العشوائي في احدي المدن السعودية

المصدر: www.okaz.com.sa 2014

1.1.3.2- الشكل التراكمي

ويكون بمليء المساحات الفضاء داخل المدينة أو بالبناء على مشارف الكتلة العمرانية في المنطقة المحيطة بها وهكذا تنمو حلقة بعد أخرى بصورة تراكمية، بيد أن نمو المدينة واتساعها يخضع لضوابط طبيعية تفرضها ظروف البيئة المحلية.

وليست كل العقبات التي تعترض المدينة أثناء عملية نموها وتحولها كانت طبيعية فهناك عوامل أخرى فقد تستفيد بعض المدن من قربها من المدن الكبرى فتنمو وتزدهر بينما قد تطوى مدن أخرى وتضيع نتيجة قربها من المدن (بكر هاشم بيومي ا ؛ 2013 ، ص05)

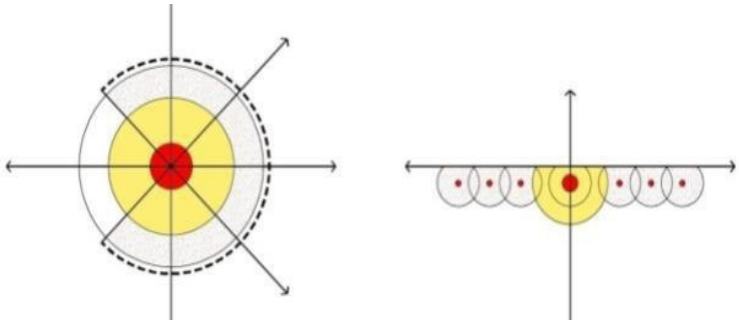

شكل (1.2): النمو التراكمي للمدن الحضرية

المصدر: بكر هاشم بيومي ا ؛ 2013 ، ص05

2.1.3.2- نمط متعدد النوى: يمثل جزءًا من النمو التراكمي وينتج هذا النمط نتيجة ظهور مدن جديدة على مقربة من أخرى قديمة، وذلك لتلبية رغبة مؤسسها في الانفصال أو التعالي عن المدن القديمة، أوصلتنا للأمان والراحة (إياد جميل ص ؛ 2009 ، ص23)

شكل 2.2: مدينة صنعاء والأقطاب متعددة النوى

المصدر: wikipedia2014

3.1.3.2- التوسع المتدرج:

هو عبارة عن توسع بشكل قفزات متناثرة هدفها إنشاء مجمعات حضرية غير متصلة عمرانيا بالمدينة، وإنما هناك مناطق خالية تفصل بينها وبين المدين المركزية (عبد الفتاح محمد و ؛ 1980 ، ص147)

2.3.2- التوسع الإشعاعي:

ويتخذ هذا النوع من التوسع الحضري شكل أشعة ممتدة من مركز المدينة نحو الخارج مع امتداد طرق المواصلات، مثل مدينة ميلانو

3.3.2- التوسع المتعامد:

هو الأكثر انتشارا تعتمد على تخطيط مسبق ومدروس وموجه مجهز بالمرافق العامة، نجد هذا النوع في المدن الصينية والمدن الرومانية، والمدن الحديثة الأمريكية كمدينة شيكاغو

4.3.2- التوسع المخطط:

يتم هذا الشكل من التوسع عن طريق تتدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه التوسع الحضري وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق والخدمات العامة التي تهدف إلى عدم ظهور التجمعات السكنية المتدهورة ولتوفر السكن المناسب واللائق للسكان مع مراعاة ظروف المدينة الطبيعية والبشرية (الاقتصادية والاجتماعية)حيث توضع خطة منسقة مدروسة الأبعاد لمتوسع الحضري للمدينة.

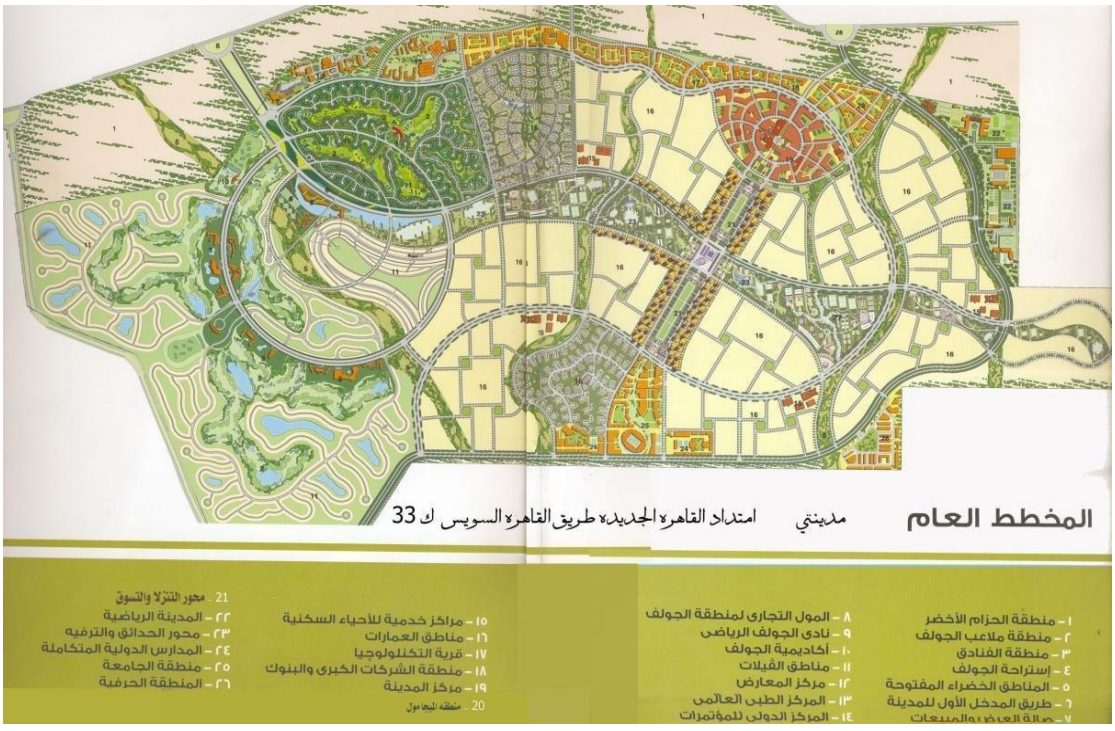

شكل 3.2: مخطط امتداد مدينة القاهرة

المصدر: m3mare.com 2014

4.2- استهلاك المجال:

لقد نمت وتوسعت المدن في الآونة الأخيرة بشكل كبير جدا ومع هذا النمو السريع والزيادة في الطلب على المساحات لتلبية احتياجات السكان، اضطرت المدن إلى الامتداد والتوسع على حساب الأراضي المحيطة بها واستهلاك مجالها، حيث أن هذا الأخير زاد بشكل كبير وأصبح سمة غالبة ملازمة للمدن إذ انه في " اليابان قد حصل تكاثر سريع أدى إلى استهلاك آخر القطع من الريف الياباني حيث أن 70% من مساحة اليابان ذو طبيعة جبلية، دفعت ب80% من اليابانيين للعيش على 3% من المساحة الكلية." (بن يحي ر ؛ 2005 ، ص27) " وفي الأراضي المنخفضة بلغت الزيادة في استهلاك المجال أكثر من 50% فيما بين 1964 – 1974، أما في ألمانيا الفيدرالية بلغت الزيادة السنوية للمجال المبني بالهكتارات أكثر من الضعف فيما بين 1947 – 1958 و 1967 – 1973 " (جاكلين ب ؛ 2012 ص102)

أما البلدان النامية لم تسلم من ظاهرة الاستهلاك المفرط للمجال إذ انه " في القاهرة وصلت الكثافة السكانية بها إلى أكثر 15 ألف نسمة لكل كيلومتر مربع، وقد قوبلت هذه الزيادة السكانية بنمو في الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة باطراد لا مثيل له حيث تضاعفت الكتلة العمرانية بين عامي 1945 و 1968 من 7980 هكتار إلى 16140 هكتار بنسبة نمو سنوية 8.3 % ثم زادت بمقدار 24 % في الفترة ما بين 1968 و 1977 حيث أصبحت المساحة العمرانية للمدينة 92020 هكتار بنسبة نمو 5.2 % سنويا، أما الفترة بين عامي 1977 و 1982 فنلاحظ حدوث طفرة عمرانية حيث زادت الكتلة العمرانية بنسبة 29 % خلال تلك الخمس سنوات لتصل مساحة الكتلة العمرانية إلى 26912 هكتار بنسبة نمو سنوية قدرها 2.4% " (أبو غزالة س ؛ وآخرون ، 2012 ، ص01)

5.2- التوسع الحضري في الجزائر

1.5.2- الجذور التاريخية للنسيج الحضري في الجزائر

1.1.5.2- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي: (ما قبل 1830)

من الصعب فهم ظاهرة التحضر والنمو الحضري دون التطرق لبدايات ظهورها في الجزائر لمعرفة سيرورة التحول التي عرفتها المدن الجزائرية عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد. ويشير الباحثون في هذا المجال إلى أن ظاهرة التحضر والنمو الحضري في الجزائر قديمة إلى الحد الذي يصعب فيه تحديد الحقبة التاريخية التي ظهر فيها أول تجمع حضري في الجزائر. " والواقع أن الإشارات الأولي حول نشأة المدن تعود إلي القرن الثالث عشر قبل الميلاد وبالتحديد في عهد الدولة النوميدية وعاصمتها "سيرتا" التي كانت من أهم الممالك القديمة في منطقة شمال إفريقيا وأغناها اقتصاديا وأقواها تجارة ونفوذا، حيث هيأ لها الوضع الاقتصادي المزدهر الظروف الملائمة لنشأة وتطور العديد من المدن التي كانت تتميز بالمركزية الشديدة بحيث أصبحت تمارس نوعا من السيطرة الحضرية علي بقية التجمعات الواقعة في ملكها بحكم انفرادها بمقر الحكم ومراكز التخزين والأسواق

الرئيسية ومراكز الخدمات والشؤون الدينية والاجتماعية والإدارية والأعمال المختلفة ". (كاجيت س ؛ 2012، ص107)

إن النمط الحضري كتجمع سكني في الجزائر ليس وليد الساعة بل تواجد منذ القدم بدءا بالمستوطنات الرومانية التي ظهرت في شتى أنحاء الجزائر خلال الاجتياح الروماني وتوسع أرجاء الإمبراطورية الرومانية في إفريقيا، وقد كانت الأهداف الأولى لتوسع الرومان في الجزائر أهدافا عسكرية فشيدت قلع ومراكز حصينة للجنود الرومان ، ولكن سرعان ما أعجبوا بالوسط الجزائري فشيدوا أجمل المدن التي لا تزال آثارها موجودة حتى الآن والتي تحمل الخصائص العمرانية الحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية من هندسة عمرانية وتخطيط مدني. (التجاني ب ؛ 2000 ص10) " وقد انتعشت المدن الرومانية في الجزائر فكانت بالإضافة إلى كونها مراكز لبسط النفوذ الروماني في شمال إفريقيا مراكز عمرانية مهمة يقطنها سكان حضريون اغلبهم من أصل روماني، قدرت أحجام هذه المدن السكانية مابين (5000 نسمة إلى 20000نسمة)" (عجابي خ؛ 2006، ص286)

ولقد عمد الرومان عند وصولهم للجزائر تقسيمها لأربع ولايات:نوميديا السيرينية، ونوميديا السطسفية موريطانيا القيصرية ، نوميديا العسكرية وأهم أراضي الجنوب وقاعدتها لامبيز (تازولت). (الديب ب ؛ 1995، ص 21)

2.1.5.2- المدن ذات النشأة الإسلامية

أُثْريت الشبكة الحضرية للجزائر مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال أفريقيا،
بإنشاء العديد من المدن و توسيع أخرى كانت موجودة من قبل ، مستمدة كيانها وروحها و مضمونها من الشريعة الإسلامية، مبنية على أسس الفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي و الوظيفي الذي يتطّلبه المجتمع الإسلامي من مساجد ، مساكن ، حمامات ، وأمن ودفاع ، إدارة و تجارة ، سياسة و أدب ، فنون وحرف ، بساتين وحدائق... الخ (بن يحي ر ؛ 2005، ص38)

حيث عرفت فيه الجزائر في هذا العصر توجها نحو الداخل، وانتقل مركز الثقل الحضري نحو المناطق الداخلية، خصوصا الهضاب العليا والمرتفعات الأطلسية، وكانت المراكز الحضرية في هذه الفترة تقع على ملتقى الطرق، و لها وظائف متعددة على علاقة وثيقة بالزراعة وتربية الماشية إضافة لدورها التجاري وتزايدت أعداد المدن مع تعاقب الدويلات الإسلامية وانتقال عواصم الحكم والإدارة من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، وقد ساهم في تشكيل هده المدن كل من الرستميين والأغالبة والصنهاجيين والحماديين والمرابطين...، إضافة إلى المهاجرين من الأندلس بعد سقوط غرناطة.ومن بين هده المدن تيهرت، القلعة، تلمسان، المنصورة، مسيلة، تنس،...(مومن ر ؛ 2013، ص93)

وقد انتعشت الشبكة العمرانية في الجزائر مع الفتوحات الإسلامية وأنشئت الكثير من المدن أو وسعت على نمط مدن الحضارة العربية الإسلامية وتمدنها في مختلف المجالات مستمدة كيانها ومضمونها وروحها من

الشريعة الإسلامية ومستجيبة لمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المرفولوجي والوظائف المتنوعة المنسجمة في شتى المجالات التي يتطلبها المجتمع الإسلامي من مساجد ومسكن وامن ودفاع وإدارة وتجارة وسياسة وأدب وفنون وحرف وبساتين وحدائق (عجابي خ ؛ 2006 ، ص288)

وقد تزايد عدد المدن ذات النشأة العربية مع تعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت الجزائر، " من بينها مدينة قسنطينة وتلمسان وبجاية عرفت ايام مجد، فقد بلغ عدد سكان بجاية (100000نسمة) عندما كانت عاصمة للحماديين." (عجابي خ ؛ 2006 ، ص288)

3.1.5.2- المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني:

حيث انه "في **نهاية القرن 15** ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز، وأصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي، وتنوعت الحياة الحضرية وأنشطة المدن في مختلف المجالات، وأصبحت المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي مدن العالم آنذاك مثل مدينة تلمسان في الغرب، وقسنطينة في الشرق اللتين كان عدد سكان كل منهما في هذه الفترة لا يقل عن 50000 نسمة، بالإضافة إلى مدينة الجزائر والبليدة في الوسط، المدية في منطقة التيتري و بجاية في الشرق ووهران ومعسكر في الغرب و غيرهما من المدن الجزائرية المهمة في ذاك الوقت."(التجاني ب ؛ 2000 ، ص14). وكانت هذه المدن بالإضافة إلى الوظائف الحضرية والإقليمية التي تؤديها في مجالاتها وأقاليمها تقوم نفس الوقت بادوار مهمة في المجالين الإداري والعسكري، وقسمت البلاد إلى أقاليم إدارية تابعة للعاصمة يدير شؤونها البايات المعينون من طرف الداي فكانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربعة أقسام: دار السلطان ومقرها مدينة الجزائر، وإقليم التيتري في الوسط وعاصمته الجهوية مدينة المدية، ثم بايلك الشرق ويدير شؤونها الداي المقيم بمدينة قسنطينة، وبايلك الغرب وعاصمته تناوبت عليها كل من مدينة معسكر ومدينة وهران بعد جلاء الأسبان عنها. (عجابي خ ؛ 2006 ، ص288)

4.1.5.2- المدن الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي:

مع بداية **الاحتلال الفرنسي** للجزائر سنة 1830 ثم احتلالها لباقي المدن الجزائرية الأخرى سواء منها الواقعة على الشريط الساحلي أو الداخلية بدا عدد سكان المدن يتقلص بحيث أصبح لا يزيد عن 5% من مجموع السكان الجزائريين آنذاك والذي قدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، مقابل 8% بالمغرب 12-13% بتونس وهذا راجع إلى سياسة التقتيل الجماعي التي انتهجها الاستعمار خلال مقومة الأهالي والنفي التي اتبعها الاستعمار ضد سكان المدن الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الاعتصام بالأرياف والجبال أو الهجرة إلى البلدان المجاورة والمشرق العربي. (عجابي خ ؛ 2006 ، ص ص 291-292)

وقد شرع الاستعمار في إقامة شبكة من القواعد العسكرية التي تحولت إلى مدن ومراكز عمرانية، وفيها شهدت الجزائر توسعا حضريا كبيرا. و قام المستعمر بتوجيه الشبكة العمرانية في الجزائر لخدمة الاقتصاد الفرنسي، شكل فيها المستوطنون الأوروبيون أكثر من ثلثي السكان. (مومن ر ؛ 2013 ، ص94)

كما أنشئت قرى عديدة على النمط الفرنسي على امتداد الطرق وخطوط السكك الحديدية عبر السهول الخصبة في شمال الجزائر لتوطين المعمرين أو المستوطنين الأوروبيين بصفة عامة من اجل استغلال الأراضي الزراعية الخصبة التي سلبت من الأهالي أو صودرت نتيجة عدم قدرتهم على دفع الضرائب الثقيلة التي فرضها المستعمر خاصة في سهل متيجة ووهران والشلف وعنابة وتلمسان وغيرها من السهول الخصبة شمال الأطلس التلي. (التجاني ب ؛ 2000 ، ص14)

2.5.2- مراحل التوسع العمراني بالجزائر:

1.2.5.2- من 1830 إلى: 1910

مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر وتوسيع الاستيطان الأوروبي على حساب الأراضي الزراعية والسهول الخصبة. وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية وقد تميزت هذه المرحلة بسياسة التشريد والطرد ونزع الملكيات وتهجير الجزائريين نحو الأرياف و البوادي وبلغت نسبة السكان الحضريين آنذاك نحو15% نتيجة توافد سكان الأوروبيون الذين أصبحوا يمثلون حوالي (40%) من إجمالي السكان (مومن ر 2013 ، ص95)

2.2.5.2- مرحلة مابين 1910-1954

تميزت هذه المرحلة بالهجرة الكبيرة لِسكان الأرياف نحو المراكز العمرانية بالجزائر و باتجاه فرنسا ، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية من جراء الحربين العالميتين اللتان أثّرتا سلباً على سكان الريف الجزائريين خاصة في النقص الغذائي، فاضطرتهم إلى الهجرة مما زاد من عدد سكّان المدن حيث بلغت نسبتهم % 23.6 سنة 1948 من مجموع السكان. (بن يحي ر ؛ 2005 ، ص39) " مما نتج عنه ظهور الأحياء القصديرية بشكل بارز خلال هذه المرحلة بحواف المدن الكبرى والمَتوسطة ، فاضطرت السُلطات الفرنسية لإسكان الجزائريين في مناطق هامشية ضمن المخطّطات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الفرنسية لعزل الجزائريين و إبعادهم عن الأحياء الأوروبية (التجاني ب ؛ 2000 ، ص20)

3.2.5.2- مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى غاية 1966

إن انطلاق الّثورة التّحريرية الجزائرية الكبرى و السياسة الوحشية التي انتهجها المستعمر الفرنسي- خاصة ضد سكّان الأرياف، من تقتيل و تعذيب و اعتقالات و تهجير بالقُوة باعتبارهم محتضنو الّثورة ، كما أن انعدام الأمن هناك، جعل الآلاف من الريفيين يهاجرون بيوتهم نحو المدن أو المراكز الحضرية أو نحو البلدان المجاورة ، و كما أن المحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي لِغرض خنق الّثورة ، التي كان يجمع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم و قراهم ، نمت و توسعت بعد الاستقلال، و لأن سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية نزحوا إلى المدن المجاورة لهم (بن يحي ر ؛ 2005 ، ص39) ومع بداية الاستقلال عام 1962، عاد حوالي مليون

لاجئ من تونس و المغرب فاستوطن ما يقرب 90% منهم المدن الكبرى و المتوسطة ، بينما عاد 10% فقط إلى قراهم و مداشرهم. ونتيجة هذه الظُّروف العصيبة التي مرت بها الجزائر جعلت معدل النُّمو الحضري يحّقق أعلى نسبة له في تاريخ الجزائر ، حيث وصل نحو(10.2%) (التجاني ب ؛ 2000 ، ص21)

ففي عام 1954 قدر عدد سكان الجزائر 8.5 مليون نسمة وارتفع إلى 11.9 مليون نسمة عام 1966 أي بزيادة 3.5مليون نسمة أي بنسبة 41% (عجابي خ ؛ 2006 ، ص 296) عما كانت عليه عام 1954، وأصبحت الجزائر دولة مستقلة يحتل سكانها الحضريون نسبة 30% من مجموع السكان أما النسبة الباقية 70% فكانت لا تزال تقطن الأرياف وتمتهن المهن الريفية والفلاحية بصفة عامة (التجاني ب ؛ 2000 ، ص21)

ومن خلال معطيات الإحصاء العام للسكان والسكن عام 1966 نجد ان المدن الأربعة الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) قد تطور عدد سكانها خلال الفترة (1954-1966) بشكل واضح:

المدينة	1954 (بالآلاف)	1966 (بالآلاف)	نسبة الزيادة
الجزائر	449	897	%99
وهران	274	325	%19
قسنطينة	111	240	%11.7
عنابة	088	150	%71
المجموع	922	1612	% 75

جدول 2.2: نمو سكان المدن في الفترة 1954-1966

المصدر: عجابي خ ؛ 2006 ، ص 298

من الجدول السابق يتضح أن عدد سكان المدن الأربعة قد بلغ سنة1966 (1612000) نسمة، ونسبة الزيادة السكانية بلغت حوالي (75%)، ومن خلال هذه البيانات يتضح أن المراكز الرئيسية هي التي امتصت أغلبية الزيادة السكانية التي شهدتها البلاد وخاصة بعد الاستقلال.

4.2.5.2- الفترة مابين (1966-1977):

مرحلة التخطيط الاقتصادي والتنمية الصناعية.ويمكن اعتبارها مرحلة متميزة من مراحل النمو الحضري والحياة الحضرية للجزائريين، فقد ساهمت سياسة التصنيع منذ 1967 في نمو المدن الجزائرية. (مومن ر ؛ 2013 ، ص95) وقد حدثت في هذه الفترة تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بالجزائر، وتم تشييد سلسلة من المناطق والأقطاب الصناعية وتوسيع مجال المدن بتهيئة المناطق السكنية وتوسيع شبكات الطرق البرية. (التجاني ب ؛ 2000 ، ص23)، حيث أن هذه التغيرات جعلت السكان يتوافدون على المدن أين تتوفر فرص العمل في هذه المناطق والأقطاب الصناعية تاركين أراضيهم الزراعية مهجورة لأنه في هذه الرحلة أعطيت الأهمية الكبيرة للصناعة باعتبارها المخرج الوحيد من التخلف في حين التخلف لم تحظ الزراعة بنفس الأهمية.

في هذه المرحلة قدرت الهجرة في الفترة مابين (1966-1973) ب 150000 نسمة سنويا أي انه خلال سبعة سنوات يكون قد نزح إلى المدينة من الريف 1500.000 نسمة، أما في الفترة التي تمتد من (1973-1977) قدر حجم الهجرة السنوي من الريف إلى المدينة 130000 نسمة سنويا أي أن المجموع خلال أربع سنوات 520000 نسمة وبذلك يكون عدد المهاجرين الذين نزحوا إلى المدينة خلال 11سنة أي من (1966-1977) حوالي 1700000 نسمة . (عجابي خ ؛ 2006 ، ص 302)

هذا ما يؤكد مرة أخرى تزايد نمو السكان الذي مازال في تزايد مستمر، ومن خلال معطيات الإحصاء العام للسكان والسكن عام 1977 نجد أن المدن الكبرى السالفة الذكر قد بلغ عدد سكانها 2592000 نسمة كما يوضحها الجدول التالي:

المدينة	1966 (بالآلاف)	1977 (بالآلاف)	نسبة الزيادة
الجزائر	897	1520	%70
وهران	325	491	%51
قسنطينة	240	325	%35
عنابة	150	256	%70
المجموع	1612	2592	

جدول 3.2: نمو سكان المدن في الفترة 1966-1977

المصدر: عجابي خ ؛ 2006 ، ص 303

ويتضح من هذه البيانات أن نصيب المدن الكبرى من السكان النازحين من الريف كان كبيرا، فبعد أن كان عام 1966 يقدر ب 1612000 نسمة بفرق 690000 نسمة عام 1954 وأصبح في العشرية 1966-1977 يقدر ب2592000 نسمة أي بزيادة 980000 نسمة. ويمكن القول أن سياسة التخطيط الاقتصادي والتنمية الصناعية كان لها تأثير كبير في تزايد الهجرة من الأرياف إلى المدن وسرعة النمو الحضري للمدن.

5.2.5.2- الفترة من 1977 إلى 1987

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 22971588 نسمة في مارس 1987، وبذلك قد ارتفع في الفترة مابين 1977 و 1987 بمعدل 35.5% إذ بلغ 16948000 نسمة في التعداد العام للسكان والسكن الذي اجري عام 1977، وبخصوص الشبكة الحضرية في الجزائر فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1987 المدن الكبر والمتوسطة والصغرى في تجمعات حضرية بلغ عددها 447 تجمعا حضريا موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 11444249 من السكان الحضر، وبذلك يكون عدد السكان الحضر في الجزائر قد بلغ نسبة 49.8% منم مجموع السكان سنة 1987 مقارنة بنسبة 43.2% عام 1977. (التجاني ب ؛ 2000 ، ص ص28-29)

إن هذه الزيادة في عدد السكان انعكست على المجال الحضري بتعمير عفوي في المناطق المحيطة بالمدن خاصة الزراعية منها حيث " في الفترة الممتدة بين 1977-1987 تم استهلاك 1716 هكتار سنويا من الأراضي الخصبة بسهل متيجة، هذا وتشير المعطيات إلى أن ظاهرة التعمير العفوي أخذت بعدا كبيرا بالمدن الكبرى، فمثلا ولاية الجزائر وبلدياتها فقدت أكثر من 45 هكتار لصالح البنايات الفوضوية في الفترة 1983-1989، وتعتبر البلدية عينة مصغرة عما يجري على مستوى التراب الوطني وخاصة الساحلية منها أين تتركز الأراضي الخصبة". (عجابي خ ؛ 2006 ، ص 309)

6.2.5.2- المرحلة من 1987 إلى 2000

سميت بمرحلة التحولات السياسية والاقتصادية.وأهم ما ميز هذه المرحلة ارتفاع نسبة التحضر- التي وصلت إلى(54.6%) سنة 1993 إلى (58.3%)سنة 1998 وارتفع عدد المدن إلى 560 مدينة سنة 1993. (مومن ر ؛ 2013 ، ص94) إن ارتفاع عدد التجمعات الحضرية سيؤدي حتما إلى ارتفاع عدد سكان الحضر- و **(الجدول 4.2)** يوضح تطور السكان

السنة	السكان الحضريون	السكان الريفيون	مجموع السكان	نسبة التحضر
1987	11444249	11594693	23038942	49.67
1998	18300907	10975860	29100367	60.51
2000	19788000	11864000	31652000	60.51
2004	25425000	12582000	38007000	66.90
2010	32150000	12095000	44245000	72.66

الجدول 4.2: تطور السكان الحضريون الريفيون في الجزائر بين 1987-1998 والتقديرات المستقبلية

المصدر: عجابي خ ؛ 2006 ، ص 313

على غرار دول العالم الثالث عرفت الجزائر نموا حضريا سريعا، فنسبة السكان الحضر بلغت عام 1987 حوالي 50% من مجموع سكان البلاد ووصلت إلى 60.51% عام 1998 ونفس النسبة سجلت في عام 2000، وهي في تزايد مستمر وبنسب عالية جدا.

3.5.2- أسباب التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر

1.3.5.2- النمو الديمغرافي:

لعبت معدلات النمو الديمغرافي دورا أساسيا في عمليات النمو الحضري في الجزائر، وتختلف هذه المعدلات باختلاف المراحل التاريخية،ففي الفترة الاستعمارية عرفت انخفاض متباين فنجد المعدلات السنوية لنمو السكان الجزائريين ما بين(1.38%و 2.22%) في الفترة الممتدة بين 1856 و 1940، أما في الفترة مابين 1941و 1945 فقد عرفت الزيادة الطبيعية للسكان انخفاضا كبيرا وقدرت ب(0.02%) لأنها صادفت فترة

الحرب العالمية الثانية. وفي الفترة الممتدة بين 1951 و 1955 فقد عرفت الزيادة الطبيعية تحسنا ملحوظا وقدرت ب (2.26%) (مومن ر ؛ 2013 ، ص99)، ومع الاستقلال كان قد بلغ السكان الحضريون 30% ، إذ ارتفع التعداد من 3ملايين نسمة عام 1959 إلى أكثر من 4ملايين نسمة عام 1966 (زوزو ر ؛ 2008 ، ص208) وقد تواصل ارتفاع معدل نسبة الحضريين تحت تأثير مخلفات الاستعمار، حيث قدر عدد السكان سنة 1987 قرابة 23 مليون نسمة مما جعل نسبة النمو الديمغرافي في الجزائر يرتفع بنسبة 3% سنويا، هذا ومن المفروض أن تواجه الجزائر زيادة ديمغرافية تصل إلى 38مليون سنة 2010 (عطال م ؛ 2009 ، ص96)

2.3.5.2- إعادة هيكلة القطاع الزراعي وإعادة التنظيم 1987:

عملية إعادة الهيكلة عبارة عن تغيير النظام الزراعي السابق الذي كان يشمل الوحدات الإنتاجية في مزارع التسيير الذاتي ومزارع الثورة الزراعية إلى نظام زراعي جديد يتمثل في دمج تلك الوحدات السابقة تحت قطاع موحد وهو القطاع الفلاحي الاشتراكي، وكانت أول انطلاقة لعملية إعادة الهيكلة اثر التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 المتعلقة بإعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا، بعد تمت عملية إعادة الهيكلة الخاصة بمزارع الثورة الزراعية على اثر المنشور الوزاري رقم 363 والمؤرخ في 01 مارس 1982. أما إعادة التنظيم لعام 1987 فتمحورت أسبابه في مشاكل التسيير والتنظيم الذي ترتب عنها عدم الاستقرار والفوضى بالإضافة إلى انعدام الوعي وروح المسؤولية بالإضافة إلى البيروقراطية والتبعية في التسويق والحصول على القروض هذا من جهة ومن جهة ثانية هجرة اليد العاملة وهي ليست حديثة العهد.

إن إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتوزيع الأراضي وحرمان بعض شباب الأرياف من حق الاستفادة من الأراضي الزراعية الموزعة جعل العديد منهم يغادرون الأرياف بحثا عن مصادر الرزق في المدن، كما أن ظهور عدد كبير من قوانين الاستثمار في القطاع الوطني الخاص وتشجيع اللامركزية أدى إلى ظهور عدد كبير من الوحدات الصناعية الخاصة الواقعة في المناطق الصناعية الواقعة بالقرب من المدن الكبرى والمتوسطة والتي هيئت من طرف الدولة لاستقبال مثل هذه المؤسسات الإنتاجية كتجربة مبدئية في مجال الخوصصة أو الانتقال من الاقتصاد العام (الحكومي) إلى الاقتصاد الخاص، ففي عام 1987 على سبيل المثال منحت الدولة 1604 رخصة لإنشاء وحدات صناعية خاصة في مختلف فروع الصناعة (التجاني ب ؛ 2000 ، ص50). وعادة ما تستقطب هذه الوحدات الصناعية والخدماتية الجديدة الأيدي العاملة من الأرياف، ففي دراسة أجريت حول المناطق الصناعية بالسانية قرب مدينة وهران تبين أن حوالي 75% من الأيدي المشتغلة في القطاع الصناعي الخاص أصلها الجغرافي من جهات ريفية أو شبه حضرية (عجابي خ ؛ 2006 ، ص325)

3.3.5.2- التقسيم الإداري مع غياب المراقبة الإدارية للعمران:

ساهم التقسيم الإداري في الجزائر بدور هام في وضع الإطار العام للشبكة الحضرية في الجزائر وتنميتها عمرانيا وبشريا ففي عام 1965 كان عدد الولايات (الوحدات الإدارية) في الجزائر 15 ولاية، ارتفع هذا العدد

في التقسيم الإداري عام 1974 إلى 31 ولاية لتصبح عدد الولايات 48 ولاية 1985 وعدد البلديات 1541 بلدية، وقد استعملت الهيكلة الإدارية في الجزائر كوسيلة لتهيئة التراب الوطني وتقريب الخدمات الإدارية إلى المواطنين والتحكم أكثر في تسيير وتنمية التراب الوطني وتوزيع الاستثمارات بشكل عادل إيصالها قدر الإمكان إلى المناطق المحرومة، إذ لوحظ كلما كانت التقسيمات الإدارية للتراب الوطني اصغر كان التحكم فيها أكثر في مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية والعمرانية بشكل عام. (التجاني ب ؛ 2000 ، ص50)

وهذا ما انعكس على عمليات النمو الحضري، فكل عمليات وبرامج التنمية تمر عبر المراكز الإدارية وهكذا لعب العامل الإداري وما صاحبه من هيكلة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية دورا مميزا في تسارع معدلات النمو الحضري ويتجلى ذلك الدور في الإضافات الإدارية للمراكز الحضرية من تعداد إلى آخر،مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات الحضرية (مومن ر ؛ 2013 ، ص103)

إن تزايد عدد الأحزاب السياسية المعرضة للدولة (لأغراض انتخابية) في مجال التهيئة العمرانية ومحاربة البناءات الفوضوية ومعاقبة مسببيها أدى بأجهزة الدولة في كثير من الحالات إلى التردد في معالجة المشكل العمراني وتطبيق القوانين المختصة بها مما فسح المجال لمزيد من التعدي على الأراضي العمومية والمضاربة بها وتوسع المستوطنات العشوائية التي تعتبر المحرك الأساسي للهجرة الدائمة من الريف نحو المدن ... وقد بينت الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال أن 90% من سكان المستوطنات العشوائية ينتمون إلى أصول جغرافية ريفية(عجابي خ ؛ 2006 ، ص327)

4.3.5.2- العامل الأمني:

إن لانعدام الأمن تأثير كبير في تحريك السكان نحو المدن خلال مرحلتين بارزتين من تاريخ الجزائر أولاهما أثناء الثورة التحريرية بسبب سياسة الاستعمار بحصار الأرياف وقمعها وترهيب سكانها ما دفعهم للبحث عن أماكن أمنة للاستقرار، أما الثانية فتمثلت في الوضع الأمني المتدهور الذي عرفته البلاد في تسعينيات القرن الماضي، والذي تركز بصفة خاصة في الأرياف والمناطق الجبلية وهو ما كان له الأثر الكبير في تحريك السكان نحو المدن والمراكز الحضرية.

4.5.2- استهلاك المجال في الجزائر:

تعاني المدن الجزائرية حاليا من مشاكل كثيرة ومتراكمة نتجت عن التعمير السريع منذ الاستقلال، حيث شهدت في هذه الرحلة نمو وتطور عمراني كبير تحت تأثير ظاهرة النزوح الريف نحوها والنمو السكاني المرتفع، مما ولد أزمة سكن حادة وضغط متزايد على المرافق والخدمات، فازداد الطلب على العقار وزاد توسع المدن في اتجاهات مختلفة، فادى ذلك إلى استهلاك مفرط في المجال الحضري بطريقة سريعة جدا وفوضوية سواء من طرف السكن المخطط أو السكن العشوائي، وأصبحت المدينة تعيش واقعا مزريا بسبب هذا الاستهلاك

المفرط للمجال الحضري وهذا ما يظهر جليا المدن الجزائرية من الانتشار التعمير العفوي في أطراف المدن وتشكل أحياء سكنية هشة، أدت إلى تشويه النسيج العمراني.

يندرج البناء المخطط كأحد ضروريات الحياة الحضرية، وتعمل معظم دول العالم على تطبيق مشاريعها حسب أهداف مسطرة وبدقة، منذ حوالي قرنا كاملا، والبناء المخطط يعد احد عوامل التعمير الأولوية، لأنه يساهم في تكوين النسيج العمراني على شكل إطار مبني ومنسق، عكس البناء التلقائي أين يختفي منطق التنظيم، وتظهر العشوائية. (عجابي خ ؛ 2006، ص215) ويمثل السكن النسبة الأكبر من ناحية استهلاك المجال الحضري في المشاريع العمرانية التي أنجزت منذ الاستقلال لحد الآن وذلك لما توليه الدولة في هذا المجال لمحاول القضاء على أزمة السكن التي تعاني منها الجزائر، حيث تشير بعض الإحصائيات مثلا انه في " مدين الجزائر استهلكت 3855 هكتار في الفترة الممتدة بين 1975-1983 (27%) من مجموع المساحة المبنية سابقا، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع العواصم العالمية ويبقى السكن في الجانب العمراني يشغل النسبة الأكبر من المجال" (عجابي خ ؛ 2006، ص216)، أما في مدينة قسنطينة فقد عرفت المناطق المحيطة بها حركة تعميرية واسعة وكبيرة وذلك في ظل الاستراتجيات العمرانية التي انتهجتها " فقد استهلكت مساحة عقارية وصلت إلى 5974.18 هكتار خلال اربعون سنة مابين (1976-2007) وذلك بمعدل 147.5 هكتار لكل سنة " (زاوية س ؛ 2009، ص07)

وفي مدينة سطيف فقد عرفت المدينة ظاهرة توسع عمراني واستهلاك مفرط للعقار حيث " ارتفعت المساحة المبنية من 3112,1 هكتار في 2005 إلى3554,7 هكتار في 2009 ، أي زيادة بلغت 442,59 هكتار وبمعدل استهلاك سنوي 110,6 هكتار .أما المساحات المبرمجة للتعمير فقد بلغت 520,75 هكتار في 2005وتضاعفت ثلاث مرات لتصل في 2009 إلى 1495,7 هكتار، بزيادة إجمالية وصلت 974,96 هكتار وسنوية 243,74 هكتار" (كبيش ع ؛ 2011، ص94) وفي مدينة ورقلة هي الأخرى شهدت استهلاك مجال كبير، حيث " زادت المساحة المعمرة بين(1988-2008) من 1764.60 هكتار إلى 3848.60هكتار أي بنحو ضعفين وقد بلغت المساحة المضافة إلى عمران المدينة خلال هذه الفترة 2084 هكتار أي بمعدل 104.20 هكتار /سنة". (مدور ي ؛ 2012 ص95)

5.5.2- مشاكل التوسع العمراني على الأراضي الزراعية

1.5.5.2- أزمة السكن

إن النمو الديمغرافي السريع الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال والتدفق الهائل للمهاجرين من الأرياف نحو المدن (حوالي مليون نسمة) أدى إلى وقوع اختلال كبير في توزيع السكان بين الريف والمدينة ونتج عنه تضخم المدن الكبرى وعجز الحظيرة السكنية عن استيعاب حجم السكان المتزايدة بوتيرة سريعة، فالجزائر العاصمة استقبلت وحدها 500000 نسمة من النازحين خلال العشرية (1977-1987)استقر حوالي 150000 نسمة

منهم في مدن الضواحي (بلقاسم ب ؛ 2006 ،ص182) وتتجلى أزمة السكن في المدن بوضوح من خلال تفحصنا لمعدل الإيواء (متوسط شغل المسكن) الذي ارتفع من 5.15 سنة 1966 إلى حوالي 8.5 سنة 1987(التجاني ب ؛ 2000 ، ص56)، وهذا ما كانت له عدة آثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية في هذه الأوساط الحضرية حيث ظهر الاختلال الواضح بين العرض والطبل في مجال السكن والتجهيزات والمرافق المختلفة الذي تحول إلى أزمة حقيقة نتيجة ضعف الإمكانيات العمومية وعجزها عن تغطية حاجيات السكان المتزايدة في مجال السكن. وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فان العجز المسجل في الحظيرة السكنية الوطنية بلغ مليوني مسكن سنة 2000 وهو ما يتطلب انجاز 300000 مسكن في السنة للحفاظ على معدل شغل المسكن في حدود 07 نسمة/للمسكن غير أن الوتيرة السنوية لم تتجاوز 90000 مسكنا في السنة (بلقاسم ب ؛ 2006 ،ص182). هذا وتوضح بعض الإحصائيات التي كشف عنها وزير السكن والعمران **"نور الدين موسى"** سنة 2008 خلال الملتقى التقييمي لبرامج السكن بولايات الشرق الجزائري، إلى وجود أكثر من 500 ألف سكن هش بالجزائر متمثلة في البناءات القصديرية والفوضوية والبناءات القديمة. (مومن ر ؛ 2013 ، ص105)

2.5.5.2- عدم التوازن الحضري:

إن زيادة عدد السكان في المدن الكبرى له آثار سلبية على مستوى الدولة ككل تتمثل في عدم تحقيق التوازن في توزيع السكان الحضر بين المناطق المختلفة، وما يترتب عليه في عدم تحقيق التوازن التنموي عموما بفعل التأثير القوي للمدن الكبرى في استقطاب الاستثمارات التنموية والخدمات والبني التحتية إليها (داود سلمان العزاوي و ؛ 2009 ، ص10)، حيث انه يوجد تجمعات عمرانية تتطور بصورة سريعة جدا، ونجد الأخرى تتخلف عن الوتيرة العمرانية رغم أنها في الماضي كانت مزدهرة، ويوجد تركز سكاني في بعض المراكز الحضرية يفوق بكثير السكان الواجب بلوغه، وبالمقابل نجد مراكز حضرية قليلة التركز من ناحية السكان، وهذا ما نجده بين المراكز الحضرية في الشمال والمركز الحضرية في الجنوب.

3.5.5.2- المشاكل البيئية:

أ- التلوث:

إن الزيادة الكبيرة في عدد سكان المدن تؤدي إلى مشكلات بيئية خطيرة، ومن بينها تلوث الهواء, وارتفاع نسبة الضجيج، وتراكم النفايات، وارتفاع مستوى المياه المستعملة، وغيرها، حيث يعتبر تكدس أكوام النفايات المنزلية والمخلفات الأخرى دليلا على مدى تدهور الحياة الحضرية، وعلى افتقار السكان للحس والوعي الحضري في المدن وهي قضية ترتبط بثقافة السكان وعدم استيعابهم لمفهوم الحياة الحضرية كأسلوب للحياة(عطال م ؛ 2009 ، ص96)

وتعد عوادم السيارات وأدخنة المصانع من أخطر مصادر تلوث المدن واختلال توازنها، والإصابة بالعديد من الأمراض الخطيرة، مثل الربو الشعبي، وتشوهات الأجنة، والتخلف العقلي لدى الأطفال، لما تحتويه من غازات سامة وقاتلة، كما تتسبب أدخنة المصانع وعوادم السيارات في تدهور الحالة النفسية لسكان المدن، وتراجع أدائهم الوظيفي ورضاهم العام بمستوى المعيشة.وقد أثبتت الدراسات أن استنشاق الهواء الملوث

ب- تناقص الأراضي الزراعية

إن اغلب المدن الجزائرية تقع ضمن أقاليم زراعية خصبة فالتوسع العمراني سواء المخطط أو العشوائي سيزحف بصف دائمة نحو الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تقليص الرقعة الزراعية، وتكمن خطورة المشكلة فيما لو تركت دون حلول جذرية، إذ تعد ظاهرة التوسع العمراني على المساحات الزراعية ظاهرة وطنية وإشكالية ظهرت في السبعينات خاصة في المدن الكبرى للشمال الجزائري، وقد جاء في التقرير العام للهيئة الاستشارية الفلاحية الصادرة في سنة 1992 بان الأولوية المفرطة للتصنيع والتعمير (بناء المساكن الجماعية والفردية، توسع المدن والقرى) أدت إلى تبديد مساحات لا يمكن استدراكها، وهي في الغالب مساحات ذات قيمة زراعية ومائية كبيرة. على المستوى الوطني فقد تم تبديد 70000 هكتار في الفترة 1974-1987 و78000 هكتار في الفترة 1987-1996، وفي السنوات الأخيرة وحتى تاريخ 31مارس 2000، فان مخططات التعمير المصادق عليها في 1531 بلدية من بلدية الوطن قد أدرجت 25733 هكتار من الأراضي الزراعية، وفي نهاية 2000 تم إدراج 25000 هكتار منها 6000 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية (كبيش ع ؛ 2011 ، ص89)، هذا وتفيد دراسة أخرى أن التوسعات العمرانية لمدينة قسنطينة في المناطق الحيطة بها كانت على حساب أخصب الأراضي الزراعية في كل المنطقة، حيث وصلت المساحة المقتطعة من القطاع الفلاحي خلال خمسون سنة (1959-2007) 6506.67 هكتار، بمعدل استهلاك 130هكتار في السنة. (زاوية س ؛ 2009 ، ص08)، أما ولايتي (العاصمة و قالمة) فان معظم الأراضي التي أنجزت عليها المشاريع هي أراضي زراعية، حيث انه في سنة 1979 إلى سنة 1987 ضيعت وزارة الفلاحة مساحة 2490 هكتار كانت مستغلة أصبحت محتلة من طرف مناطق السكن الحضري الجديدة (ZHUN) والتي احتلت مساحة 812 هكتار، والمخططات العمرانية المؤقتة استغلت 1335 هكتار والنشاطات 65 هكتار والطرق السريعة 208 هكتار أما النشاطات الأخرى فقد استهلكت 70 هكتار، وفي الفترة الممتدة مابين (1988-1992) ضيعت وزارة الفلاحة حوالي 494 هكتار احتل فيها السكن 48هكتار والطرق السريعة 42 هكتار والبناء الفوضوي 400 هكتار. (عجابي خ ؛ 2006 ، ص218)، أما في ولاية سطيف فقد تم تحويل 26000 هكتار من طابعها الفلاحي إلى استعمالات أخرى في الفترة الممتدة مابين (1980-1992) (كبيش ع ؛ 2011 ، ص90)

4.5.5.2- المشكلات الاجتماعية

المدينة إطار أو هيكل كبير يجمع جماعات اجتماعية متباينة عرقيا ودينيا واجتماعيا وثقافيا، وتمثل كل مجموعة أو فئة اجتماعية أنماطا حضرية ومستويات تعليمية متفاوتة واهتمامات وظيفية وميولا واتجاهات متباينة، وهذه الاختلافات تجعل مجتمع المدنية مصدرا للتفكك والتصدع الاجتماعي، ويمكن القول بأن المدنية هي مجموعة من التراكيب الاجتماعية تميز كل تركيبة عن الأخرى لأسباب فرضتها طبيعة الحياة في المدن والظروف الاقتصادية وتنوع النشاط السكاني والنمو الحضري السريع غير المنظم، لدرجة أن كثيرا من الفلاسفة والمفكرين اتخذوا منها موقفا عدائيا على اعتبار أنها موقع للفساد والانحرافات. (عطال م ؛ 2009 ، ص 21)

إن ابرز أسباب المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عدم كفاءة الخدمات العامة والمجتمعية والمواصلات والسكن هو اختلال الموازنة بين كم هذه الخدمات ونوعها وبين حجم الضغط السكاني المتزايد. بالإضافة إلى ذلك فان التوسع الكبير للأراضي الحضرية وأنشطتها سوف يخلق مناطق شديدة الفقر ذات بيئة اجتماعية قليلة التماسك وفاقدة للمقومات الأساسية للمجتمع السليم بسبب فقدان الخدمات الاجتماعية التي تؤدي إلى أماكن تنتشر فيها مظاهر التخلف الاجتماعي والجريمة بين أوساطها مما قد تشكل بيئات غير مسيطر عليها من قبل الدولة. (الشديدي احمد سعد ح ؛ 2013 ، ص07)

5.5.5.2- المشكلات الاقتصادية

تميزت المدن قبل مرحلة الثورة الصناعية بخلوها من المشكلات فالصناعة فيها كانت بسيطة والإنتاج يتم يدويا، وتميزت الأنشطة الاقتصادية التي كانت تتم بشكل جماعي عن طريق رابطة القرابة أو الجوار بعلاقات اجتماعية ترتكز على مقومات الألفة والتفاهم و الأزرة وعدم الاستغلال، باستثناء المجتمعات ذات الأنظمة الاقتصادية، لكن هذه القيم جميعها انهارت بانهيار التقاليد الصناعية القديمة وحلت محلها قيم أخرى تتفق واحتياجات الثورة الصناعية وسرعة التطور الذي خضعت له ظروف الحياة الاجتماعية في هذا العصر، عصر الفوضى والاستغلال وتعقد الحياة الاجتماعية، وقد أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع نسبة البطالة وكثرة الأحياء الفوضوية التي تفتقر إلى أدنى مستوى من الرعاية الصحية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن تراجع التنمية الاقتصادية قد عجزت عن تحقيق أهدافها في كثير من البلدان الصناعية وغير الصناعية بسبب المشكلات التي سببتها عملية التحضر السريع خاصة في المدن الكبيرة، ذلك أن التحضر يفرض متطلبات باهظة التكاليف مثل إنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية والخدمات وبناء المساكن، وشبكات الطرق ومراكز التوزيع، وأخذ الوضع في معظم مدن العالم يزداد سوءا وتعقيدا، خاصة بعد أن أصبح النمو الحضري السنوي يتجاوز نسبة كبيرة من معدل التنمية الاقتصادية.

وكان لدخول الماكنة الزراعية، التي أعقبت الثورة الصناعية في أوربا واستخدام التقنية على نطاق واسع في الإنتاج الزراعي، الاستغناء عن عشرات الآلاف من العمال في المناطق القروية والريفية، الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة بين السكان وترتب عن ذلك سوء الظروف الاقتصادية لعدد كبير من الناس، وعندما تتدهور الأحوال الاقتصادية، وتتدنى المستويات المعيشية تزداد المشكلات الاجتماعية التي ترتبط بانخفاض المستوى المعيشي.

الخلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتجلى لنا أن ظاهرة التوسع العمراني السريع للمدن قد افرز عدة مشاكل بالمدن على رأسها استهلاك المجال الزراعي، حيث انه حسب الأرقام التي تناولناها في هذا الفصل تشير إلى أن الأراضي الزراعية في تناقص مستمر، إذ أنها تعد مشكلة كبيرة كثيرا ما أرقت الباحثين وهذا لمعانات معظم الدول من أضرارها خاصة المدن الجزائرية التي فقدت مساحات شاسعة من أراضيها الزراعية جراء هذا الاستهلاك المفرط والغير مدروس للمجال القريب من محيط المدينة الأمر الذي أدى إلى بروز عدة مشاكل أثرت سلبا من الناحية العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما نراه في مدننا اليوم من معاناة من أزمة السكن التي مشكلة كبيرة في أوساط المجتمع الجزائري مما أدى إلى ظهور مشكلة السكن العشوائي، وكذلك أدى هذا المشكل إلى تلوث المحيط في المدن الجزائرية بشتى أنواعه، ولهذا يمكن القول أن ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية مشكلة كبيرة تستحق من بذل المزيد من المجهودات لدراستها والإحاطة بكل جوانبها كي نستطيع وضع حد لها.

الفصل الثالث

السكن العشوائي كمشكلة بيئية

مقدمة

1.3- ظاهرة السكن العشوائي في دول العالم الثالث

2.3- ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية

4.3- واقع هذه الظاهرة اليوم

5.3- خصائص السكن العشوائي

6.3- أسباب نشوء السكن العشوائي

7.3- أنواع المناطق الحضرية العشوائية

8.3- مشكلات وخطورة مناطق السكن العشوائي

9.3- إستراتيجيات التصدي لظاهرة السكن العشوائي في المحيط الدولي

الخلاصة

مقدمة

يعد النمو الحضري العشوائي للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتميز بها غالبية الدول النامية وهي مشكلة عمرانية، حيث يحاول الأهالي توفير المسكن الملائم اعتمادا على أنفسهم باعتباره احد الاحتياجات الضرورية للإنسان، ولكن لا يمكن فصل ظاهرة السكن العشوائي عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما، فقد أدت الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها الكثير من الدول النامية من استعمار لفترات طويلة انتشار وتفاقم هذه الظاهرة في المدن، وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على البيئة العمرانية الأمر الذي اثر بشكل سلبي على حياة الأفراد وذلك بحرمان هذا المواطن الفقير من العيش في سكن صحي وفي بيئة مناسبة تحترم حاجاته ورغباته الصحية والاجتماعية والبيئية. فهذه المناطق تفتقر عادة إلى الخدمات الضرورية ممن الكهرباء والمياه النقية للشرب وشبكات الصرف الصحي، هذا ما أدى إلى انتشار الأمراض والتلوث بأنواعه، وكذلك تعاني من نقص المرافق العمومية وتعد كذلك بؤرة للآفات الاجتماعية أي أنها تفتقر إلى أدنى شروط الحياة،

إن هذه المناطق تنمو بشكل سريع جدا وغالبا ما تنشأ بعيدا عن سلطة الدولة وبطرق غير قانونية وغالبا ما تقام خارج إطار المدينة وعلى أراضي زراعية وتكون هذه الأراضي إما للدولة أو للأفراد.

1.3- ظاهرة السكن العشوائي في دول العالم الثالث

تعتبر ظاهرة السكن العشوائي من الظواهر الأكثر سلبية وانتشارا في مدن العالم الثالث، حيث أكد الدارسون و الباحثون في هذا المجال انه بعد الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المدن نموا حضريا كبيرا بسبب الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الهجرة الريفية إلى المدن مما أدى إلى وجود عوامل طرد قوية دفعت السكان إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية وخاصة في المدن الكبرى. "وإذا كانت المدن الأوربية قد شهدت موجات هجرة مماثلة خلال القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت مصاحبة لحركة تصنيع واسعة النطاق أدت في نهاية الأمر إلى نمو حضري وئيد متوازن" (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص08). عكس ما عرفته مدن العالم فان الأمر مختلف تماما، كما أشار البعض من ناحية أخرى "إلى أن التضخم الحضري أصبح يتجاوز إمكانيات الدن القائمة، حيث عجز قطاع الصناعة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين وصاحب ذلك نمو عشوائي مصطنع في القطاع الخدمي، الذي صار بدوره يضم أعداد كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الصناعي." (الجوهري ه ؛ 2009 ، ص351)، وفي هذا الإطار أكد كل من **"Davis Kingsley و Hilld Golden "** " على أن التمركز السكاني في المدن الكبرى في دول العالم الثالث تضخم حضري ، ويشكل احد الدلائل على ضعف الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة في مجتمعات تلك الدول، وهذا ما يميزها بنقص إمكانياتها المادية، وضعف في مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية." (بوذراع أ ؛ 1997 ، ص145)

هذا وتشير بعض البيانات إلى وجود "50% من مجموع السكان الحضريون في الدول النامية يعيشون في أحياء لا تتوفر فيها الشروط الصحية" (Benmatti N; 1982, p66) هذا وقد سجلت وثيقة الأمم المتحدة التي نشرت بجنيف بمناسبة اليوم العالمي للإسكان وجود "ما لا يقل عن مليار شخص لا يملكون سكنا لائقا ومائة مليون شخص بدون مأوى تماما، ومن المنتظر أن يزداد الوضع حدة لان 95% من النمو الديمغرافي ستوزع خلال العشرية على الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية" (مشنان ف ؛ 2009 ، 24)

والآن نستعرض بعض البيانات السكانية التي تتناول مدن العالم الثالث بداية بمدن أمريكا اللاتينية حيث تشير البيانات إلى أن مناطق السكن العشوائي أو أحياء واضعي اليد كما تسمى في اغلب مدن أمريكا اللاتينية قد تفاقمت خلال السنوات الأخيرة حتى أصبحت تشكل واحدة من اعقد و اخطر المشكلات الحضرية التي تواجهها القارة. "ففي مدينة ليما كان أحياء واضعي اليد "**Barrida**" في سنة 1958 حوالي 100.000 نسمة (10% من مجموع سكان المدينة) ثم ارتفع هذا الرقم إلى 400.000 نسمة في سنة 1964 (20% من مجموع سكان المدينة)، وفي ريوديجانيرو ارتفع عدد سكان أحياء واضعي اليد "**Favelas**" من 203.000 نسمة في سنة1950 (8.5% من مجموع سكان المدينة) إلى 600.000 نسمة في سنة1965 (16% من مجموع سكان المدينة)، وفي سنتياغو بلغ عدد الأسر التي تعيش في أحياء واضعي اليد "**Callanpa**" في سنة 1952 حوالي 12.502 أسرة، غير أن هذا الرقم ارتفع الى 16.420 أسرة فقط في سنة 1962 بسبب الحملة التي قامت بها الحكومة التشيلية من اجل محاصرة هذه الأحياء والحد منها" (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص11)

أما في مدن آسيا فهي كذلك لم تسلم من هذه الظاهرة، فانتشار "أحياء الباسطي (أو مناطق السكن العشوائي أو واضعي اليد) تكاد تكون احد معالم المدن الهندية" (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص09)، حيث تشير بعض الدراسات والإحصائيات انه في "مدينة دلهي بلغ عدد سكان أحياء الباسطي مليون نسمة في سنة 1980 وبالإضافة إلى هذه الأحياء العشوائية شهدت المدن الهندية (جيوبا ريفية) بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إليها." (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص09)، وفي مدينة **كلكتا** بلغ عدد سكان أحياء الباسطي 8مليون ساكن 1971 وفي نفس السنة بلغ عدد الأشخاص الذين يسكنون مناطق عشوائية في بومباي 2.5 مليون شخص. وفي بنغلاديش فيبلغ عدد سكان باسطي اليد 2مليون شخص سنة 1973 أي نسبة 40% من مجموع السكان الحضريين، وفي الفيلبين بلغ العدد 1.5 مليون شخص سنة 1972 أي نسبة 35% من مجموع السكان الحضريين" (Benmatti N; 1982, p69) .

هذا وتعد أحياء الباسطي في الهند من أكثر الأحياء تخلفا في العالم، وهذا راجع إلى التدفق الهائل من المهاجرين والظروف المزرية أو غير الإنسانية التي يعيشونها أولئك المهاجرون، وهناك بعض الدراسات تفيد أن مدن الهند تشهد ازدواجية حضرية حالها حال بعض مدن العالم الثالث، والمقصود بالازدواجية الحضرية هو وجود أحياء حديثة راقية وفي المقابل توجد أحياء قديمة عشوائية

أما في مدن إفريقيا فحالها حال المدن الأخرى التي تعاني من مشاكل عديدة منها ارتفاع معدلات الهجرة الريفية، وانخفاض في المستوى التعليمي، انتشار البطالة ...الخ. وبالرغم من خطورة هذه المشاكل إلا أن مشكلة السكن العشوائي قد ازدادت خطورة واستفحالا خلال العقود الأخيرة، هذا ما تشير إليه بعض الدراسات والإحصائيات التي أكدت على خطورة هذه الظاهرة فنجد انه " في انجولا أن عاصمتها "لواندا" محاطة بمناطق متخلفة تسمى "**Massqunes**" والتي يتراوح عدد سكانها مابين 300 ألف نسمة إلى 400 ألف نسمة، حيث أقيمت فوق أخصب الأراضي الزراعية، ويرجع سبب انتشارها إلى حركة التوسع للمدينة من خلال المجهودات الذاتية وبصورة تلقائية" (بوذراع أ ؛ 1997 ، ص73)، وفي نيروبي فيوجد 30% من سكانها يعشون أحياء عشوائية، أما في زامبيا في لوساكا فيقدر عدد السكان الذين يعيشون في أحياء عشوائية ب: 48 %من مجموع السكان سنة 1969" (Benmatti N; 1982, p68)، ووفق هذه المعطيات يمكن إبراز الصورة الحقيقية لظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة (العشوائية) في بعض مدن العالم الثالث وذلك من خلال التالي:

صورة (3.1) : الازدواجية الحضرية في مدينة ساوباولو

المصدر : برنامج الموئل —حالة من مدن العالم- 2009 ،ص205

الدول	المدينة	السنة	عدد سكان المدينة	عدد سكان	النسبة المئوية
السنغال	داكار	1969	500.000	155.000	31
تنزانيا	دار السلام	1967	272.800	93.000	34
البرازيل	برازيليا	1962	148.000	60.000	41
المكسيك	المكسيك	1966	3.287.334	1.500.000	42
البيرو	ليما	1969	559.000	280.000	50
فنزويلا	ماركيبو	1966	559.000	280.000	50
الهند	كلكتا	1963	69.500	30.000	44
العراق	بغداد	1961	6.700.000	2.220.000	33
باكستان	كراتشي	1965	1.745.000	500.000	27
الفيليبين	مانيلا	1968	3.000.000	600.000	35
بورما تركيا	سيول	1968	4.040.000	1.100.000	30
	أنقرة	1970	1.850.000	136.550	60

جدول (1.3): عدد ونسبة سكان المناطق العشوائية من مجموع سكان المدن خلال سنوات مختلفة ببعض مدن العالم الثالث.

المصدر: بوذراع أ ؛ 1997 ، ص167

2.3- ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية

مما لاشك فيه هو إن المدن العربية كانت ومازالت تعاني مشكلة خطيرة ومعقدة ألا وهي السكن العشوائي وهذا ما يظهر جليا في تدهور أحوال سكانها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا، حيث أن هذه العشوائيات غالبا تظهر على أطراف المدن أو على الأراضي الزراعية وبداخلها، وتفتقر معظم هذه الأحياء العشوائي للخدمات الضرورية، كما أن وجود المناطق العشوائية لا يقتصر فقط على الدول العربية التي تعاني من مشكلات اقتصادية فحسب، وإنما ظهرت أيضا في بعض الدول العربية الغنية، ولكن بصورة اقل خطورة إذا ما قورنت بوضع العشوائيات في الدول العربية الأخرى وهذا ما تشير إليه بعض الأرقام، حيث "تتراوح نسبة من يسكنون في أحياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية بين 30% و 60%. كما أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن في عام 1997م أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و 30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العاصمة، كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و 22% شيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70% . كما أوضحت نفس الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي، ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات." (النعيم ع ؛ 2004 ، ص2) وهذا ما أدى إلى تدهور حالتها واحدث مشاكل كبيرة في المدن.

كما تشير بعض الأرقام والبيانات على انتشار السكن العشوائي في بعض المدن العربية، فمثلا نجد مصر- السباقة والتي أعطت اهتماما كبير لمعرف والكشف عن معالم هذه المناطق الحضرية وذلك من خلال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بها، حيث "أظهرت تقديرات الأبحاث التي أجريت أخيرا (لجنة الخدمات بمجلس الشورى) أن عدد المناطق اللارسمية في مصر- بخمسة عشر- محافظة بالجمهورية يبلغ 517 منطقة، يقطن بها حوالي 08 ملايين نسمة، يمثلون حوالي 38% من إجمالي تعداد سكان الحضر بهذه المحافظات، وفي دراسات أخرى (الأخبار) بلغ عدد المناطق السكنية اللارسمية حوالي ألف منطقة، موزعة على إحدى وعشرون محافظة على أنحاء مصر." (سليمان م ؛ 1996 ، ص212)

أما في المغرب انتشرت ظاهرة العشوائيات، بشكل كبير حيث اتضح "انه نحو 50% من سكان المناطق الحضرية في المملكة المغربية يقيمون في أحياء عشوائية." (النعيم ع ؛ 2004 ، ص03) **(جدول 6.3)**

3.3- واقع هذه الظاهرة في الجزائر

تعاني الجزائر كباقي دول العالم من ظاهرة انتشار الأحياء العشوائية في المدن خاصة المدن الكبيرة، هذه المشكلة ليست وليدت الساعة بل ترجع فترة بروزها إلى العهد الاستعماري، والتي شهدت في هذه المرحلة تكون الأحياء العشوائية، حيث "انه في سنة 1954 كانت نسبة 30% من السكان يعيشون في أحياء عشوائية." (Benmatti. N, 1982, p68) . هذا وتشير بعض الأرقام والإحصائيات انه "في سنة 1966 تشير إلى نسبة السكن الهش (العشوائي) بصفه عامة تمثل10.3 % في مجمل الحظيرة الوطنية للسكن، فإن هذه النسبة

شهدت تراجع متواصل منذ ذلك الحين، حيث بلغت 9.3% من المجموع العام للسكن في الجزائر سنة 1977، ثم6.4% في سنة 1984. قبل أن تستقر في حدود 6.2 % سنة 1992" (عطال م ؛ 2009 ، ص101)

الدولة	المدينة الكبرى	عدد السكان عام 2002 تقديرا	نسبة سكان مناطق السكن العشوائي 2002 ب:%	نسبة سكان المناطق المخططة عمرانيا ب:%
مصر	القاهرة الكبرى	17	30	70
السعودية	الرياض	4	20	80
المغرب	الرباط	3.5	30	70
الجزائر	الجزائر	4	35	65
السودان	الخرطوم	4	30	70
سورية	دمشق الكبرى	5.5	40	60
العراق	بغداد	5	25	75
اليمن	صنعاء	4	35	65
تونس	تونس	2	35	65
لبنان	بيروت الكبرى	3.5	30	70
الأردن	عمان الكبرى	2.5	30	70
ليبيا	طرابلس	2.5	25	75
الكويت	الكويت	1.5	20	80
الإمارات	أبو ظبي	1	15	85
البحرين	المنامة	500الف نسمة	10	90
قطر	الدوحة	400الف نسمة	10	90
سلطنة عمان	مسقط	900الف نسمة	15	85
موريتانيا	نواكشوط	1.5	35	65
المجموع		65.300	26.1	73.8

جدول (2.3): نسبة سكان مناطق السكن العشوائي إلى مجموع السكان في العواصم العربية

المصدر: الربداوي ق ؛ 2012 ، 461

1.3.3- السكن العشوائي حسب الأقاليم الكبرى في الجزائر

" تتوزع المساكن العشوائية بالجزائر سنة 1998 والبالغ عددها 222415 مسكن بنسبة 80% منها تقريبا على الإقليمين الشرقي والأوسط نتيجة لكون هذين الإقليمين يضمان لوحدهما 69% من الحظيرة السكنية

بالوطن، وترتفع نسبة السكن العشوائي، وتكون أعلى من المعدل الوطني في الإقليم الأوسط الذي يضم 11 ولاية ب 6.79% والجنوبي الذي يضم سبعة ولايات بنسبة 6.62% والشرقي الذي يضم 16 ولاية بنسبة قدرها 5.85% من مجموع المساكن بالشر ق الجزائري، وهذا مقارنة مع الإقليم الغربي 14 ولاية والذي تنخفض به نسبة السكن العشوائي إلى 2.66% من مجموع المساكن بالغرب الجزائري، أي نصف المعدل الوطني الذي بلغ 5.44% سنة 1998 وفي ذلك دلالة على أن الإقليم الغربي أحسن حالا من باقي أقاليم الوطن." (بن عطية م ؛ 2010 ، ص71-72)

الإقليم	مجموع المساكن	المساكن العشوائية	النسبة %
الشرقي	1.414.525	82.731	5.85
الأوسط	1.392.413	94.174	6.79
الغربي	983.725	26.248	2.66
الجنوبي	291.086	19.286	2.62
الوطن	4.081.749	222.412	5.44

جدول (3.3) : توزيع المساكن العشوائية حسب الأقاليم الكبرى بالجزائر 1998

المصدر: بن عطية م ؛ 2010 ، ص72

2.3.3- بعض خصائص السكن العشوائي في الجزائر :

- غياب شبكة الهياكل القاعدية (شبكة الصرف الصحي, الماء الصالح للشرب) وخدمات حضرية عامة كالنقل والمفرغات العمومية، وشبكة الطرق المعبدة، وانعدام المراكز الثقافية والصحية
- عدم احترام معايير البناء في غالبية المساكن المبنية واستعمال المواد المحلية المسترجعة في عملية البناء كالزنك وأغصان الأشجار... الخ.
- ارتفاع معدل شغل المسكن (TOL) أو معدل شغل الغرفة (TOP) مقارنة بالمعدلات الوطنية.
- انعدام التجهيزات الأساسية الخاصة بالمسكن كالمطبخ والمرحاض، والماء الصالح للشرب.
- تركز البناءات العشوائية على مساحة محدودة على سبيل المثال 150 كوخ على مساحة 1500م2 يأوي تقريبا 1700ساكن بصفة دائمة.
- ظروف الحياة الداخلية والخارجية للمسكن هي غالبا غير صحية والتي تكون سببا في زيادة انتشار الأمراض المعدية كالكوليرا... الخ.
- موضع الأحياء العشوائية يكون بعيدا عن المدينة وتضم سكان مهمشين يعيشون في اللأمن، والمساكن في هذه الأحياء تشيد في أيام آخر الأسبوع وفي الأعياد الوطنية وهذا لتجنب الرقابة من طرف

الهيئات المعنية. كما توجد هذه الأحياء في أماكن غير مهيأة ومعرضة للأخطار الطبيعية كالفيضانات وانزلاق التربة والحرائق.

- هذه الأحياء عادة ما تكون بعيدة عن شبكة الطرقات والخدمات العمومية العامة. وهي غالبا ما تكون موجودة على حواف الغابات، قريبة من أماكن المفرغة العمومية والمناطق الصناعية، وتكون مشيدة على أراضي عمومية أو خاصة.
- انعدام عقود الملكية لأصحاب المساكن العشوائية.
- استعمال الأرض في الأحياء العشوائية يتعارض مع مخططات التعمير وتسبب الكثير من المشاكل العمرانية و الاجتماعية، كما أنها تعرقل انجاز المشاريع الجهوية والمحلية كانجاز الطرقات السريعة على سبيل المثال.
- هذه الأحياء العشوائية لا تمثل فقط جيوب الفقر وإقامة للشباب البطال، لكن تكون مثابة بؤرة للآفات الاجتماعية كارتفاع نسبة الإجرام، الدعارة، وشرب الخمر...الخ.
- سكان الأحياء العشوائية ذو أصول مختلفة هاجروا من الأرياف والمدن المجاورة
- صعوبة إحصاء عدد سكان في حي عشوائي بسبب التطور الدائم لظاهرة السكن العشوائي حيث تبدأ بكوخ أو كوخين حتى تصل إلى وحدة سكنية. (بن عطية م ؛ 2010 ، ص67)

3.3.3- تصنيف السكن العشوائي في الجزائر

كثيرة هي الاجتهادات التي حاولت ضبط تصنيف معين للسكن الهش تبعا للخصوصية الموجودة في كل مجتمع محلي وتبعا للمعايير المستعملة في كل حالة، على نحو ما هو معتمد من طرفنا في هذه المقالة والذي يعد خصوصية جزائرية محضة أفرزتها النتائج التي تضمنتها الدراسة المسحية لـ **18** مدينة على المستوى الوطني، وذلك سواء على صعيد الأصناف الموجودة التي تم فيها مراعاة معايير الطبيعة الفيزيائية للمبنى أو النتائج الرقمية المحصلة والظاهرة في **(الجدول4.3)**:

- ❖ **الخيم**: وهي ملاجئ من النسيج الجيد الذي يمكن حمله وتركيبه على عناصر معدنية أو خشبية.
- ❖ **المغارات**: وهي تجاويف طبيعية أو صناعية مهيأة ومسكونة من طرف عائلة أو أكثر.
- ❖ **القوربي**: ويعد من الناحية اللغوية مصطلح خاص استثناءا بالجزائر وتونس. تتسم بنيته المورفولوجية إجمالا بالجدران الطوب وخليط الصلصال خارجيا والأرضيات ترابية داخليا.
- ❖ **براريك وبرارك مجمعة**: وهي ملاجئ مسبقة الصنع مركبة من عناصر مسترجعة مثل: الصفائح المعدنية، الألياف الإسمنتية، الألواح المضغوطة...

❖ **بناء صلب** :ويعد مزيج من البناءات الصلبة والقصديرية، حيث يكون البناء مصنوع من مواد مستعملة تقليديا في عملية البناء مثل الأجور، الطوب، الصفائح والألياف الإسمنتية ...حيث تكون الجدران من الصلب وأسقفها من القصدير، أين يكون إطارها مقبول من حيث تموضع البنايات، وشكلها الهندسي المنتظم، غير أنها تعد في المقابل متدهورة مورفولوجيا وبدون هيكلة.

❖ **بناء صلب وبناء صلب مجمع**: وهو ذو تركيبة معقدة وممزوجة عشوائيا من مختلف المعادن الآتية من الاسترجاع والمواد التقليدية المفتقدة لأدنى هيكلة، إلى جانب غياب الروابط الهيدروليكية الضرورية في مثل هذه الحالات.

ويعد هذان الصنفان الأخيران أرقى أصناف السكن الهش على الرغم من افتقادهما للقواعد السليمة والأساسية للبناء، كما أن اللجوء إلى السكن الصلب يعكس نوع من الإرادة السكانية الرامية إلى الإقامة الدائمة في هذه المجالات، من خلال العمل المستمر على إدخال التحسينات والتعديلات الملائمة على هذه البيانات.

وتتيح الأرقام المتوفرة في الجدول التالي فرصة التمييز بين كل نمط وآخر حسب أولوية الاستعمال وحسب الفترات الزمنية المتعاقبة بعد الاستقلال. (قاسمي ش ؛ 2012 ، ص ص228-229)

النمط / الفترة	بناء صلب مجمع	بناء صلب	قوربي	براك مجمعة	مغارات + خيم
قبل 1963	35.83	46.15	31.58	28.89	54.00
1966-1963	5.28	4.80	6.22	3.70	3.00
1977 -1967	29.54	31.25	44.50	35.56	21.00
1980-1978	17.40	9.62	11.52	14.07	9.00
بعد 1980	11.95	8.18	7.18	17.78	13.00

الجدول (4.3): يوضح تصنيف السكنات العشوائية في الجزائر.

المصدر: قاسمي ش ؛ 2012 ، ص230

4.3.3- السياسة الوطنية لامتصاص السكن الهش

1.4.3.3- المرحلة الأولى : 1962 - 1977: وهي تمتد من الاستقلال إلى ما بعد منتصف السبعينات، وتكتسي هذه المرحلة في بداياتها خصوصية على مختلف لأصعدة : فسياسيا سادت الإظطرابات واللإستقرار الأمني، أما اقتصاديا فقد اتسم الوضع بالعجز الواضح في الخزينة العمومية في حين شكلت ظواهر الفقر والتشرد والنزوح الريفي...الإطار العام للحياة الاجتماعية.

ورغم ذلك فقد شكل السكن القصديري والسكن الهش بصفة خاصة انشغال حقيقي للسلطة السياسية سواء في ميثاق طرابلس سنة 1961 أو في ميثاق الجزائر سنة 1964 نظرا لما كان يمثله من تشويه للمدن وإهدار للكرامة الإنسانية ، وهو ما كان يتنافى مع المبادئ الأساسية التي أعلنتها الدولة الجزائرية الحديثة والتي أكدت على البعد الاجتماعي في ظل التوجه الاشتراكي.

كما أن هذين الميثاقين لم يتضمنا أية إشارة حول الآليات الواجب إتباعها في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة حيث إكتفيا بتشديد المطالبة والإسراع في إيجاد حلول المتعلقة بهذا الموضوع.

أما عمليا فقد ترجم هذا الإهتمام فيما بعد من خلال قانون 18 يناير 1967 الداعي إلى " هدم وإزالة كل المباني التي تشيد بدون رخصة قبلية وتعاد الأماكن إلى حالتها الطبيعية" وهو ما أضفى الغطاء القانوني وفسح المجال للقيام بعدة عمليات تدخل مكنت من هدم السكنات الموجودة، غير أنها لم تنتهج سبلا إضافية للحد من إنتشارها في مناطق أخرى جديدة.

إلى جانب أن كل هذه الجهود بقيت غير كافية في إطار الواقع الحضري المتسم حينها بـ:

- ❖ التأخر في تبني سياسة واضحة للسكن بعد الإستقلال، حيث راهنت الجزائر كثيرا على التوقعات التي تشير إلى قدرة الحظيرة السكنية الموروثة عن الأوربيين لتغطية حاجة السكن إلى غاية سنة 1969.
- ❖ مخططات التنمية الشاملة التي لم تكن كذلك وإقتصرت فقط على الشق الإقتصادي كأولوية مطلقة، حيث لم تتجاوز حصة السكن في:

  المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) حدود 2,75% .

  المخطط الرباعي الثاني (1970-1973) بلغت 5%.
- ❖ الخطاب الإيديولوجي في الفترة من 1966 - 1977 كان لا يتوان في الإعلان عن برمجة 100 ألف سكن سنويا، في حين لم يكن ينجز سوى 25 ألف سكن فقط ، رغم الزحف السكاني الكبير خاصة بعد إيقاف الهجرة الخارجية في سنة 1973 ومحدودية النتائج التي أفضى إليها مشروع الألف قرية إشتراكية. هذه المعالجة لملف السكن الهش كشفت النقاب عن عدد من التناقضات التي تحكم محاور السياسة الوطنية العامة حيث نسجل:

الأول: اللاتكامل بين سياسة التصنيع والسياسة السكنية من ناحية وبين سياسة محاربة السكن الهش وسياسة الإسكان من ناحية أخرى.

ثانيا: عدم الإنسجام والتطابق بين برامج كل من الخطاب الإيديولوجي والواقع الإجتماعي المتفاعل سلبا أو إيجابا بتداعيات هذا التوجه، مما يوحي بأن سياسة محاربة السكن الهش لم تحتل صدارة الأولويات العملية للسلطة السياسية، والتي كانت تبدي رغبة جامحة لتحقيق تنمية إقتصادية والتحرر من كل تبعية للخارج،

لذلك سخرت كامل طاقاتها للإستثمار المنتج على حساب الإستثمار الاجتماعي، بشكل تأكد في ميثاق سنة 1975 "حيث طرح السكن الهش بشكل ثانوي وعابر".

2.4.3.3- المرحلة الثانية: 1978 - 1989 وهي المرحلة الموالية وتمتد حتى نهاية الثمانينات عرفت نية صريحة للقيادة السياسية الجديدة في التخلص من هذا الإشكال بصورة نهائية، من خلال إعادة هيكلة القطاع السكن في سنة 1980 وإعداد برنامج وطني لإزالة وإمتصاص السكنات القديمة والغير صحية، لكنه بقي برنامج نظري ولم يعرف طريقه إلى التنفيذ ليعاد في سنة 1982 بعث فكرة دراسة جديدة لإعادة هيكلة وتجديد هذه التجمعات من السكن الهش، لكن تحقيق ذلك لم يكن متناسبا مع النظرة الشمولية المتحكمة في صناعة القرار المحلي والقائمة على ربط العمران بالسياسة الإقتصادية للدولة خاصة من حيث المداخيل المالية المجهزة لهذا القطاع، حيث أدى الإنهيار الإقتصادي الذي عرفته البلاد في هذه المرحلة إلى التخلي عن هذه المشاريع التي لم تعد ضمن جدول الأولويات القصيرة المدى كما حصل في ميثاق سنة 1986، حيث "غابت إشكالية السكن الهش تماما" رغم الإجراء الذي سبق ذلك من خلال التعديلات الجديدة على سياسة السكن، إذ قامت الدولة بإدماج البناء الغير الشرعي والفوضوي ضمن النسيج الحضري المعبر عنه في إلتزامات قانون سنة 1985، بالإضافة إلى إعادة إسكان الأهالي المقيمين في الأحياء المتداعية والقديمة في مناطق سكنية جديدة .

هذا الوضع الطارئ أدى إلى إختزال سياسة محاربة السكن الهش طيلة النصف الثاني من عشرية الثمانينات في بعض الحملات الظرفية والسريعة، حيث شهدت هذه المرحلة أكبر حجم من عمليات التدخل الخاصة إما بالتهديم والإزالة أو ترحيل السكان إلى مناطقهم الأصلية، وأوكلت مهمة تسييرها إلى رؤساء الجماعات المحلية وبدون وجود أي نوع من الدراسات المسبقة.

❖ **نموذج**: إحدى أهم وأبرز هذه الحملات نفذت في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1985-1987 وقد سبقتها وتلتها أيضا عدة حملات مماثلة باشرتها السلطات المحلية لمدينة الجزائر، حيث تم نقل كل العائلات نحو ولايتهم الأصلية وهذا بدون الأخذ بعين الإعتبار بأن فئة كبيرة من النازحين كانوا يمثلون الجيل الثاني المولود بالعاصمة، وكذلك تم ترحيلهم بدون مراعاة مدى جاهزية ولاياتهم الأصلية وإستعدادها لإستقبالهم أو إيوائهم وتوفير مناصب عمل لهم.

كما تم في هذه المرحلة ولأول مرة تأسيس مراكز عبور كإجراء تكميلي تم تقنينه على مستوى الولايات الكبرى بشكل خاص وصورة مؤقتة، لإستقبال العائلات التي لم يفصل في مصيرها بعد.

لكن المؤقت سيدوم وتترتب عليه عدة مضاعفات سلبية فيما بعد كإستمرار تجدد سكان هذه المناطق رغم عمليات إسكانهم في كل مرة في سكنات إجتماعية.

وأهم النتائج التي يمكن الإشارة إليها كخلاصة لهذه المرحلة هي:

- أسلوب المعالجة الإداري المحض حيث أوكلت المهمة للمسؤولين المحليين مما جعل العشوائية هي السمات البارزة لكل هذه التدخلات.
- ظهور الأحياء مجددا بعد إزالتها في المرة الأولى وفي مواقع أقل أهمية من سابقتها.
- الطابع المؤقت يبقى غير مجدي حيث سرعان ما ينتهي مفعوله مهم طالت مدته الزمنية.

3.4.3.3- المرحلة الثالثة: ما بعد سنة 1990

وتمثل تقريبا عشرية التسعينات إلى يومنا هذا، وعرفت هي الأخرى وضوح وجدية العزم السياسي في معالجة هذه الظاهرة بالشكل اللائق، حيث سجلنا نوع من النضج والعقلانية على مستوى الخطاب الرسمي من خلال الصرامة المعلنة على ضرورة التكيف مع المستجدات وأساليب التعامل مع الواقع الإجتماعي المعتمدة في الساحة الدولية والتي نجحت في مناطق عدة من العالم الثالث.

هذا التحول في المفاهيم الأساسية للخطاب الرسمي كان إعلان غير مباشر عن فشل ومحدودية نتائج الحلول الثابتة التي شكلت محور أساسي في المرحلة السالفة الذكر، حيث ترجمت هذه الإرادة في الإجراءات العملية السريعة المتخذة بدءا من مراجعة خاصة للسياسة المتبعة طوال السنوات السابقة، ثم إعادة هيكلة قطاع السكن بغية إنتهاج سبل جديدة لإنتاج السكن والتحكم في ظاهرة السكن الهش من خلال النصوص المتبناة بعد سنة 1990 إلى جانب الإعلان عن الشروع في تطبيق الإستراتيجية الجديدة للسكن (2000-1996) ، والتي تم في ضوئها الإعلان عن إنسحاب الدولة وتخليها بشكل رسمي عن أدوراها الكلاسيكية في الإشراف والإنتاج والرقابة...والإكتفاء بدور المنظم فقط، محدثة بذلك القطيعة مع التجربة الوطنية السابقة المتضمنة أساسا العمليات الثقيلة.

هذا التعديل في أسلوب تدخل الدولة إستوجب إستحداث آليات وهيئات مؤسساتية لملأ الفراغ الذي سيتركه إنسحاب الدولة، حيث تم إعادة صياغة أنظمة الإنتاج من خلال:

إستحداث صيغ التمويل البنكي ومراجعة مساعدات الإسكان، إضافة إلى تبني أنماط جديدة من البناء تطوري- تساهمي وتنويع الشركاء الأجانب والمحليين.

وعلى صعيد المؤسسات وهياكل التسيير تم تأسيس عدة هيئات حديثة لم تكن موجودة من قبل: الصندوق الوطني للسكن CNL، الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ADAL...وإعادة إدماج أخرى قديمة مثل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP... . (قاسمي ش ؛ 2012 ، ص ص 232-236)

4.3- واقع ظاهرة السكن العشوائي اليوم:

تذهب التوقعات التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة، بشأن الحال الذي تسير إليه هذه الظاهرة، والتي تضمنها التقرير المدرج تحت عنوان "حالة مدن العالم في 2001" إلى إبراز تنامي مضطرد لنسبة المنتسبين إلى هذه

المستوطنات -عديمي المأوى المناسب-. إلى 1مليار و115 مليون/ن في حدود سنة 2010، لتقفز بعدها وفي ظرف عشرية واحدة من ذلك، إلى أكثر من مليار و392 مليون/ن. (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،"حالة مدن العالم في 2001")

5.3- خصائص السكن العشوائي

تتسم مناطق السكن العشوائي بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى وذلك بالرغم من الاختلاف الحاصل في هذه المناطق، إلا أن هناك بعض الخصائص مشتركة لدى العديد من الدول وخاصة النامية.

ومن ابرز الخصائص المشتركة لمناطق السكن العشوائي ما يلي:

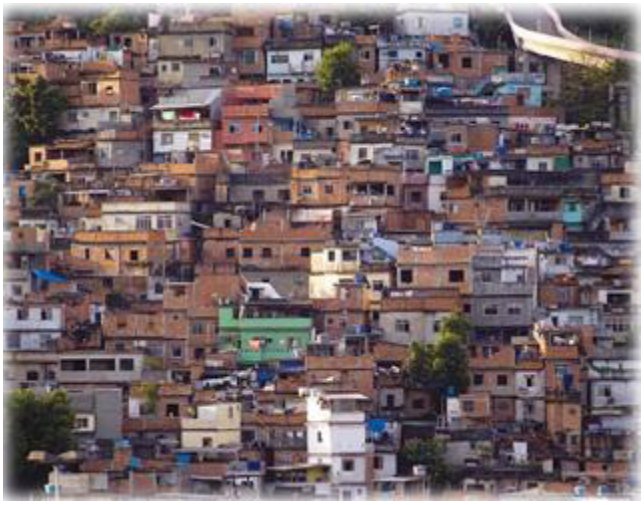

صورة (2.3) : الازدحام السكني في إحدى عشوائيات مدينة ريو دي جينيرو

المصدر : برنامج الموئل –حالة من مدن العالم 2011/2010

- المناطق المتخلفة مكانا مزدحما بالمباني والمساكن: وتبدو عليها الهرم والقدم، وأصبحت المنازل آيلة للسقوط، ومع ذلك يشغلونها معرضين حياتهم للخطر." (رشوان أ ؛ 2005 ، ص113) هذا "وقد أكد **"وايت"** على أهمية الازدحام كمعيار لقياس ظروف الحياة في المناطق الحضرية المتخلفة، ويرى أنها تتصف بخاصية تميزها عن بقية الأحياء الأخرى، وهي شدة ازدحام الناس فيها، وعلى أنها من الأماكن المتخلفة سكنيا." (بوذراع أ ؛ 1997 ، ص27-28)

صورة (3.3) : سوء الأحوال السكنات العشوائية في كيبيرا، نيروبي، كينيا

المصدر :برنامج الموئل –حالة من مدن العالم 2011/2010

- نقص الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة. (بوذراع أ ؛ 1997 ، ص29). وذلك لان اغلب السكنات العشوائية تنشأ خارج نطاق المدينة وليست ضمن مخططات التهيئة والتعمير وبعيدا عن مرأى الدولة وعدم وجود فراغات عمرانية تلبي هذا النوع من الاحتياجات، كل هذه العوامل ساهمت في عدم

توفر هذه الخدمات، ومن الملاحظ كذلك أنها تعاني من نقص في البنية التحتية التي تتمثل في الشوارع والأزقة والممرات والأرصفة، وفي هذا السياق مثلا أشارت بعض الدراسات انه " في **جاكارتا** في سنة 1969 كانت 76% من مجموع السكان تعاني من عدم وجود مرافق أو خدمات على الإطلاق" (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص16)

- يتجسد في المناطق هذه المناطق سوء الأحوال السكنية (رشوان أ ؛ 2005 ، ص113). وهذا ما يظهر جليا في رداءة السكن، والطابع العمراني القديم المتآكل وكذلك عدم توفر الإنارة والتهوية وقلة المساحات الخضراء.

- سكان المناطق العشوائية يعيشون في فقر، حيث ينخفض المستوى الاقتصادي وترتفع معدلات البطالة. (رشوان أ ؛ 2005 ، ص113) . وهذا ما يظهر جليا من الأحوال الاجتماعية المزرية وأحوال السكنات المتدهورة، إذ أن الفقر يعد سمة تمتاز بها هذه المناطق، وفي هذا المجال أعطت الدراسة التي قام بها "كل من **مانجن Mangin وتيرنر Turner** في البيرو كشفا عن إن الأحياء العشوائية التي تعد من أكثر المناطق الحضرية تخلفا تعد مأوى لكثير من الأسر الفقيرة في مدن العالم الثالث" (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص16)

- ترتفع في هذه المناطق معدلات الجريمة، والانحراف، والتشرد والرذيلة والجهل والطلاق والوفيات كما تزداد معدلات ذوي العاهات وفي هذا الصدد يذكر **تراشر**: إن المساكن التي تأوي عصابات شيكاغو في المناطق المجاورة لخطوط السكة الحديدية والمصانع يعود إلى وجود عدد كبير من الأطفال المتزاحمين في مساحة محدودة.

- تتميز المنطقة المتخلفة بعدم وجود الصف الصحي، أما التخلص من الفضلات فيتم باستعمال حفرة يشترك فيها عشرات العائلات، أو يستخدم مجرى مائي قلما ينظف، ويستخدمه مئات العائلات، كذلك لا توجد مياه نقية للشرب.

- تتسم مناطق السكن العشوائي بعدم النظافة، وانخفاض المستويات الصحية، وتعرض الإنسان السليم للمرض الصحي والعقلي، ففي لاجوس بنيجيريا - مثلا- وجد أن 58% من بين

صورة (4.3): عدم النظافة في حي "كروباي"الفقير فريتاون، سيراليون

المصدر : برنامج الموئل –حالة من مدن العالم 2011/2010، ص 107

4579 تلميذا مصابون بالأمراض، وفي عام 1960 كان 45.5% من مجموع الوفيات في العاصمة النيجيرية من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام. (رشوان أ ؛ 2005 ، ص115)

6.3- أسباب نشوء السكن العشوائي:

طرحت الدراسات والبحوث المتخصصة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى نشوء السكن العشوائي في المدن عموما، إذ حددت دراسة **(أبو الهيجاء)** تلك الأسباب بكل من:

- غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر في نفس الوقت على معالجة مشكلات الإسكان الوطنية والمحلية
- قصور في قوانين واليات التخطيط التنظيمية
- الهجرات الاضطرارية نتيجة للحروب أو الكوارث
- الهجرات المستمرة وغير المبرمجة من الريف إلى المدن بسبب تغير الأنماط الاقتصادية وطبيعة الإنتاج القومي
- تردي الأوضاع الاقتصادية لدى المواطنين
- ضعف الدولة لقطاعات الإسكان العامة المخصصة لذوي الدخول المتدنية
- عدم إتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي مما ينجم عنه ارتفاع أسعار الأراضي مصحوبا بارتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمال
- قلة الأراضي الحكومية وغلبة الملكيات الخاصة (أبو الهيجاء ح ؛2001 ، ص7-8)

7.3- أنواع المناطق الحضرية العشوائية

تعددت واختلفت الآراء حول تصنيف أنواع المناطق الحضرية، أهمها ما جاء به **بيرجل BERGEL** . حيث قسم المناطق الحضرية العشوائية إلى ثلاث أنواع:

أ- الحي المتخلف (الأصلي) وهي مساحة تعتبر في الأصل متخلفة تتكون من مباني غير ملائمة وهذه الأقسام لا يمكن معالجتها وتحتاج إلى أن تدمر تدميرا كاملا.

ب- الأحياء المتخلفة فيقع بسبب هجرة عائلات الطبقتين الوسطى والعالية إلى مناطق أخرى وليتنج عن ذلك فساد في المنطقة والمثل على هذا هو حي **سوث أند** في بوسطن.

ج- أما النوع الثالث والأكثر كآبة للحي المتخلف فهو أساسا ظاهرة من ظواهر الانتقال. فعندما تصبح الرقعة المكانية التي تحيط بمنطقة الأعمال فاسدة فان الفساد الطبيعي والاجتماعي سرعان ما ينتشر. وهذا النوع من الحي المتخلف يحتشد بفنادق رخيصة وأماكن يأوي إليها المشردون والشحاذون والسكارى ومن ليس لهم مكان

يأوون إليه. ويقوم على إدارة اقتصادها أصحاب الصالونات وأماكن القمار والمراهنين ومدمني المخدرات. وهذا النوع من الأحياء المتخلفة يتحدى الإصلاح. (السيد ع ؛ 2005 ، ص235)

أما الأمم المتحدة فاعتمدت في تقسيمها لمناطق السكن العشوائي على ثلاث أنواع وهي:

1.7.3- مناطق واضعي اليد: وهي المناطق التي لا يتوقع لها أي تقدم أو تطور في المستقبل وهذا لاحتوائها كثافة سكانية عالية، وافتقارها للمساحات الخالية، وتنعدم فيها الشوارع والمساحات الخضراء وغيرها من المرافق الاجتماعية الأخرى.

2.7.3- مناطق أشباه واضعي اليد: وهي المناطق النامية الموجودة في العالم المتحضر المعاصر، غير أنها مغايرة للنوع السابق، ويسكنها في اغلب الأحيان الأسر ذات الدخل المحدود وغير القادرة على الحصول على مساكن ملائمة بسبب ضخامة الطلب على المسكن وقد أدى ذلك إلى ارتفاع شديد في أسعار الأرض وفوائد القروض. ورغم هذا فان تلك الأسر ومكانتها الاقتصادية لا تسمح لنفسها بوضع اليد أو الاستيلاء على الأراضي مباشرة، كما يفعل ذوو الدخل المنخفض. وبالتالي يلجا هؤلاء إلى شراء الأراضي في أماكن غير مرخصة للأغراض السكنية على أطراف المدينة.

3.7.3- مناطق واضعي اليد المؤقتة: إن أساس نشأة مثل هذه المناطق يرجع إلى دافع الناس للحاجة الماسة في الحصول على المسكن بأقل النفقات. وتم بناء هذا النوع من المناطق المؤقتة على أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة لتصبح مأوى للعاطلين أو شبه العاطلين عن العمل الذين يرغبون في التجمع في أماكن قريبة من مصادر العمل بيد أن القلة منهم هي التي تقرر نهائيا الإقامة دائمة في مثل تلك المناطق، لأنها تتوقع أن تنمو وتتطور لتصبح متكاملة مترابطة مع بقية أجزاء المدينة مثل منطقة **"بلاكا"** في **أثينا باليونان**، التي ظلت أكثر من 13سنة منطقة مؤقتة مستولى عنها عنوة. (بوذراع أ ؛ 1997 ، ص49-50)

8.3- مشكلات وخطورة مناطق السكن العشوائي

لقد أدى نشوء المناطق العشوائية إلى ظهور عدة مشاكل أثرت بشكل سلبي على البيئة والمجتمع وتكمن هذه المشاكل في:

1.8.3- من الناحية اجتماعية:

تعد ظاهرة السكن العشوائي بؤرة للمشاكل الاجتماعية وذلك لأسباب عديدة منها على سبيل المثال الازدحام الشديد للسكان في هذه المناطق، وافتقارها للخدمات الاجتماعية وتدني سلوك الأفراد وعلاقتهم مع بعضهم البعض هذا وقد أثبتت الكثير من الدراسات والإحصائيات العالمية أن هذه الأماكن هي الأكثر عرضة لوقوع الجرائم والمتاجرة بالممنوعات الدولية، وارتفاع نسب الأمية والطلاق.

وفي هذا المجال تؤكد دراسة **البطران**" أن المناطق العشوائية تزداد فيها معدلات الجريمة وتنتشر فيها الأنشطة الاقتصادية الهامشية وغير المشروعة. وتصعب السيطرة على بعض المناطق العشوائية لعدم توفر أجهزة الضبط الاجتماعي وتمركز بعض الجماعات الرافضة والمتطرفة." (النعيم ع ؛ 2004 ، ص03)

كما تشهد كذلك هذه المناطق ارتفاع كبير في الكثافة السكانية حيث تشير دراسة قام بها الدكتور "**قاسم الربداوي**" على مجموعة من المدن العربية "انه يصل المعدل الوسطي إلى 80 ألف نسمة/ كم2 ذلك بسبب الاكتظاظ السكاني في مساحات محدودة كما هو الحال في ضواحي دمشق والقاهرة وبيروت والعديد من تلك المناطق في صنعاء، والخرطوم وتونس، والرباط وبقية العواصم العربية." (الربداوي ق ؛ 2012 ، ص467) . هذا وقد أكد بعض العلماء على أن " الحياة الحضرية ترتكز على البعد النفسي ، فقد أشار"**روبرت بارك**" أن الحياة داخل المدينة يجعلها اقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة في مكان أخر، ومع نمو حجم المدينة تقل معرفة الفرد ببقية أفراد المجتمع. وبالتا لي تصبح العلاقات الاجتماعية علاقات سطحية وفوقية وغير شخصية. ويعتبر التفكك الأسري من بين السمات التي تغلب على الأسرة الحضرية ويعزى ذلك إلى النزعة الفردية واضمحلال أواصر الصلاة الأولية." (كيطان ط 2009 ، ص190)

2.8.3- من الناحية اقتصادية:

- ✓ "ترتفع نسبة البطالة في هذه الأحياء، وينخفض الدخل، و الوعي الصحي، وزيادة نسبة التلوث البيئي وانخفاض نسبة المستوى التعليمي .وتبين من خلال الدراسة الميدانية أن طلاب المرحلة الثانوية تصل نسبتهم إلى 12% من مجموع المتعلمين، و18% في المرحلة الإعدادية .وتزداد النسبة في المرحلة الابتدائية." (الربداوي ق ، 2012 ؛ ص467)
- ✓ " تفشي الأنشطة الاقتصادية الموازية :يمثل سكانها اليوم، التجسيد الحقيقي للاقتصاد الحضري الغير رسمي، وذلك في ظل عجز القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرسمية عن استيعاب اليد العاملة بالحجم والسرعة المطلوبتين، حيث تشير التقديرات الدولية اليوم إلى أن نسبة الحاصلين على فرص عمل لا يتعدى 3.8% ، أي ما يعادل 548 مليون/فرد من أصل 1.1 مليار/ن من الشباب في الفئات العمرية ما بين 15-24 عاما في جميع أنحاء العالم ، ليصبح بذلك القطاع الغير رسمي الخيار الوحيد المتاح لعدد كبير منهم." (قاسمي ش ؛ 2013 ، ص153-154)، هذا وتشير آخر الإحصائيات "إلى أن 81% من سكان العشوائيات يعملون في القطاعات غير الرسمية وتعكس المهن التي يعملون بها انخفاضا كبيرا في مستوى المهارات وارتفاعا عاليا في معدلات الفقر." (البداوي ز ؛ 2008 ، 32)

3.8.3- من الناحية البيئية والصحية

تزداد المشاكل البيئية يوما بعد في مناطق السكن العشوائي والتعدي عليها من طرف سكان هذه المناطق إذ أنهم لا يعتمدون على معاير في البناء والتخطيط مما سبب ملوثات كبير مضرة بالبيئة وبحياتهم، وهذه

الملوثات كانت جرا ء تراكم النفايات داخل هـذه الأحيـاء وعـدم ترحيلهـا، وكـذلك بسبب عدم وجود قنوات الصرف الصحي المناسـبة، " إذ تبـين أن أكثر مـن 70% مـن المسـاكن العشـوائية في تـلك المـدن وحولها هي دون شـبكة صرف صحي" (الربـداوي ق ؛ 2012 ، ص467)، حيـــث أن

صورة (5.3): تموضع السكنات بالقرب من مكان تصريف المياه القذرة

المصدر :برنامج الموئل –حالة من مدن العالم 2011

هـذا الأخير يشـكل خطـرا كبيرا على صحة الإنسـان بسـبب الأمـراض والأوبئـة الناتجـة عنـه، حيـث أشـارت دراسـة " أن التـوفر المحدود لخدمات المياه والصرف الصحي، يتسبب في نشوء ظروف الإصابة بالدودة الشريطية، والملا ريا ... المفضية لضعف نظام المناعة وزيادة الحمولة الفيروسية للمصابين." (قاسمي ش ؛ 2013 ، ص153-154).

- "وقد تعاني أحياء بعينها من تضافر الحرمان والمرض معا، فاحتمالات تمتع سكان المدينة بالصحة، تتوقف - إلى حد كبير - على (مكان إقامتهم) داخل المدينة .فمثلا، لوحظ تركز اعتلال الصحة في أحياء معينة من مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تبين أن الأحياء الأسوأ في النتائج الصحية هي نفسها الأكثر فقرا من الناحية الاقتصادية .وفي عام 2001 انخفض متوسط العمر المأمول للسكان في أفقر أحياء نيويورك ثماني سنوات بالمقارنة بأكثر أحيائها ثراء." (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل)،2010 ، ص11-12)
- تناقص مساحة الأرض الزراعية حول المدن: "وذلك بسبب التوسع العمراني العشوائي للمدن وتحول تلك المساحات المزروعة إلى كتل إسمنتية وسكنات عشوائية، فمثلا نجد " أشارت بعض الدراسات عن القاهرة الكبرى أن هناك 8.5 مليون فرد يعيشون في مناطق عشوائية نشأت على الأراضي الزراعية، في مقابل 5.1 مليون فرد فقط في مناطق عشوائية على الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة" (الجوهري ه؛ 2009، ص379). أما في الجزائر العاصمة فقد توسعت أحياء السكن العشوائي التي لا تخضع للقوانين على حساب الأرض الزراعية. وأقام في مناطق السكن العشوائي أكثر من 35% من السكان. (الربداوي ق ؛ 2012 ، ص469)

4.8.3- من الناحية العمرانية

لقد امتدت الآثار الناجمة عن هذا النوع من السكن إلى حد المساس بالطابع العمراني والمعماري وتشويهه، إذ أن " المناطق العشوائية تبدو دائما من حيث المظهر أنها مناطق متدهورة أو متدنية أي أنه يوجد مشكلة المظهر العمراني .والسبب في ذلك أن السكان لا يهتمون بالمظهر الخارجي للمباني مثل اهتمامهم بالنواحي الداخلية للمبنى أو بالارتباط والتماسك الاجتماعي وبذلك تظل الوجهات الخارجية للمساكن بدون بأعمال البياض والتشطيبات اللازمة .ويرجع ذلك في الغالب أن المستوى المادي للسكان منخفض." (قناوى ع ؛ 2007 ، ص100)

- " الضعف الهندسي و الإنشائي وعدم ثبات واستقرار تلك المباني، فمعظم المناطق العشوائية قد تم بناؤها على أراضي هي في الأساس ملك الدولة وتم البناء بشكل سريع ولهذا السبب فمعظم المباني ضعيفة إنشائيا ومهددة بالانهيار ورغم ذلك فلازالت تلك المباني ترتفع عموديا لأسباب ترجع للنمو السكاني أو لجشع أصحاب المنازل كي يؤجر مزيد من الغرف." (قناوى ع ؛ 2007 ، ص99)

- من السلبيات الظاهرة والملموسة أيضا في المناطق العشوائية الاختلاط المباشر والمتداخل بين الاستعمال السكني والحرفي والصناعي وهذا الاختلاط يتولد عنه في الغالب مشاكل بيئية وعمرانية عديدة مثل التلوث البيئي والضوضاء وكذلك النقص الشديد للمناطق الخضراء والمفتوحة وكل هذا له تأثير شديد على الصحة العامة والسلوك الاجتماعي للسكان.

9.3- إستراتيجيات التصدي لظاهرة السكن العشوائي في المحيط الدولي

1.9.3- التسوية القانونية :

وتعكس انقلاب جذري في موقف السلطات وأجهزة الحكم، من خلال الانتقال من حالة اللاشرعية إلى ضمان الأمن العقاري لسكان هذه الأحياء.

- **نموذج منه** :تعد دول أمريكا اللاتينية، أكثر بلدان العالم الثالث أخذا بهذا الأسلوب في تعاطيها مع ظاهرة السكن الهش، والتي من ضمنها اخترنا النموذج التالي:
- **البيرو** :تكشف تجربة البيرو على الدور الهام الذي لعبه إصدار تشريعات إصلاحية، في تقنين المنشات الهامشية، التي تم إنشاؤها في ضواحي مدينة ليما، وذلك منذ مطلع سنة 1956 ، وهو الإجراء الذي أتبع بنصوص تكميلية أخرى، بعد مضي 05 سنوات من الشروع في تطبيقه، والتي قضت بإعادة تخطيط الأحياء القائمة، وذلك بعد الانتهاء من تسجيل العقارات، التي تم توثيقها رسميا بأسماء قاطنيها .وتشير الدلائل اليوم، على أن هناك مؤشرات ايجابية على نجاح هذه المقاربة، في تحقيق اندماج سويومجالي، بالمناطق التي كانت تصنف على كونها غير رسمية، حيث باتت طرف . فاعل في الأقاليم الحضرية، ومثار نقاش حول مسألة نشوء طبقة متوسطة جديدة في هذه المناطق(قاسمي ش ؛ 2013 ، ص ص176-178).

2.9.3- إعادة الإسكان ...أو سياسة تدبير مساكن بديلة:

تتعامل هذه الإستراتيجية مع أزمة الأحياء العشوائية وفق منظور إسكاني بحت، قوامه أنها تأتي كتحصيل لأزمة السكن الحاصلة في البلاد، وأن تجاوزها يمر عبر توفير المزيد من العرض السكني، وهو ما يضع قدرة هذا الخيار على التصدي لهذه الأزمة على محك الاختبار

- **نموذج منه :** يعج تاريخ الدراسات الحضرية برصيد هائل من التجارب الإنسانية المتراكمة في هذا الإطار، وذلك جراء اتساع دائرة الآخذين به، والتي منها اخترنا
- **الصين** :تستثمر سنويا 100 مليون دولار، لغرض إنتاج 10 مليون وحدة سكنية، وذلك من خلال انتهاج سياسة إسكان وطنية استباقية، تقوم على تحفيز عملية العرض والطلب، وذلك باستخدام كل من المنح المالية المقدمة للأفراد، الذين يعيشون في مساكن غير لائقة، حتى تيسر عليهم تملك المنازل، وكذا الحوافز الضريبية لصالح المستثمرين، ليقوموا بتوفير إسكان تكون أسعاره ممكنة .إلى جانب توفير بيئة إيجابية تتيح دعم الإسكان وتخفيض الضرائب المتعلقة به، وتوفير الإطار قانوني، بشكل ينعكس إيجابا على السوق العقاري، ويسمح بإنشاء تجمعات تناسب كل فئات الطلب، والتي. تتراوح من المستأجرين ذوي الدخول المنخفضة، إلى المجموعات ذوات الدخول الأعلى. (قاسمي ش ؛ 2013 ، ص ص178-180).

❖ التجربة المصرية في مجال الإسكان الحكومي الشعبي:

"خلال الستينات أنجزت الحكومة المصرية خلال الحقبة الناصرية مشروعات سكنية شعبية في عدد كبير من المدن. ولقد اتخذت هذه المشروعات شكل "بلوكات" مكعبة من أربعة طوابق في معظم الأحيان مع وجود فراغات معقولة بينها، لكن المشكلة الأساسية التي واجهتها الحكومة في هذا المجال هي كثرة الطلب على هذه الوحدات السكنية بالنظر إلى حجم المعروض منها، لذلك فان الحصول على وحدة سكنية كان يشكل حلما طالما راود العمال وصغار الموظفين، ذلك لان العرض الذي طرحته الحكومة كان مغريا وبالغ الكرم، فلقد ارتأت الحكومة إلى تأجير هذه الوحدات السكنية لمستأجريها بإيجارات زهيدة جدا، بحيث لم يتجاوز الإيجار الشهري جنيها واحدة للحجرة الواحدة، على أن تقوم الحكومة أو المحافظة أو مجلس المدينة بتحمل استهلاك المياه والصيانة الجسيمة." (الحسيني ا ؛ 1991 ، ص109)

3.9.3- التنمية الإقليمية :

في سياق مواجهة التحضر- المرضي، وطغيان العمران العشوائي وغيرها من المشاكل على المشهد الحضري، اتجهت الجهود للتفكير في خيارات وقائية أخرى، من شأنها تعزيز خيار التنمية الريفية، وذلك بالعمل على تطوير أقطاب إقليمية جديدة، تكون دعامة للحياة الحضرية فيها، وتساعد في تصفية الحجم المرضي للمدن الكبرى.

❖ **نموذج منه التجربة البرازيلية** :خاضت أولى تجاربها في هذا الإطار، من خلال تجربتها الرائدة في مجال إنشاء العاصمة الجديدة برازيليا، والتي أبدعتها أيدي المعماري الشهير **أوسكار نيماير**، وتجدد السعي مرات أخرى كثيرة بعد ذلك، وفق نماذج مشابهة لسابقتها أو مختلفة عنها في تفاصيل التدخل، إحداها كانت في إقليم مدينة كورتيبيا، والتي نجحت في توجيه سكانها نحو المناطق المتاخمة للمدن من خلال إتباعها للنهج الوقائي، وذلك بغية التخفيف من وطأة الاكتظاظ والاحتقان الذي شهده مركز المدينة، وكذا تحسبا للنمو الذي ستشهده المدينة في المستقبل. (قاسمي ش 2013 ، ص ص188-190).

4.9.3- هدم كامل للتجمعات العشوائية وإعادة بناءها من خلال استخدام طرق تقلل من تكلفة التدخل قدر الإمكان:

❖ **نموذج منه تجربة شرق الوحدات – الأردن:**

تعتبر تجربة مشروع شرق الوحدات التي قامت بها دائرة التطوير الحضري، حيث أنه تم إعادة تخطيط تجمع سكني فريد من نوعه في حل مشكلة السكن العشوائي مساحته 9.1 هكتار عام 1985 ، يسكنه 5030 شخص والذي كان مكونًا من 524 قسيمة كانت مبنية من الزنك ومواد أخرى مترديه لا تصلح للسكن من نواحي بيئية وصحية وإنشائية.

لقد كانت هناك مشاركة شعبية كبيرة مما أكد نجاحًا ملحوظًا لهذه التجربة في بداية الأمر حينما تم تمليك الأرض للسكان، حيث أبدى الناس اهتمامًا واضحًا وقاموا بصرف مدخراتهم وباعوا مصاغهم لشراء قطع الأراضي وتطوير مساكنهم بعد تأكدهم .أنها ستقع في نطاق ملكهم الخاص.

وقد دفع الناس مسبقًا 5% من قيمة الأرض، وتم تقسيط بقية المبلغ بما يعادل 25 %من دخل الأسرة الشهري (قدر دخل الأسرة الشهري في تلك الفترة حسب دراسات دائرة التطوير الحضري ب 145 دينار).

وتم إعادة تنظيم الموقع وتخطيطه بطريقة تتماشى مع الطرق والممرات المتواجدة بمنطقة المشروع، بالإضافة إلى عمل تقسيم ملكيات صغيرة لم تشكل عبئًا ماديًا كبيرًا على المنتفعين حيث تراوحت بين80-120 م مربع.

وقد نظمت المنطقة من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية مثل الكهرباء والماء والمجاري وتم بناء موقع الحمام في كل بيت لتحديد مكان الصرف الصحي، وتسلم الناس مساقط أفقية تساعدهم في تصميم المبنى وتوزيع الفراغات (أبو الهيجاء ح ؛ 2001 ، ص ص 29-30)

الخلاصة

تعددت المفاهيم والمصطلحات لظاهرة السكن العشوائي وذلك راجع كم أشار إليه الباحثون والدارسون في هذا المجال إلى الاختلاف في طبيعة وخصائص المنطقة أي أنها تختلف من بلد إلى آخر وهذا ما لاحظناه فيما سبق، فمثلا نجدها تسمى في اغلب مدن آسيا بأحياء الباسطي وفي مدن أمريكا اللاتينية بأحياء واضعي اليد ...الخ، ومع هذا الاختلاف إلا أننا نجدها تشترك في مجموعة من الخصائص المشتركة التي تميزها عن باقي أنواع السكن الأخرى، ومن الملاحظ أن هذه السكنات غالبا ما تقوم بالجهود التي يبذلها الفقراء من اجل حل مشكلاتهم السكنية على نحو فردي، ونشأتها غير القانونية التي هي بعيدة مراقبة الدولة وذلك لأنها تقام على أراضي غير مشروعة وغالبا ما تكون على أراضي زراعية، هذا وتتسم هذه المناطق كذلك بالازدحام الشديد السكنات وعدم وجود مناطق خضراء...الخ من السمات الذميمة التي تتصف بها هذه المناطق.

الفصل الرابع

النمو العمراني لمدينة بوسعادة وتحليل استهلاك مجالها الحضري

مقدمة

1.4- نظرة شاملة لمدينة بوسعادة

1.1.4- الموقع العام

2.1.4- تطور مدينة بوسعادة

3.1.4- تطور المباني

4.1.4- اتجاهات ومحفزات التوسع العمراني في مدينة بوسعادة

2.4- وضعية العقار و استهلاك المجال في الفترة الحالية

2.4- العوامل المؤثرة في توجيه توسع المدينة نحو الأطراف واستهلاك مجالها الحضري

خلاصة

مقدمة

ساهمت ظاهرة التوسع العمراني التي شهدتها مدينة بوسعادة في الآونة الأخيرة إلى تسارع عملية التعمير، مما أدى إلى استهلاك مجالها الحضري بطريقة جد مفرطة واستنفاذ كافة الاحتياطات العقارية هذا ما انعكس بصورة مباشرة على تنظيمها المجالي ونموها الحضري، وهذا افرز عدة محاور واتجاهات لهذا التوسع وبطريقة عشوائية الأمر الذي زاد من تفاقم المشكلة، حيث نجد أن حوالي ثلثي المساحة المبنية عبارة عن أحياء عشوائية أدت إلى تشويه النسيج العمراني داخلها وتأزم صورة المدينة والى بروز عدة مشاكل أثرت سلبا من الناحية العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تجاهلها، حيث نجد أن لهذا التوسع العمراني العشوائي عوامل وأسباب عديدة محفزة تقف وراء هذه الظاهرة.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الخلفية التاريخية للتطور العمراني لمدينة بوسعادة، والى الأسباب التي أدت إلى استهلاك مجالها الحضري وتشبع نسيجها العمراني.

1.4- نظرة شاملة لمدينة بوسعادة

1.1.4- الموقع العام:

1.1.1.4- الموقع الإداري:

تقع بلدية بوسعادة في الجزء الجنوبي لولاية المسيلة يحدها من الشمال بلدية أولاد سيدي إبراهيم ومن الشمال الشرقي بلدية المعاريف، ومن الشرق بلدية الحوامد، ومن الغرب بلدية تامسة، ومن الجنوب الشرقي والجنوب الغربي كل من بلديتي ولتام والهامل، يغطي مجال الدراسة مساحة قدرها 256 كم2 مع عدد سكاني يقدر ب 123236 نسمة مما يعطي كثافة سكانية تقدر ب 477ن/كم2

2.1.1.4- الموقع الجغرافي :

تقع بلدية بوسعادة على السفوح الشمالية الشرقية لسلسلة جبال "أولاد نايل" بالأطلس الصحراوي محصورة بين كتل جبلية من الجهة الشمالية و الشمالية الغربية و كذلك الجنوبية و بين المناطق المنخفضة في الجهة الجنوبية الشرقية و الشرقية ،كما أنها تقع في الجهة الجنوبية الغربية لحوض شط الحضنة، و بصفة عامة فهي تشكل أحد الأقطاب الرئيسية لمنطقة السهوب **(جدول 1.4)**

الإحداثيات الجغرافية	**4.11 خط الطول شرقا** **35.13 خط العرض شمالا**
البعد عن العاصمة	250كم جنوب العاصمة
الموضع	بين جبل كردادة في الجنوب والكثبان الرملية في الشمال ووجود الواد الذي يتميز بالطمي
الارتفاع	560م فوق سطح البحر
مفترق الطرق	بين المرتفعات الوسطى (الجلفة) ومنطقة التل وبسكرة

جدول (1.4): المعلومات الجغرفية لمدينة بوسعادة

المصدر:Nacib Y; 1986, P290

3.1.1.4- الموضع:

تقع مدينة بوسعادة في السفوح الشمالية لسلسلة جبال أولاد نايل محصورة بكتل جبلية من الجهة الشمالية، الشمالية الغربية و الجنوبية و بمناطق منخفضة من الجهة الشرقية و الجنوبية الشرقية كما يحدها من الجهة الجنوبية الغربية حوض شط الحضنة.

بعد ارتقائها إلى صنف دائرة منذ سنة 1974 شهدت مدينة بوسعادة تطورا عمرانيا سريعا، فزاد استهلاك المجال الحضري بصورة مذهلة للاستجابة للطلب المتراكم على السكن و المرافق العمومية الناجم عن النمو الديموغرافي الرهيب خاصة ذلك المتعلق بالهجرة أو ما يعرف بالنزوح الريفي نحو المدينة. لقد أفرز هذا الوضع تضاربا كبيرا في الأشكال العمرانية الحديثة، مقارنة بتلك المميزة للنسج العتيقة بعد انفلات المراقبة و التحكم في تسيير المجال الحضري من أيدي السلطات العمومية، فكان التدهور الحاصل في المجال العمراني السمة المميزة لعمليات التعمير الحديثة و يضاف لها تقلص الأراضي القابلة للتعمير حيث تم استهلاك المجال المحدد لنمو المدينة حسب ما أملاه المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المصادق عليه سنة 1993 في فترة وجيزة لم تعد عشرية من الزمن سواء كان ذلك بطرق قانونية أو غير قانونية- فتم اللجوء لإجراء مراجعة هذا الأخير للبحث عن حلول مناسبة لهذه المعضلة.(حاجي م ؛ ص90، 2008)

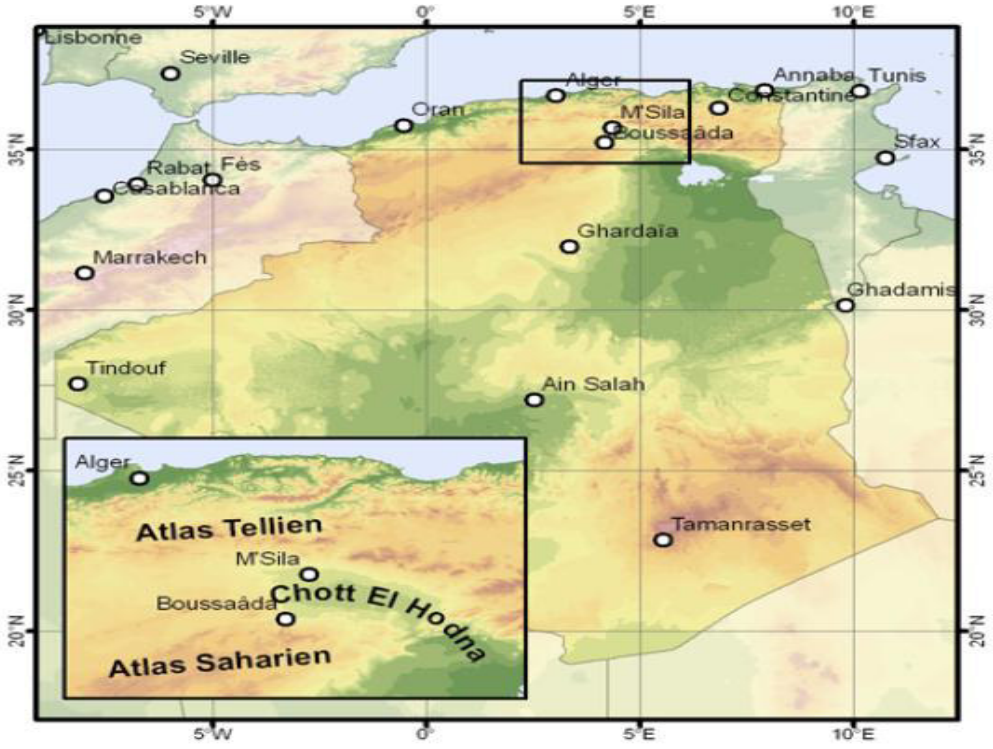

شكل (1.4): موقع مدينة بوسعادة بالنسبة للحد الجنوبي لشط الحضنة والحد الشمالي للاطلس الصحراوي

المصدر: Belouadah N; 2011, p107

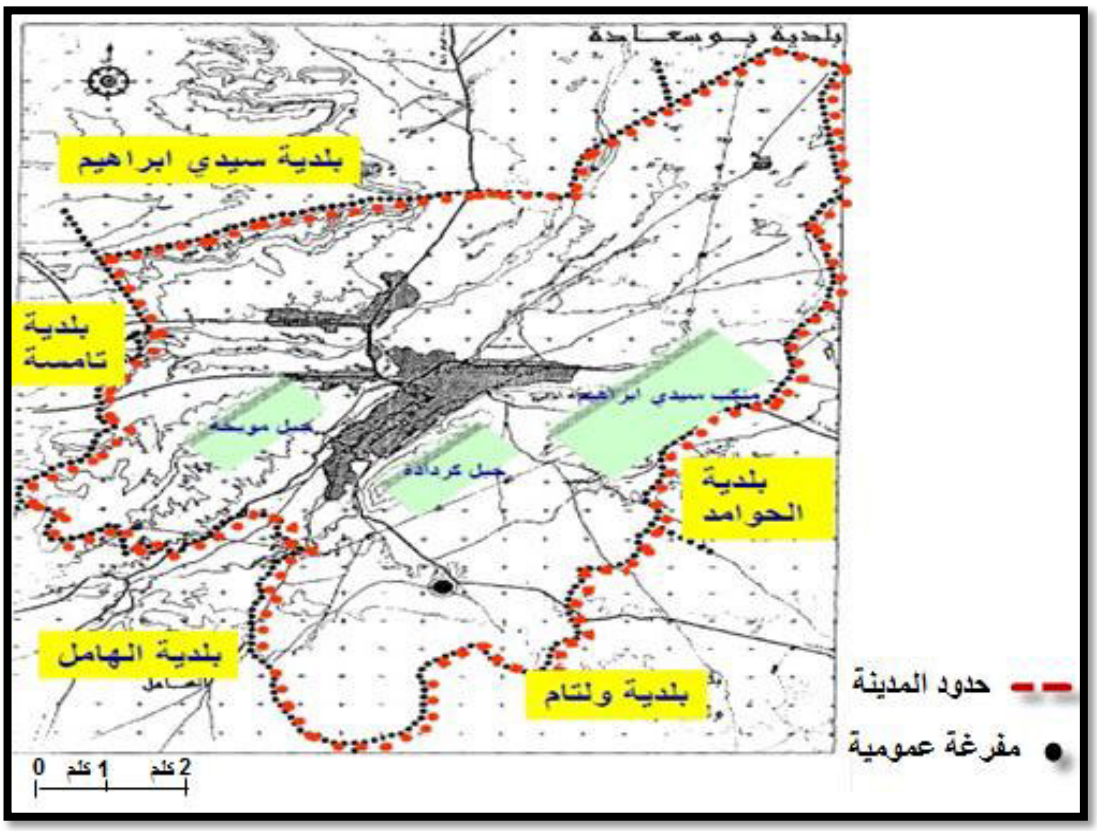

شكل (2.4): حدود بلدية بوسعادة

المصدر: URBA, 2005

2.1.4- تطور مدينة بوسعادة

1.2.1.4- نشأة مدينة بوسعادة و تطور استهلاك مجالها الحضري:

تعد دراسة البعد التاريخي أحد المفاتيح المهمة لفهم الواقع الحالي، حيث يصعب فهم شخصية المكان وتحليل صورته الحالية، فالماضي مفتاح لدراسة الحاضر، فهو يلقى الضوء على المناطق العمرانية ويجيب على كثير من الأسئلة الخاصة بتفاعلاتها وبنيتها وتوسعاتها، لأنها تعطى صورة كبيرة للأذهان إلى ما كان علية حال المدينة في الفترات الزمنية المختلفة، "كما أن دراسة التطور التاريخي تُفيد التحليل الحالي ليس فقط لأنه يخلق مستودع من الخبرة الثقافية ولكن أيضاً لأنه يخلق المادية ذات التأثير بما يمكن القيام به اليوم وغداً، ووفقاً لذلك الماضي يرسم الحاضر ويحدد ملامح المستقبل، ومع ذلك تبذل إدارة النمو الحضري الاستخدام المكثف لهذا الماضي كما تسعى إلى تشكيل المستقبل على وجه التحديد." (السيد عبد الفتاح ع ؛ 2013 ، ص32)

حيث يعود تعمير مدينة بوسعادة - التي يرجع اسمها حسب المؤرخين لغبطة مؤسسها لما انبهر بموقها الجذاب (الولي سيدي ثامر) – في موضعها الحالي كتجمع بشري لقبائل البدارنة الرحل (من جبال أولاد نايل نحو الجنوب و الحضنة نحو الشمال) في أواخر القرن الخامس عشرة (غير أن الوجود البشري بها يعود إلى عصر المماليك النوميدية قبل حوالي ثمانية آلاف سنة (Benhamouda L; 2001, P105)

قبل هذا التاريخ كانت منطقة بوسعادة مجال عبور للبرابرة الرحل في رحلة البحث عن المراعي إلى غاية فترة وصول الاستعمار الروماني الذي جعل منها محطة استراحة للجند متجسدة في القلعة الرومانية لضمان الحماية و المراقبة، اضمحلت معالمها فيما لتستعيد دورها أثناء ولوج الاستعمار الفرنسي للمنطقة حيث أعاد تشييدها. وقد لعب الوادي - الذي يعرف اليوم بوادي بوسعادة- دورا كبيرا في ظهورها بداية من القرن العاشر حيث أصبحت ملتقى للقوافل التجارية، كما تعاقب عليها الإباضيون، الهلاليون و القبائل الرحل الوافدين من مصر دون نية الاستقرار. ويمكن من خلال البعد التاريخي لمدينة بوسعادة تقسيم مراحل التطور المجالي لعدة مراحل رئيسية حسب الوقائع التاريخية: (حاجي م ؛ 2008 ، ص109)

أ- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي :

تفيد الدرسات التاريخية انه في أواخر القرن (15) تم الاستنجاد بالولي الصالح سيدي ثامر و سيدي سليمان من طرف قبائل البدارنة الرحل، و هم من المرابطين الذين يستوطنون ساقية الحمراء، و كان للبدارنة أراضي تمتد على ضفاف الوادي و هكذا تم تشييد أول مسجد - جامع النخلة - أنشأت حوله سكنات للولي سيدي ثامر و عائلته و أخرى لأتباعه و تلاميذه، و أسسوا قصر بوسعادة و كانت معظم المدن المحيطة به مزدهرة و نظراً للنمو السكاني تم توسيع مجال القصر و حسب تقرير " الكولونيل بان " جاء فيه وصف قصر " بلغ تعداد سكاني (4500 نسمة) و (600 مسكن) و كان جلهم ينشطون في الزراعة و يحيط بالمدينة(500 بستان) و تحتوي (10000نخلة) و كان محاطا بسور لحمايته (Nacib Y; 1986, P292).

ب - الحقبة الاستعمارية:

إن لمجيء المستعمر و بسط نفوذه و سلطته على المنطقة منذ 1849 وفرض منطقه في هيكلة المدينة الأثر الكبير على النسيج العمراني وما ينجر عنه من اضطرابات في ظروف المعيشة ونمطها خاصة ما تعلق منها بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية على وجه الخصوص، يمكن تقسيم هذه الحقبة لمرحلتين حسب تطور النسيج و الأحداث التاريخية المرافقة له وكذا الصور و الخرائط المنجزة.

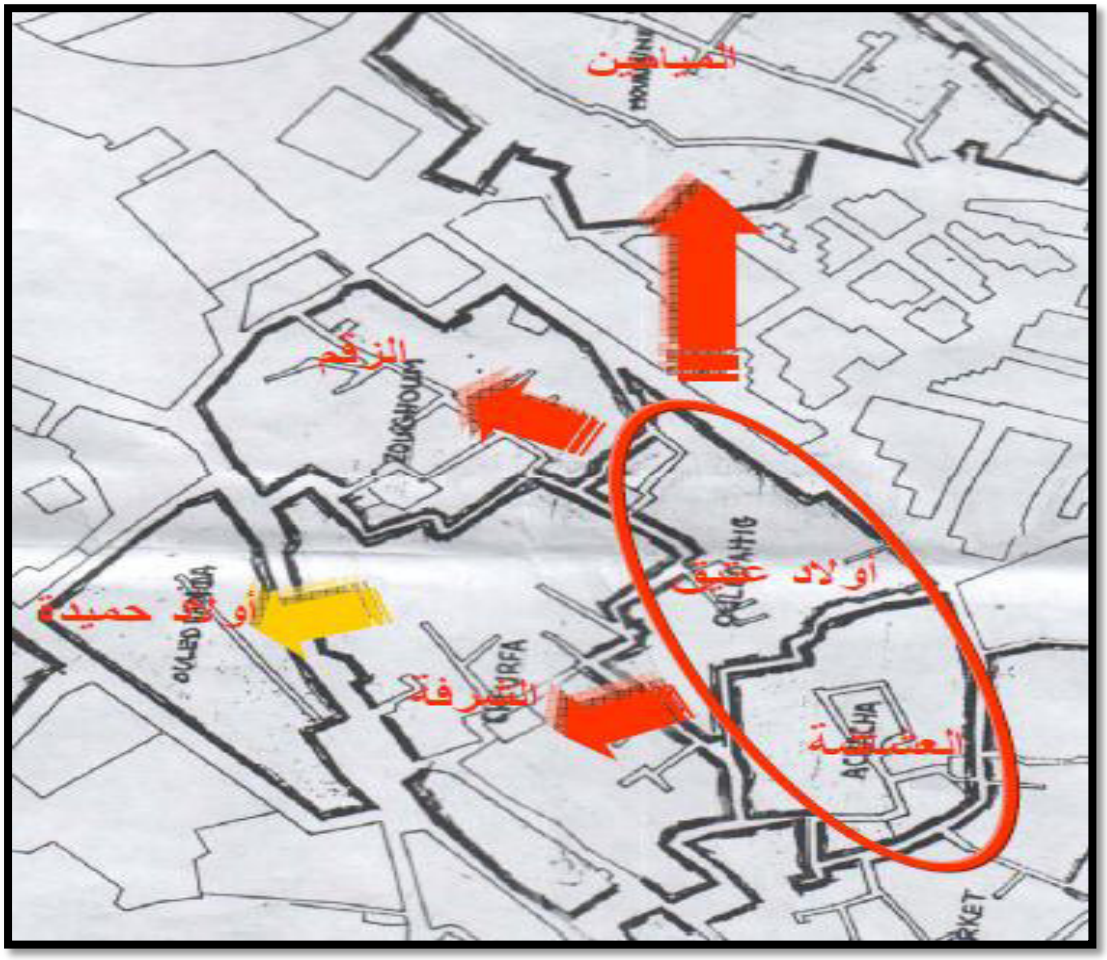

شكل (3.4): الأحياء المكونة لنسيج القصر

المصدر: Nacib Y ; 1986, P292

ب.1- المرحلة من 1849 إلى 1902:

أول عنصر أسسه المستعمر عند استقراره هو قلعة **كافانياك** التي احتلت مكان القلعة الرومانية المضمحلة، ثم ساحة العقيد بان التي تتاخم ساحة السوق، في هذه الفترة لازال القصر يشكل الجزء الرئيسي من النسيج حسب أول مخطط منجز من طرف العسكريين سنة 1860، حيث يتضح أن القصر مشيد على منحدر - كما سبق ذكره – باتجاه الوادي حيث يمثل النسيج ربع المساحة المزروعة المتمثلة في حوالي 400 بستان التي تحيط بهذا الأخير من الجنوب و الجنوب الغربي. إضافة للعشيرة الأصلية المؤسسة للقصر، فقد

شهدت السنوات الأولى للاستعمار مجيء وتوطن البدو الرحل حول المدينة المتمثلين في أولاد عمور و أولاد سيدي إبراهيم. سنة 1870 تم إنشاء مخطط عام للواحة بسلم 4000/1 حيث تغطي المدينة و البساتين المحيطة بها مساحة قدرها 272 هكتارا. أما فيما يخص النسيج الأوروبي فتبدأ من ساحة العقيد بان المساة بساحة السوق بالنسبة للسكان المؤسسين للقصر، بالتالي أصبح لهذه الساحة مدلولين مختلفين؛ فيعتبر هذا الإطار المدخل المفضل و المركز العصبي للحياة الإقتصادية والاجتماعية وكذا محطة للقوافل الوافدة من الصحراء و الخارج، أما بالنسبة للمستعمر فقد أخد هذا المجال مدلولا أخرا لتمجيد الاستعمار كرمز للانتصار العسكري على المقاومة (الزعاطشة)، كما يشكل نقطة مراقبة لحركة السكان المحليين من خلال جعله رمز للمنطقة الحدودية بين الاستعمار و المستعمر (Nacib Y; 1986, P294.)

لم يشهد القصر نموا مجاليا معتبرا في هذه الفترة، إذ خلال 50 سنة من الوجود الاستعماري النسيج لم يعرف أي زيادة فيما يخص المساحة بالرغم من الزيادة المسجلة في تعداد السكان لهذا الأخير الذي بلغ ستة ألاف نسمة بمعدل زيادة قدرها 25% مقارنة بسنة 1849 موزعون على ستمائة بيت.يمكن تفسير هذه الظاهرة على ضوء خصائص المدن العتيقة المغاربية، حيث الركود و السكون في التعمير يقابله إكتضاضا سكاني متزايد، في نفس المرحلة و استندا لمخطط مجهول التاريخ لكن يعود للفترة التي سبقت سنة 1901 (Nacib Y; 1986, PP294-295). يبرز عنصرين أساسيين، أولهما أن المدينة محاطة من الجنوب، الجنوب الغربي و الشمال الشرقي بمساحة تحتوي مخيمات، وسائل عسكرية وثكنات تغطي مساحة أكبر من تلك التي يحتلها القصر، أما العنصر الثاني فيتمثل في التضاد بين تراص النسيج الأصلي و الانفتاح المميز لشوارع وساحات النسيج الاستعماري. هذه النقطة بالذات أشار إليها يوسف نسيب مبرزا عناصر التضاد كما سيرد في**(جدول 2.4)**. (Nacib; Y1986, P293.)

ب.2 – المرحلة من 1903 إلى 1962:

في الحقيقة لا توجد بيانات دقيقة حول التطور المجالي للمدينة خلال هذه الحقبة إلا أنه اعتمادا على بعض المخططات المنجزة ضمن هذا المجال الزمني ، و كذا بعض الأعمال لباحثين، فقد استمر نمو المدينة الجديدة (النسيج الاستعماري) المتكونة من سكنات خاصة بالموظفين الفرنسيين و محلات الإدارية الاستعمارية المتمثلة في مقرات، الدرك الوطني، السجن، البلدية المختلطة الخ....كما عرف النسيج ميلاد أحياء جديدة أهمها : حي أسطيح الأوربي غرب النواة الأولى للمدينة يتميز بخصائص نمط العمارة الأوروبية، حي الدشرة القبلية من الجهة الشرقية بمحاذاة الوادي، يضاف إليها حي القيسة و الكوشة. تتميز الأحياء غير الأوروبية بكونها لا تعتمد على تنظيم مجالي وفق مخططات على غرار نسيج القصر لكن نسجل اختلاف جوهري بين النموذجين الناجم عن الظروف المحيطة بعوامل وجودها و ظهورها الخاضعة أساسا لمعادلة المتغيرين المكان و الزمن. **(شكل 4.4، 5.4)**

الحي الأوروبي	القصر
نسيج مفتوح	نسيج متراص
شوارع محورية	شوارع ملتوية
شرايين عريضة	ممرات ضيقة
بيوت ذات فتحات متعددة	بيوت مفتوحة بباب
سكنات تتميز بالخصوصية	سكنات متشابهة
معدل شغل المسكن ضعيف	إكتضاض
تغطية المساكن بالقرميد	تغطية المساكن – سطوح
حدائق مجاورة للمساكن	حدائق خارج مجال السكنات
انطباع البهجة و السعادة	انطباع الخوف
الحياة الدينية ثانوية	الحياة الدينية أساسية

جدول (2.4): مقارنة بين خصائص النسيجين الاستعماري و العتيق

المصدر : Nacib Y; 1986, P293

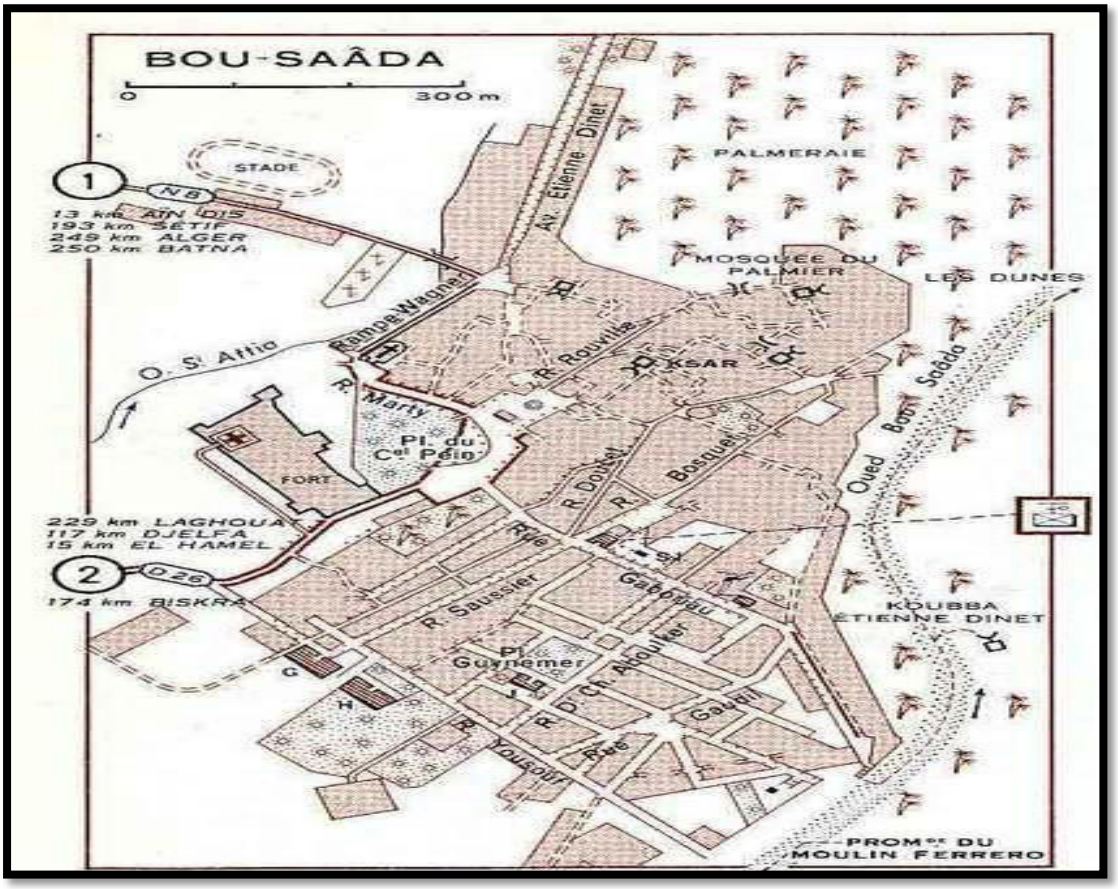

شكل (4.4): مخطط تهيئة لمدينة بوسعادة سنة 1956

المصدر: DECHAICHA A; 2013, p194

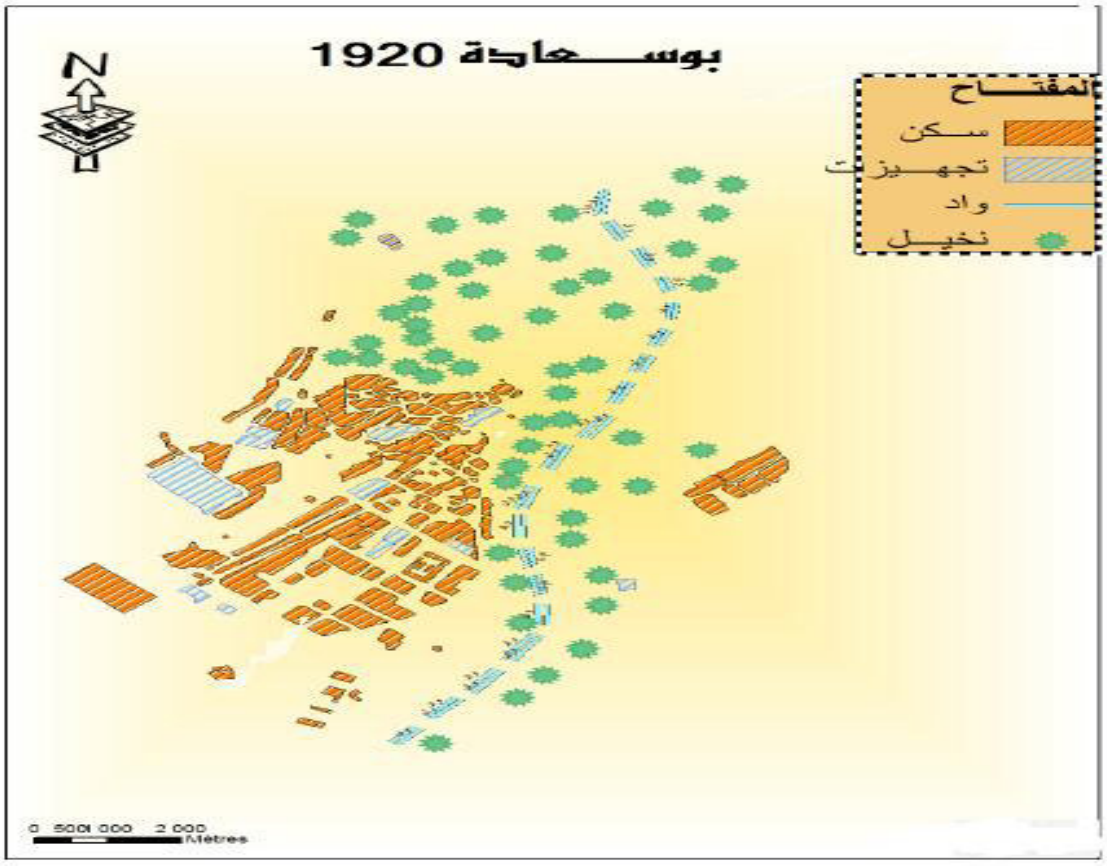

شكل 5.4: مخطط لمدينة بوسعادة سنة 1920

المصدر: Nacib Y; 1986, P293

ج- مرحلة ما بعد الاستقلال:

يعد استقلال الجزائر نقطة تحول في تاريخ الجزائر و سيادتها و الخلاص من ظلمات الاستعمار و الانطلاق في إعادة تعمير و بناء ما خلفه هذا الأخير من دمار و خراب. وقد مرت الجزائر بمراحل هامة من خلال سياسات ومشاريع قوانين تنعكس على المجال الحضري والهيكل العمراني الجزائري بصورة عامة. سنحاول من خلال هذا القسم – التطور المجالي بعد الاستقلال – تقسيمها إلى مراحل وفق محطات بارزة - من خلال السياسات المتبعة- لها أثرها الجلي على المجال.

ج.1- المرحلة من 1962 إلى 1974:

تم تسجيل جمودا و ركودا كبيرين في قطاعي التعمير و السكن غداة الاستقلال، تعتبر وضعية منطقية لدولة حديثة العهد بالسيادة والاستقلال و ما يرافقه من صعوبات على شتى الأصعدة خاصة السياسية و الاقتصادية. هذه الوضعية فتحت المجال أمام المواطنين لإنجاز مساكنهم بأنفسهم وهي الصورة الرئيسية التي طبعت صورة المجال في السنين الأولى من الاستقلال خاصة بعد النزوح الريفي الذي شهدته بعد الاستقلال. الجدير بالذكر هنا أن نمط العمارة المتبع تأثر بشكل كبير بالنسيج الاستعماري من جهة و من جهة ثانية فهو النواة الأولى لميلاد ما يعرف بالسكن غير القانوني الذي يعود أصله للحقبة الاستعمارية. النسيج العام للمدينة و

انطلاقا من الصورة الجوية الملتقطة سنة 1972 اتخذ شكلا قريبا من المربع بعد أن كان شبه دائري، حيث أن الزيادة التي أكتسبها المجال الموجهة من الجنوب الغربي – الشمال الشرقي نحو فندق القائد و جزيرة سكنات في الضفة اليمنى بإمكانها تعويض بساتين الضفة الشمالية للوادي. توسع المدينة يسير حسب حتمية العوائق التي تتحكم في تحديد اتجاهه، كما تم التطرق إليه في الدراسة الطبيعية فموضع المدينة الذي تحشره الجبال من الغرب و الجنوب الغربي، واحة النخيل المغذية من الشرق و الكثبان الرملية من الشمال، جعل من الجهة الجنوبية الغربية الاختيار الحتمي للتوسع المجالي، إضافية لإمكانية تجاوز الواحة و التوسع خلف البساتين نحو الشرق باتجاه طريق بسكرة. امتدت بوسعادة وإلى غاية 1974 على مساحة قدرها 420 هكتارا بعد أن كانت 272 هكتارا سنة 1870، أي اكتسبت 148 هكتارا على حساب الواحة خلال قرن من الزمن (Nacib Y; 1986, P292.). مع الإشارة إلى أن نسيج القصر لم يسجل أي نمو لمجاله المعبر عنه بوحدة المساحة. **(شكل 6.4)**

ج.2- من 1974- 1987:

خلال هذه المرحلة استفادت بوسعادة من الترقية إلى صف دائرة، لهذا القرار الأثر الكبير على النمو الحضري للمدينة، فبالإضافة لاستفادتها من مشاريع تنموية هامة مقارنة بالمراحل السابقة فقد شهدت تدفقا أكبر للسكان المهاجرين (من المناطق النائية التابعة لها وكذا من خارج إقليم الدائرة) الباحثين عن فرص عمل وتطلع لحياة حضرية أفضل عن تلك التي يقدمها الريف بصفة عامة. بيد أن معدل النمو السكاني الذي لا يسايره مثيله الاقتصادي أفرز ضغطا ممارسا على الجماعات المحلية لتلبية الحاجات المتزايدة في ظل محدودية الإمكانيات التي تتوفر عليها المدينة خاصة ما تعلق منها بالسكن، التجهيزات العمومية و مناصب الشغل. تم اعتماد سياسة التجزيئات الترابية للاستجابة للحاجة الماسة على السكن فبرمجت عدة تجزيئات أصبحت تمثل فيما بعد أحياء كتجزيئات لاكادات (نسبة لصاحب المشروع)، تضاف إليها الأحياء غير المخططة أو غير القانونية فتم استهلاك أكبر للمجال الحضري في مدة وجيزة.

ج.3- مرحلة 1987 - 2007 :

لقد تميزت هذه الفترة بفكرة ظهور المدينة الجديدة على المحور طريق الجزائر طريق سيدي عامر و هذا بعد الضغط الكبير للنمو الديمغرافي الهائل، و ضرورة تلبية الحاجيات في مجال السكن ، مما استدعى إلى توسع مدينة بوسعادة بإنشاء تجزئة ترابية كبيرة بحوالي (100هكتار)، و بمأمن هذه الفترة شهدت ظهور عدة قوانين و مراسيم تهدف إلى التسيير الحسن للمجال ، منها القانون 29/90 المؤرخ في 1990/09/01 لا سيما المدة 16 الخاصة بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و عليه تم اعتماد هذا المخطط ببلدية بوسعادة سنة 1996 ، حيث جاء بعدة توجيهات في إطار ما يسمى بمخططات شغل الأراضي (10 مخططات شغل الأرض) مقسمة على المدى القريب و المتوسط و البعيد كما يبينه هذا المخطط. (لمخلطي أ ؛ 2008 ص118) **(شكل 7.4)**

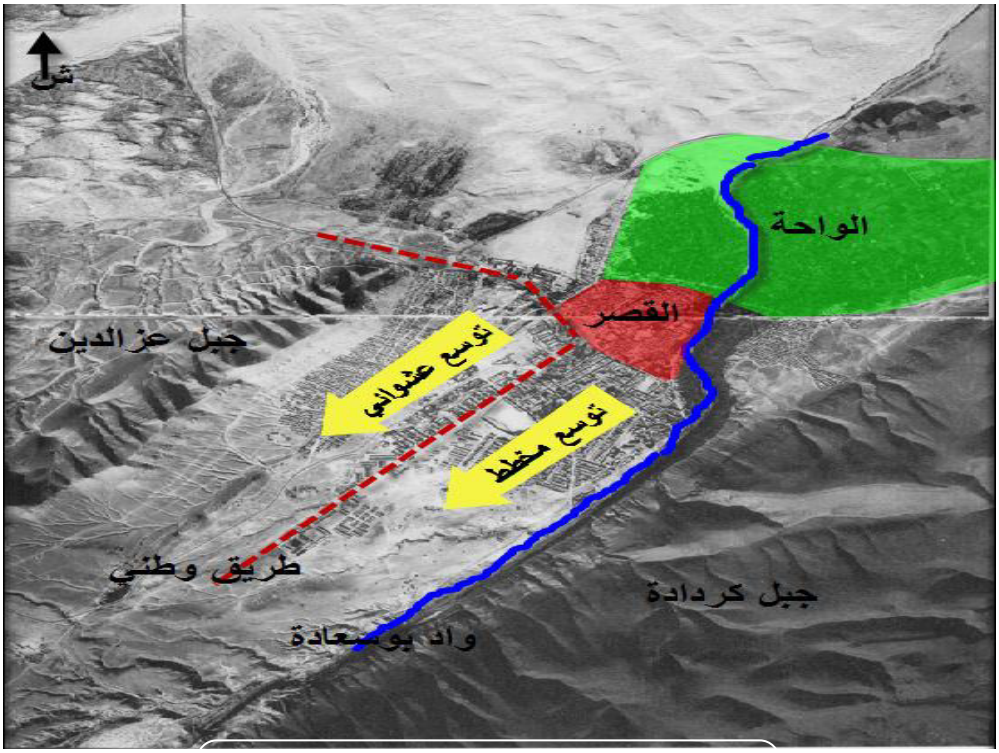

شكل (6.4):مدينة بوسعادة سنة 1972

المصدر: INCT, 1972

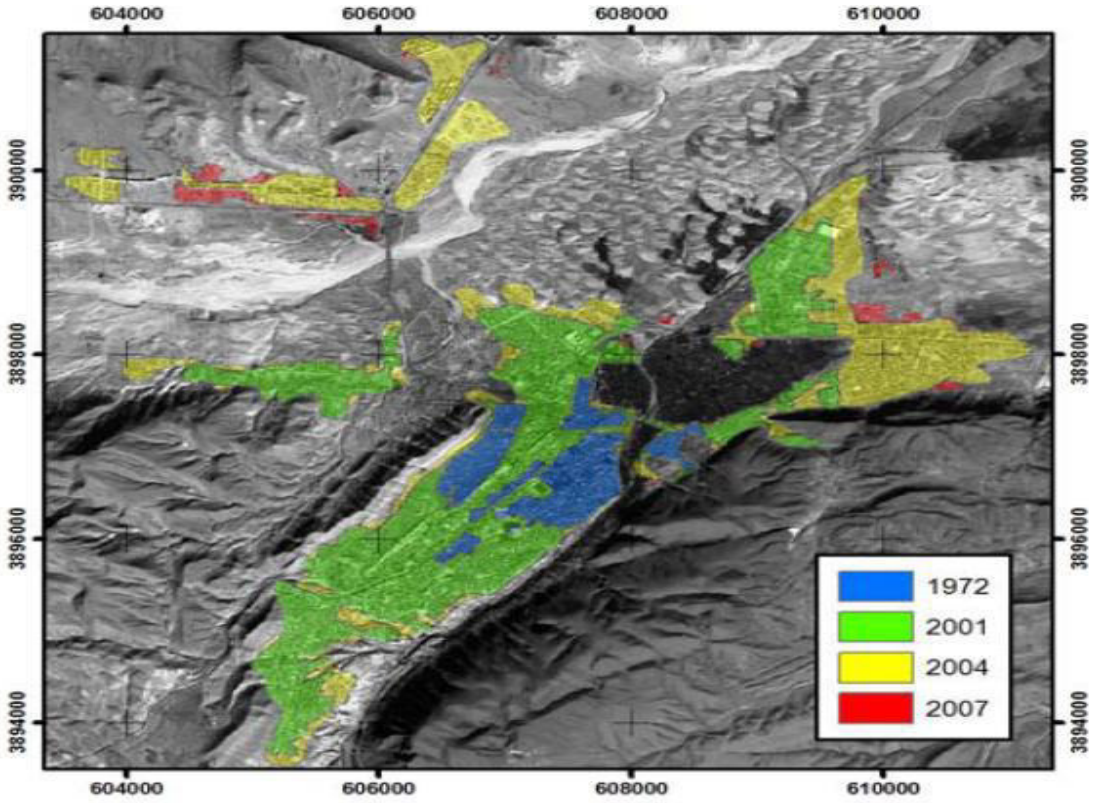

شكل (7.4): تطور مدينة بوسعادة الى غاية 2007

المصدر: عاجب م ؛ 2012 ، ص 89

3.1.4- تطور المباني:

تعد دراسة المباني والكثافة السكنية من المؤشرات الهامة على مدى التطور العمراني للمدينة، ويمكن القول بأنه توجد مجموعة من العوامل المؤثرة في الحجم والزيادة العمرانية للمباني الحضرية منها ما يلي:

- ❖ العامل التاريخي حيث القرى والمدن قديمة النشأة ذات تركز تركز عمراني كبير جداً حيث نلاحظ حي مثل المدينة القديمة ذات تركز عمراني للمباني كبير، وعلى العكس من ذلك نجد أحياء حديثة النشأة مثل حي السطيح وحي الكادات ذات تركز عمراني للمباني منخفض.
- ❖ الحجم السكاني والزيادة السكانية حيث نجد المدن والمناطق العمرانية ذات الحجم والزيادة السكانية الكبيرة ذات تركز عمراني كبير والعكس من ذلك صحيح.
- ❖ الموقع والموضع والتربة الجيدة للمناطق العمرانية ذات تأثير كبير على درجة التركز العمراني

حيث قدرت الحظيرة السكنية لمدينة بوسعادة ب: 19104 مسكن بمعدل شغل المسكن ب: 6 أشخاص/المسكن **(جدول 3.4)**

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
عدد المساكن	/	6680	9614	13728	19104
معدل شغل المسكن(TOL)	/	7.6	6.9	7	7

جدول (3.4) : تطور الحظيرة السكنية لمدينة بوسعادة 2008

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية بوسعادة 20014

يوضح **(الجدول3.4)** تطور الحظيرة السكنية لمدينة بوسعادة على مدى 30 سنة حيث أن عدد المساكن في سنة 1977 كان 6680 مسكن ليتضاعف حوالي ثلاث مرات في سنة 2008 ليصل إلى 19104 مسكن، ويقف وراء هذه الزيادة العمرانية المرتفعة نتيجة النزوح الريفي الذي شهدته المدينة خاصة في العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، حيث انه كلما زاد عدد المساكن زادت مساحة استهلاك العقار الحضري مما يؤدي إلى استهلاك المجال الحضري للواحة.

1.3.1.4- الكثافة السكنية:

يقصد بها عدد المباني التي تم بنائها في الكتلة العمرانية، إذ يساعد قياس كثافة السكنية على معرفة الضغط السكني على المساحة العمرانية التي تؤدي إلى النمو العمراني نحو أطراف المدن واستهلاك مجالها الحضري.

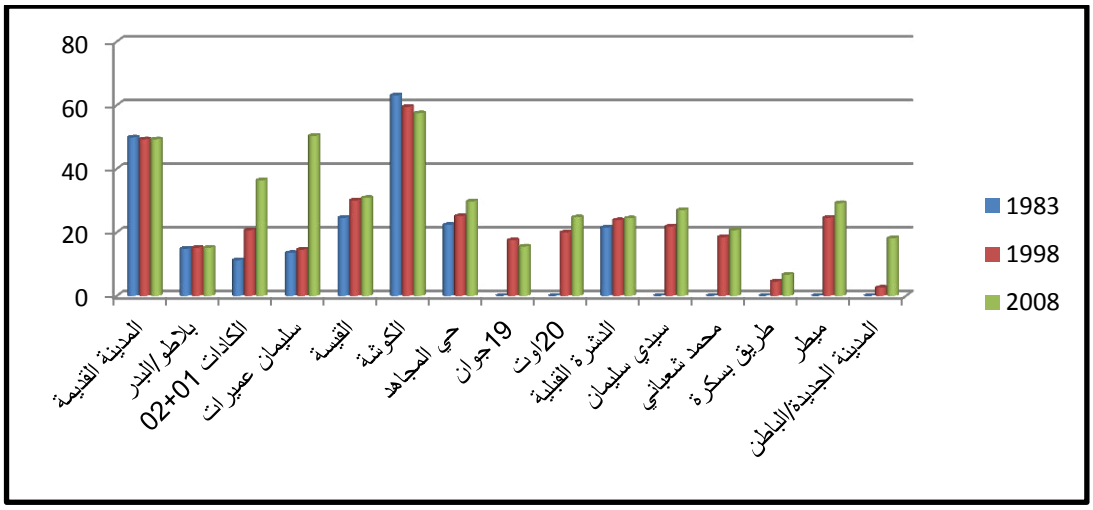

شكل (8.4): تطور الكثافة السكنية في الفترة مابين 1983-2008

المصدر: DECHAICHA A; 2013, p 205

ومن خلال **(الشكل 8.4):**

- يتبين انه قبل سنة1983 تركزت الكثافة السكنية في الحي القديم الكوشة ب (63.09 سكن/هكتار) ثم النواة القديمة (المدينة القديمة) ب (49.85 سكن/هكتار) ثم نجد الأحياء العشوائية حي القيسة ب(24.56سكن/هكتار) و حي المجاهد ب (22.33 سكن/هكتار) دشرة القبلية ب(21.51 سكن/هكتار)، أما الأحياء المخططة فكانت نسبة الكثافة منخفضة.
- في عام 1998 سجل كل من حي الكوشة وحي المدينة القديمة تراجع نسبي أما الأحياء الأخرى فعرفت ارتفاع ملحوظ مثل القيسة ب (30.03سكن/هكتار) و حي الكادات 01+02 ب (20.66 سكن/هكتار).

تميزت الفترة الأخيرة 2008 بتشبع الأحياء المتمركزة في الوسط والأحياء الموجودة في الأطرف

4.1.4- اتجاهات ومحفزات التوسع العمراني في مدينة بوسعادة

1.4.1.4- اتجاهات التوسع العمراني

تعكس دراسة إتجاهات النمو العمراني بالمدينة أثر خصائص مواضعها في تحديد مناطق إمتدادها وإبراز أثر الضوابط الجغرافية المختلفة في توجيه النمو العمراني وإظهار محاور الإمتداد ومناطق العقبات العمرانية كي تتضح الصورة العمرانية لهذه المدن في المستقبل. (السيد عبد الفتاح ع ؛ 2013 ، ص73)، كما تتباين محاور التوسع

العمراني وتختلف اتجاهاته في المدينة، ويتضح أن التوسع العمراني لم يكن متوازيا او متساويا وذلك بسبب واحد أو لعدة أسباب، حيث أن اغلب عمليات التوسع العمراني في مدينة بوسعادة في نطاق الاتجاهات الشمالية والجنوبية (تضم الاتجاه الشمالي والشمالي الغربي والشمالي الشرقي، والاتجاه الجنوبي)، مع تحديد اتجاه التوسع المستقبلي للمدينة في الاتجاه الجنوبي الشرقي، وهذا راجع أساسا إلى مرفولوجية الأرض كعامل طبيعي حددت هذه الاتجاهات، حيث يحده غربا جبل عز الدين وواد بوسعادة وجبل موبخرة، وشرق جبل كردادة ومنكب سيدي إبراهيم. **(شكل 9.4)**

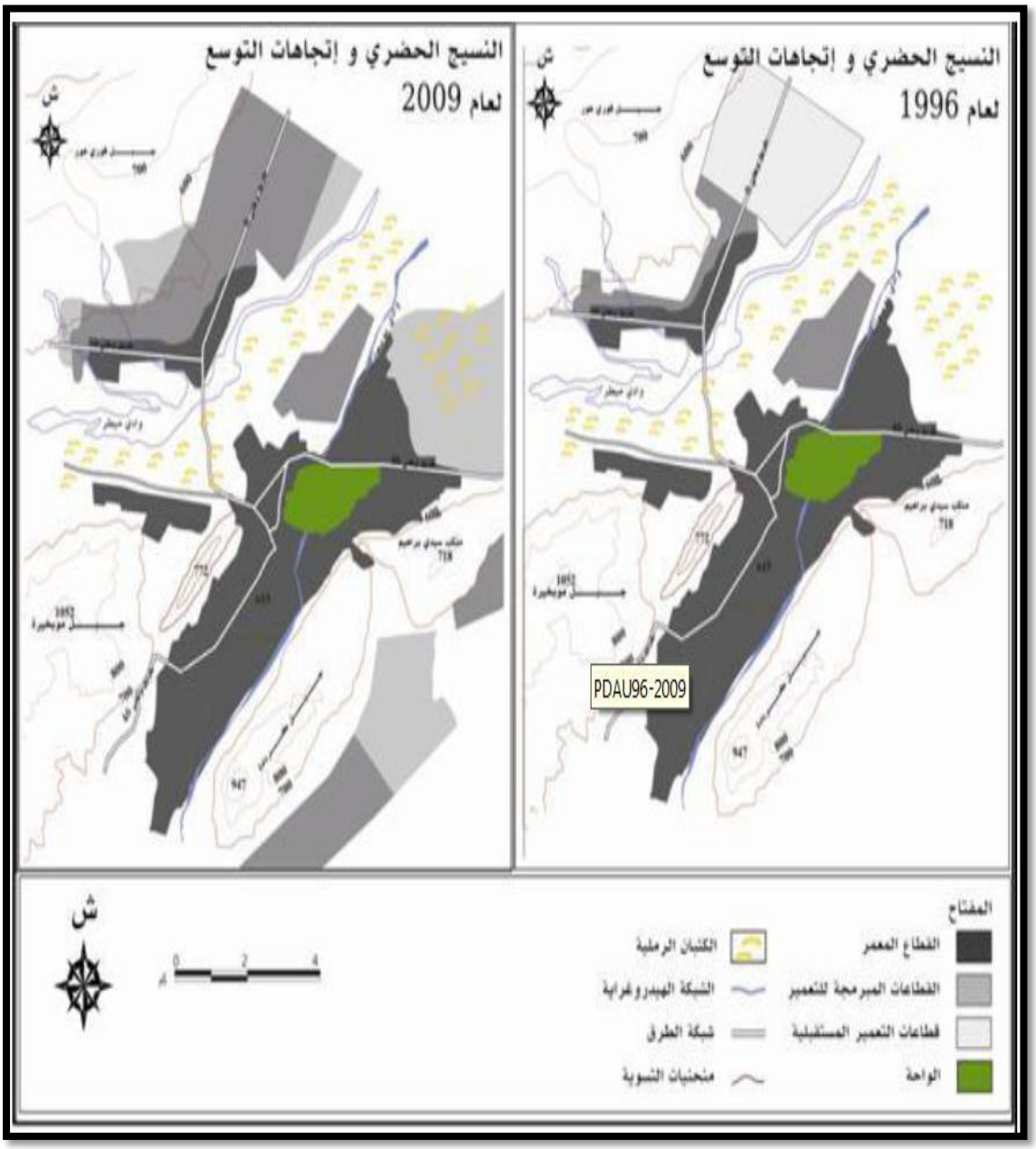

شكل (9.4): اتجاهات التوسع حسب توجيهات المخططات التوجيهية للتعمير لمدينة بوسعادة بين1996-2009

المصدر: حطاب س ؛ وآخرون ، 2014 ، ص07

2.4.1.4- محفزات التوسع العمراني

يجذب النمو العمراني للمدينة مجموعتان من ضوابط الموضع منها الضوابط الإيجابية التي تجذب السكان لتوقيع المباني الحديثة معها وأهمها الطرق المرصوفة بصفة خاصة والمجارى المائية والسكك الحديدية وإستخدامات الأراضي ، وعوامل سلبية تمنع النمو في إتجاهات معينة كالمقابر والمجارى المائية وغيرها من العوامل الجغرافية التي تجبر المدينة أو القرية على النمو في الإتجاه المقابل للعوامل المانعة وأحياناً تتفاعل العوامل الإيجابية والسلبية في تشكيل نمو المدينة عبر الزمن وإكسابها الشكل النهائي. (السيد عبد الفتاح ع ؛ 2013 ، ص98)

أ- الطرق:

تعد طرق النقل من أهم المحفزات المؤثرة على عمليات التنمية العمرانية حيث ساعدت الطرق منذ زمن بعيد على نشأة المستوطنات، لأن نشأة أي مستوطنة جديدة تعنى وجود نوع من الطرق سلكه المستوطنون الأوائل إليها أو أعدوه لذلك، والطريق بهذا المعنى سابق أو ملازم للعمران ولكن ظهور الطرق الممهدة أو الترابية أو المرصوفة أو السكك الحديدية غالباً ما يتبع العمران. (السيد عبد الفتاح. ع، 2013، ص98)، كما يختلف حجم الحركة المرورية ومحتواها حسب مستويات ودرجات الطرق من الطرق الرئيسية إلى الطرق الثانوية كما يختلف حجم الحركة المرورية من طريق إلى آخر داخل النوع الواحد فالطرق الرئيسية تخدم حركة المرور داخل المدينة من ناحية وحركة المرور العابرة من ناحية أخرى كما تنظم الحركة بين المدينة وأقاليمها المحيطة، وشوارع المناطق الحضرية تختلف كمية الحركة المرورية بها من مكان لآخر فشوارع المنطقة المركزية تتحمل حركة مرورية كبيرة جداً عكس الطرق الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للطريق الوطني رقم (08) والطريق الوطني رقم (46)، والطريق الوطني رقم (89) الذين يمثلون العامل الأساسي في توجيه التوسع المجالي لهذه المدينة بحيث نجد أن النسيج العمراني اخذ الشكل الطولي بعدما كان شبه دائري متمثلا في المدينة القديمة (القصر) وبفعل النمو الديمغرافي الذي عرفته مدينة بوسعادة اخذ النسيج العمراني يتطور على المحاور التالية (الطريق الرابط بين بسكرة – بوسعادة – الجلفة) ومؤخرا (بوسعادة – الجزائر). **(الشكل 10.4)**

ب- المجاري المائية

نمت الكتلة العمرانية أفقيا متفاعلة مع البيئة المحيطة على طول واد بوسعادة، إذ انه في القديم كان للواد أهمية كبيرة للسكان وذلك لما يوفره من حاجات ومتطلبات تلبي لهم شروط الحياة كمصدر للشرب سقي الحقول التي يقتاتون منها، وكذلك لتصريف المياه القذرة، ومع مرور الزمن تزايد عدد السكان وبدأت مساحة الرقعة العمرانية تتزايد على محاور المساحات القريبة من الواد سواء على أراضي جديدة شاغرة أو على أراضي زراعية، وهذا ما أدى إلى وجود علاقة ارتباطيه بين الواد والنمو العمراني في مدينة بوسعادة، وقد تكون هذه العلاقة طردية بمعنى أنها محفزة ومشجعة للنمو في أحد الإتجاهات وقد تكون عكسية ومقيده للنمو في بعض الإتجاهات، حيث نجد أن واد ميطر كان حائلاً للإمداد والتوسع العمراني بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة. ويمكن أن

تكون المجارى المائية عاملاً محفزا في بعض الفترات التاريخية ويمكن أن تكون أيضاً عاملاً معوقاً في فترات أخرى والعكس، وهذا ما يحدث لمدينة بوسعادة إذ أنه سابقا كانت المجاري المائية من المحفزات التي تستقطب إليها السكان أما الآن فهي تعد عائقا فيوجه التوسع العمراني.

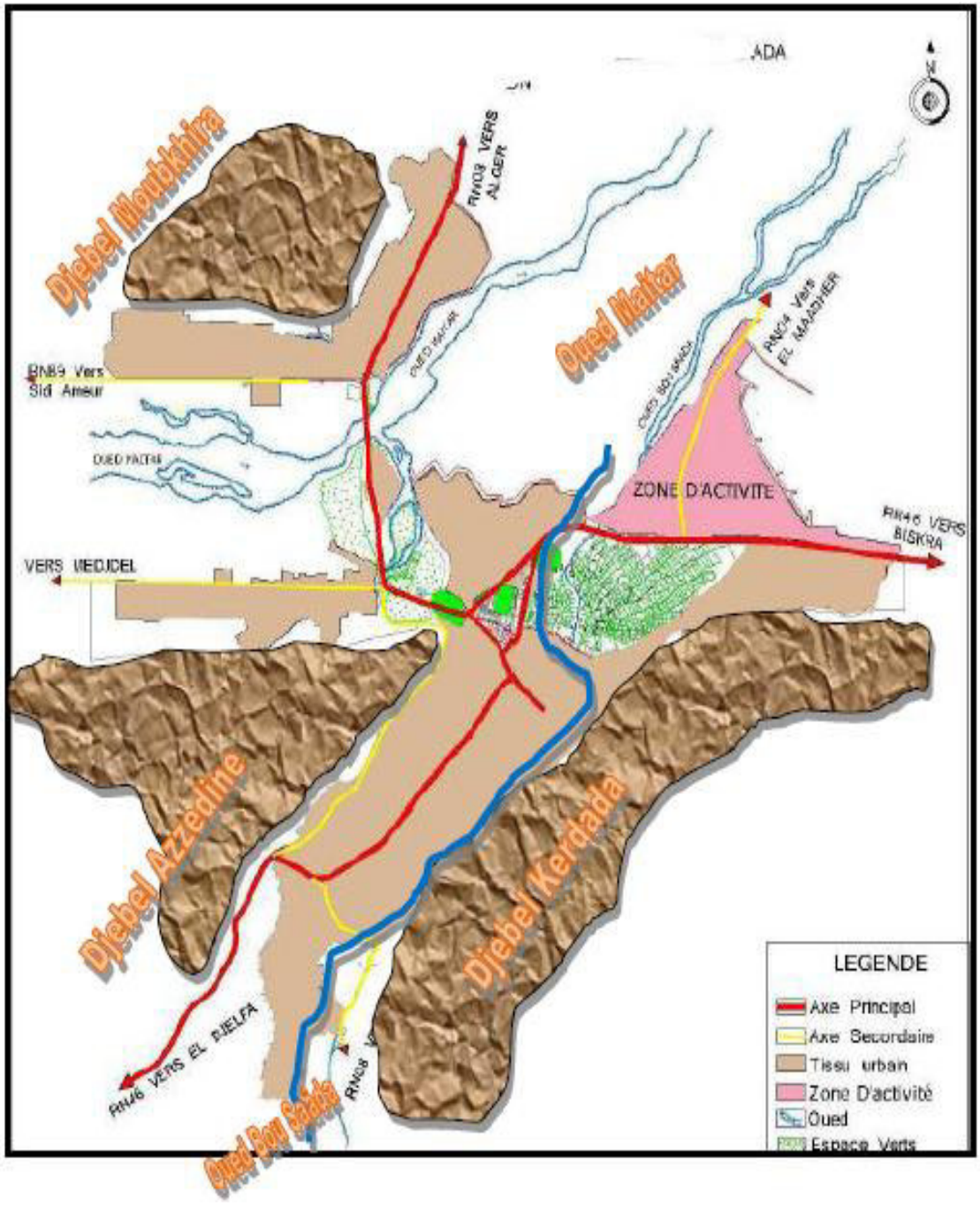

شكل (10.4):الطرق المهيكلة لمدينة بوسعادة

المصدر: SCU de l'aire urbaine de Boussaâda, 2009, p36

2.4- وضعية العقار و استهلاك المجال في الفترة الحالية:

التطرق لوضعية العقار في بلدية بوسعادة بصفة عامة يقودنا للحديث عن الإشكال القانوني الذي واجهته الجماعات المحلية لتجسيد البرامج المستقبلية نظرا لتقلص المجال بل و نفاذه عبر استعراض مراحل الزمنية لتطورها المجالي من جهة (فقد تم استهلاك كل الأراضي المخصصة للتعمير المحددة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير قبل الآجال المحددة لها)، ومن جهة ثانية الخصائص الطبيعية لمجالها حيث محدودية المجال القابل للتعمير مما عجل اللجوء إلى إجراء مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير السابق بغية تبني مخطط جديد يهدف للبحث عن أراضي جديدة للتعمير المستقبلي مع رؤية أبعد لأفاق النمو و التحكم فيه.

1.2.4- الاستهلاك الطبيعي:

يتميز مجال بلدية بوسعادة بخصوصية تتمثل في قلة المجال القابل للتعمير نظرا للطبيعة التضاريسية للمنطقة إذ تحتل الوحدات التضاريسية 75 % من المساحة الإجمالية للبلدية المقدرة بـ 1480.17 هكتارا تتوزع حسب الجدول الآتي :

الوحدات الطبيعية	الاستهلاك المجالي	النسبة المئوية
السهول و الأودية	234.3	**% 21.3**
المناطق السهبية	225.5	**% 20.50**
الواحات	55	**% 05**
الكثبان الرملية	310.2	**% 28.20**
الجبال	275	**% 25**
المجموع	**1100**	**% 100**

جدول (4.4): الاستهلاك الطبيعي لمجال بلدية بوسعادة

المصدر: مصالح البلدية سنة 2014

نظرا للضغط الناجم عن قلة العقار الخاص بعمليات التعمير المستقبلي فقد تم التفكير في إمكانية اللجوء للكثبان الرملية كحل للأزمة الحادة فيما يخص نقص هذا الأخير وهذا ما تم طرحه في تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعبير بصريح العبارة: وجود الكثبان الرملية كما هو الحال بغرب البلدية لا تمنع من إقامة البناءات في التوسع المستقبلي (URBA, 2005).

2-2.4 الاستهلاك الحضري لمقر البلدية:

تتربع مدينة بوسعادة على 1480.17 هكتار و بالتالي فهي لا تمثل سوى 5.80 % من المساحة الإجمالية للبلدية، متمثلة في تجمعين رئيسيين مقر البلدية على مساحة 1466.67 هـ و التجمع الثانوي المعذر بمساحة 13.5 هـ، حيث يتألف المحيط الحضري من ثلاثة كتل مختلفة: السكن، المرافق العمومية و الطرقات و الشبكات المختلفة.

- مقر البلدية يتألف من سكنات تستحوذ على مساحة 348.7 هـ أي 23.5 % من مساحة المحيط الحضري، تليها المرافق العمومية التي تتربع على مساحة 231.7 هـ أي ما نسبته 15.81 % من مساحة المحيط الحضري.
- أما التجمع الثانوي المعذر فيتشكل من 4.54 هكتار (33.62 % من مساحة المحيط) مخصصة للسكن و 1.11 هكتار مخصصة للمرافق العمومية (8.22 %)، بالرجوع إلى تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الخاص ببلدية بوسعادة المنجز سنة 1993 الذي ينص على أن الاستهلاك العمراني قدر بـ 1150.9 هكتارا (حاجي م ؛ 2008 ، ص117)، بالتالي فالمساحة المعمرة في الفترة الممتدة ما بين 1993 و 2005 قدره 329.27 هكتارا استحوذ مقر البلدية على النسبة الكبيرة منه كما ورد في الفقرة السابقة.

3.4- العوامل المؤثرة في توجيه توسع المدينة نحو الأطراف واستهلاك مجالها الحضري

1.3.4- العوامل الطبيعية والخصائص الموضعية

تعتبر دراسة الموضع وخصائصه الطبيعية والطبوغرافية من العوامل الهامة في دراسة جغرافية المدن ، نظرا لما له من أهمية كبيرة في نشأة المدن وتطورها وتحديد اتجاهات توسعها بل وتركيبها الداخلي ، وتأتى أهمية دراسة الموضع في مفهومه الرئيس والذي يرتبط بالسطح الأصلي لنشأة المدينة في مرحلتها النووية حيث كان للعوامل الطبيعية دورا مؤثرا في اختيار مواضع المدن والتي بدأت تتضاءل مع التقدم العلمي. (السيد عبد الفتاح ع ؛ 2013 ، ص118)

1.1.3.4- التضاريس:

تؤدى الملامح التضاريسية دورا حيوياً في تحديد أنسب المواضع لنشأة المدن وإمكانية نموها تبعاً لتضاريسها المحلية، بل إن هذه الملامح تؤثر في شكل المدينة وشكل الكتلة العمرانية ومحاور امتدادها .
تمتاز مدينة بوسعادة بوجود وحدات تضاريسية واضحة المعالم تتمثل في السلسلة الجبلية الموجودة في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية، في الجهة الغربية نجد (جبل عزالدين) يقع على ارتفاع 772م أما الثاني (جبل كردادة) يقع على ارتفاع 947م، **(شكل 11.4)**

2.1.3.4- التربة:

تلعب التربة دورا هاماً في توزيع المدن ونشأتها ومن العوامل المهمة المحددة للتوسع العمراني فبنية التربة هي التي تحدد درجة تحمل التربة للمباني المقامة عليها، فالمواقع التي تستغل لبناء المباني المتعددة الطوابق لا بد من أن تمتاز تربتها ببنية قوية وقادرة على التحمل ورغم أن التقدم التكنولوجي في مجال الإنشاءات والعمارة قد استطاع التغلب على عامل الضعف في بنية التربة، إلا أن هذا العامل مازال حتى وقتنا الحاضر يلعب دورا لا يستهان به في تحديد وضبط استخدام الأرض الحضرية، حيث نجد أن المنطقة تتكون من أنماط متعددة من التربة ويمكن توضيحها **(جدول 5.4)**

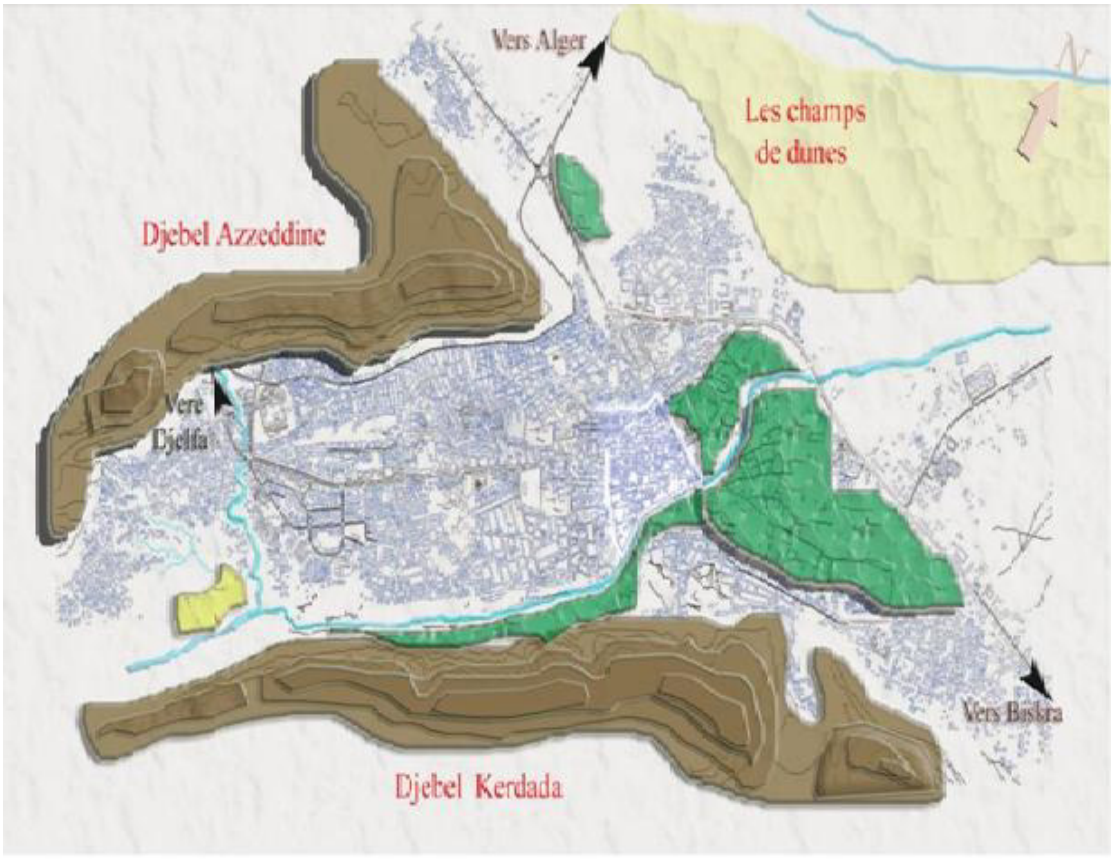

الشكل (11.4): العوائق الطبيعية لمدينة بوسعادة

المصدر: DECHAICHA. A, 2013 p156

يوضح الشكل مخطط العوائق الطبيعة للمدينة وهذا ما جعل طبوغرافية المنطقة تؤثر على شكل العمران مما يبين على أن موضع المنطقة من العوامل المحفزة للتوسع العمراني على الواحة نظرا لمحدودية اتجاهات التوسع العمراني عن طريق محاصرة الجبال الوديان للمدينة

نوع التربة	خصائصها وموصفاتها	مناطق انتشارها
التربة ذات العناصر المعدنية	تربة خالية من المواد العضوية موصى بها لمناطق التشجير	الجزء الجبلي لجنوب شط الحضنة ومنطقة الرمل
التربة قليلة التطور	تتميز بلون بني مصفر، تعتبر تربة جيدة للمزروعات المسقية والغير مسقية	بداية مجاري الأودية خصوصا واد بوسعادة
تربة الجير والمنغسيوم	بها مكونات جبسية وهي قابلة للرعي والزراعة	غرب طريق بوسعادة – عين الحجل وجنوب خط بوسعادة – مدوكال
التربة المحلية والقاعدية	تحتوي على نسبة معتبرة من الأملاح	الجزء الشمالي من منطقة الرمل

جدول (5.4): أنماط التربة لمدينة بوسعادة

المصدر: Nacib Y; 1986, p194

3.1.3.4- المعطيات المناخية لمدينة بوسعادة:

تعد دراسة المناخ وعناصره من العوامل الموضعية التي تلعب دورا رئيسياً في توجيه محاور النمو في المدن، إذ انه عادة ما يهتم المهندس المعماري عند تصميم نماذج المساكن بإختيار أنسب مواد البناء من البيئة المحلية والعناية بدارسة الضوء الحرارة والتهوية والرطوبة داخل حجرات المنزل كما يهتم بإختيار أنسب إتجاه ليكون هو واجهة المنزل وذلك تبعاً لرؤية سقوط الأشعة الشمسية وإتجاه هبوب الرياح.

يتميز مناخ مدينة بوسعادة بشتاء بارد قليل الأمطار وصيف حار و جاف على غرار المناخ القاري، إذ موقعها الجغرافي بين منطقتين متباينتين حيث تعتبر منطقة انتقالية بين مناخ شبه رطب بالشمال و آخر جاف بالجنوب، هذا ما يفسر تعرضها لتيارات هوائية شمالية باردة شتاءا وجنوبية حارة صيفا .و تتميز مدينة بوسعادة بالمعطيات المناخية التالية:

أ- الحرارة:

تعتبر الحرارة من أهم عوامل جذب السكان إلى البناء على المناطق الخضراء حيث يميل السكان إلى الخروج من قلب المدينة المزدحم والمرتفع درجة حرارته إلى خارج المدينة حيث المناطق الخضراء التي تلطف درجة الحرارة، وقد بلغ متوسط درجات الحرارة (9°م) مع (3.6°م) كحد أدنى خلال فصل الشتاء أما فصل الصيف فمعدلات درجة الحرارة القصوى المسجلة بلغت (38.4°م) وأعلى درجة حرارة مسجلة بلغت (45°م) إذ يتراوح الفارق الحراري بين الليل والنهار بين (10.1°م) و (15.2°م)

ب- التساقط:

يقدر متوسط التساقط لمدينة بوسعادة ب 200 إلى 360 ملم/سنة و لكنها تتميز بالتذبذب و عدم الانتظام

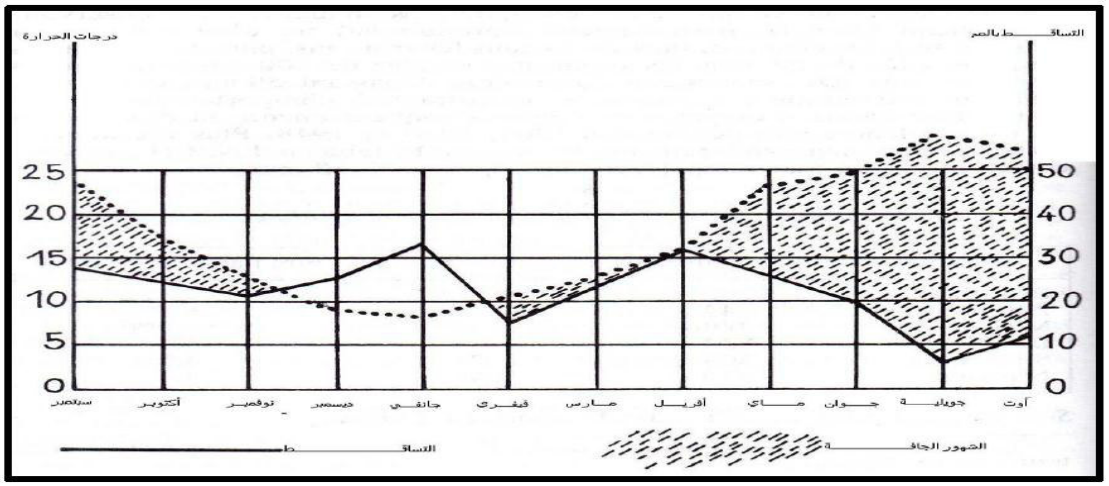

شكل (12.4): منحنى الحرارة والتساقط

المصدر: Nouibat B; 2007, p133

ج- الرطوبة:

الرطوبة النسبية تتراوح بين (40%) و (60%) مع حد أدنى يقدر ب(21%) خلال الفصل الحار، الجمع والدمج بين درجة الحرارة المرتفعة والرطوبة المنخفضة يجعل من صيف بوسعادة أكثر حرارة وجفافا.

د- الرياح:

تعتبر حركة الرياح من أهم العوامل المؤثرة في توجيه المدينة فالحصول على التهوية الطبيعية يتطلب معرفة الاتجاهات الرئيسية للرياح ومدى قوتها. ويمكن أن نميز هبوب الرياح التالية:

- السيروكو: وهو الأكثر تأثيرا ويسمى "الشهيلي" يأتي من الجهة الجنوبية للصحراء
- الرياح الغربية: والمسمى أيضا "الغربي" وهي رياح جافة بدون أمطار
- الظهراوي (شمالية وشمالية غربية) وهي رياح باردة وتهب خاصة في فصل الشتاء أين تحمل معها الأمطار

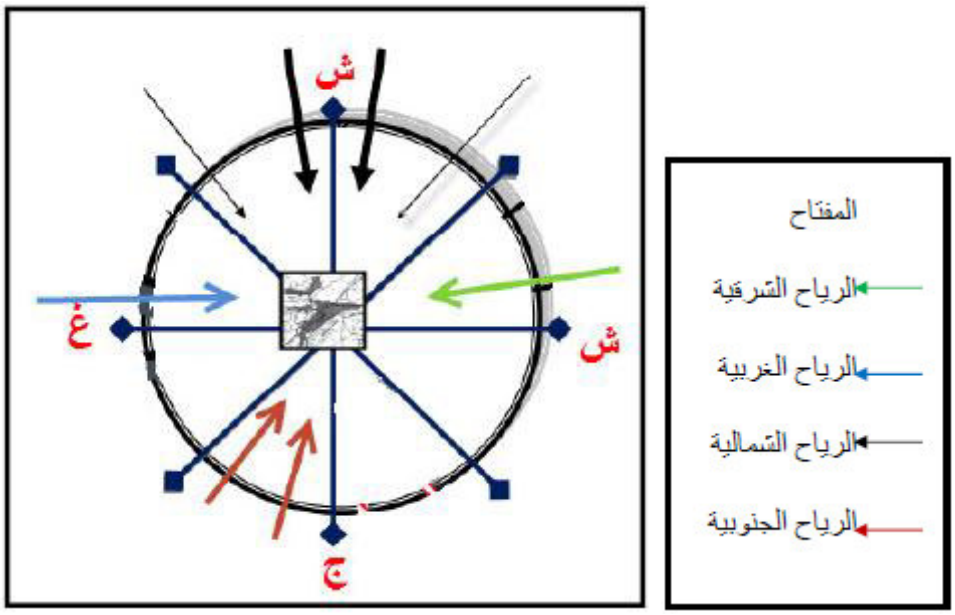

شكل 13.4 : الرياح في مدينة بوسعادة

المصدر: Belouadah N; 2011, p110

2.3.4- العوامل الديمغرافية والاجتماعية

تعتبر العوامل الديمغرافية من العوامل الرئيسية المؤثرة في النمو العمراني ويأتي في مقدمة هذه العوامل الحجم والنمو السكاني ، هذه العوامل التي ركزت عليها أغلب الدراسات العمرانية والجغرافية التي تناولت موضوع التوسع العمراني

1.2.3.4- النمو السكاني:

يمثل النمو السكاني أساسا للمشكلة السكانية "حيث يعرف سكان مدينة بوسعادة معدل نمو يقدر ب3.22 ويمكن إرجاع السبب إلى المقومات الأساسية للمجتمع، ومساهمة التيارات النازحة نحو المدينة، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان تضاعف 7مرات في ظرف 50 عاما. (سعودي ه ؛ 2007 ، 66).

ويعتبر النمو السكاني العامل الرئيسي المؤثر في التوسع العمراني، بالإضافة إلى عوامل أخرى حيث بدون السكان لا يوجد توسع عمراني واضح ، فهو الأساس في تشكيل أغلب المدن بصفة عامة

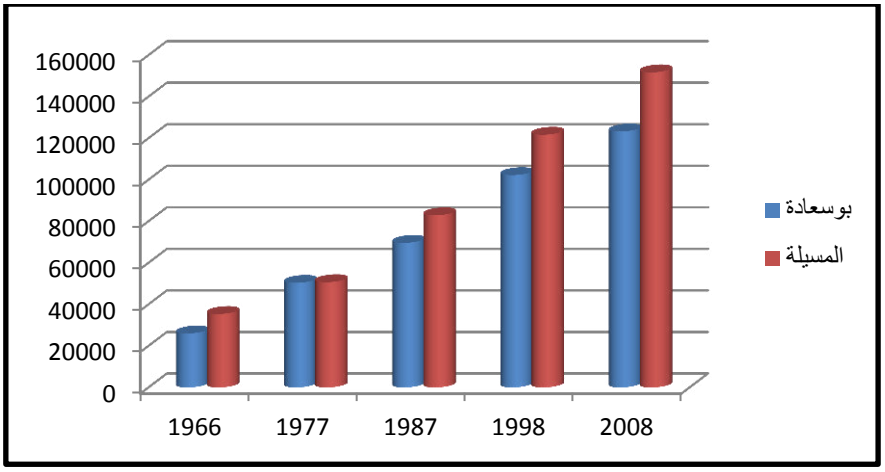

الشكل 14.4: تطور سكان مدينة بوسعادة مقارنة بمدينة المسيلة 2008

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة 2014

تعد الزيادة السكانية واحدة من العوامل المؤثرة في النمو العمراني ،حيث كلما زادت الإضافة السكانية ازداد معها الطلب على المباني لتوفير المساكن والمنشآت لخدمة السكان، وقد تسبق نسبة الزيادة السكانية نسبة الزيادة العمرانية أو العكس وذلك نتيجة مجموعة من العوامل المختلفة، لذلك يظهر لنا في **(الشكل 14.4)** أن سكان الحضر بالمدينة تضاعفوا ما يقارب سبع مرات خلال الفترة من عام 1966 إلى 2008 وفي هذا الإطار سجلت مدينة بوسعادة معدلا كبيرا لنمو السكان مقارنة بالمعدل الوطني من خلال عمليات التعداد العام للسكن و السكان كما هو موضح في**(الشكل 15.4).**

2.2.3.4- الكثافة السكانية

يشكل استعمال الكثافة السكانية الخام بشكل واسع في مختلف الدراسات الجغرافية دليلا على أهميته في تحليل خصائص التوزيع للبشر. فقد كتب **سوتر** "تشكل الكثافة السكانية عنصرا أساسيا في فهم طبيعة العلاقات بين المجال والمجتمع الذي يسكنه، فهو عنصر في غاية البساطة وفي غاية الأهمية في نفس الوقت" (كبيش ع ؛ 2011 ، ص 47) **(الشكل 16.4)**

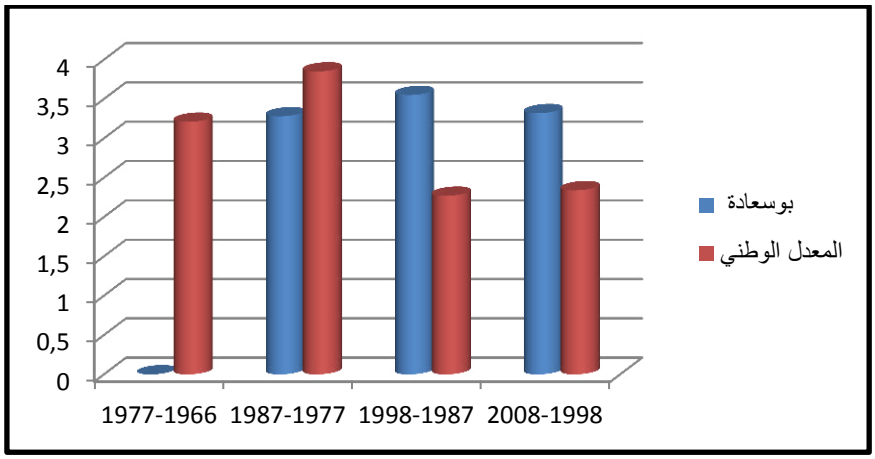

الجدول (15.4): معدل النمو السكاني بالمقارنة مع المعدل الوطني 2008

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية بوسعادة 2014

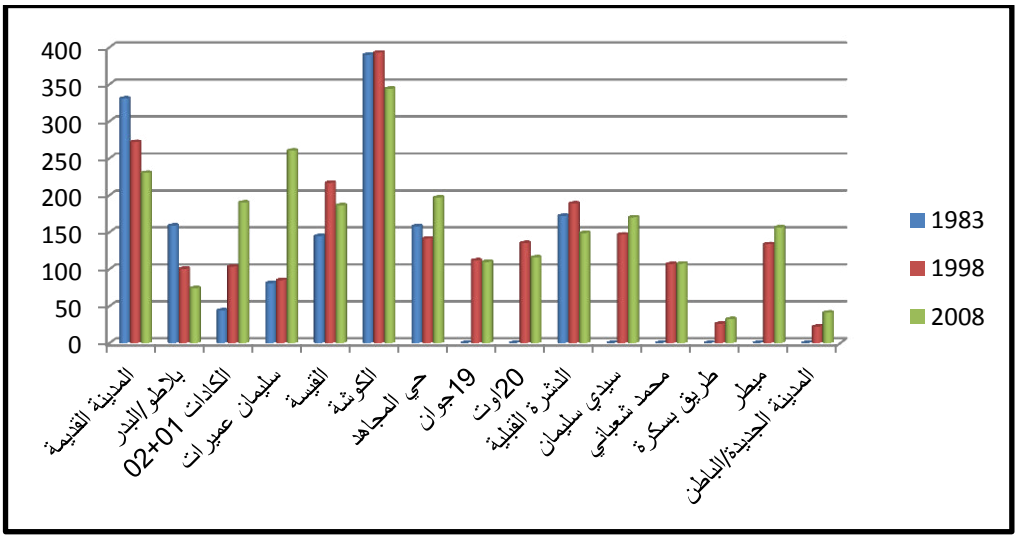

شكل (16.4): تطور الكثافة السكانية بين 1983 و 2008

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية بوسعادة

تتطور الكثافة السكانية بشكل كبير من تعداد إلى آخر في مدينة بوسعادة كما يبرزه **(الشكل 16.4)**، ما يدل على الثقل السكاني الذي تمثله المدينة ودرجة الجذب الذي تمارسه، حيث:

انه سنة 1983: تركزت الكثافة السكنية في المدينة القديمة والأحياء المحيطة بالمدينة القديمة (الكوشة، القيسة، دشرة القبلية)، أما بقية الأحياء الأخرى المأهولة بالسكان كانت اقل كثافة، ويوضح الجدول كذلك انه في هذه السنة يوجد أحياء غير مأهولة بالسكان أصلا.

وفي سنة 1998: يتبين أن الكثافة السكانية زادت عن ذي قبل مثل (الكادات 01+02، سليمان عميرات، القيسة، الكوشة، دشرة القبلية) وأحياء أخرى انخفضت نسبتها (المدينة القديمة، بلاتو/البدر، حي المجاهد)، كما عرفت هذه الفترة ظهور أحياء جديدة على أطراف المدينة منها أحياء مخططة مثل (المدينة الجديدة والتجزئة

الترابية حي 20 أوت محمد شعباني) وأحياء عفوية (عشوائية) مثل (ميطر وحي سيدي سليمان)، حيث يرجع سبب ظهور هذه الأخيرة الهجرة الكبيرة من الريف إلى مدينة بوسعادة.

أما في سنة 2008: في هذه الفترة استمر نقص الكثافة في الأحياء المركزية للمدينة مثل المدينة القديمة حيث أن الكثافة فيها كانت (330.58 نسمة/هكتار في سنة 1983، لتتناقص وتصل إلى 230.03 نسمة/هكتار سنة 2008)، وكذلك الأحياء الاستعمارية مثل حي بلاطو إذ كانت فيه الكثافة (158.54 نسمة/هكتار في سنة 1983 لتتناقص وتصل إلى 74.12 نسمة/الهكتار سنة 2008)، وهناك أحياء بقيت كثافتها تقريبا ثابتة أي حدث فيها تغيير طفيف مثل حي 19 جوان إذ كانت في الكثافة فيه (111.69 نسمة/هكتار في 1998 لتتناقص وتصل إلى 109.66 نسمة/هكتار في عام 2008)، ومنطقة محمد شعباني (من 106.79 نسمة/هكتار في 1998 لتتناقص وتصل إلى 107.33 نسمة/هكتار في عام 2008)، حي يوم 20 أغسطس (من 135.24 نسمة/هكتار في 1998 لتتناقص وتصل إلى 115.66 نسمة/هكتار في عام 2008).

في المقابل نجد أن النمو السكاني في الأحياء المحيطة بالمدينة تطور بشكل واضح مثل حي سيدي سلمان حيث أن كثافته وصلت إلى (146.63 نسمة/هكتار سنة 1998 لتصل إلى 169.85 نسمة/هكتار سنة 2008) وحي ميطر زادت كثافته من (133.58 نسمة/هكتار سنة 1998 إلى 156.30نسمة/هكتار سنة 2008)

3.3.4- الهجرة:

تعد الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية من أهم العوامل التي ساعدت على ارتفاع معدلات النمو العمراني، ويقصد بالهجرة الداخلية انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة ، بينما الهجرة الخارجية إنتقال السكان من دولة إلى أخرى ولذلك يطلق عليها الهجرة الدولية

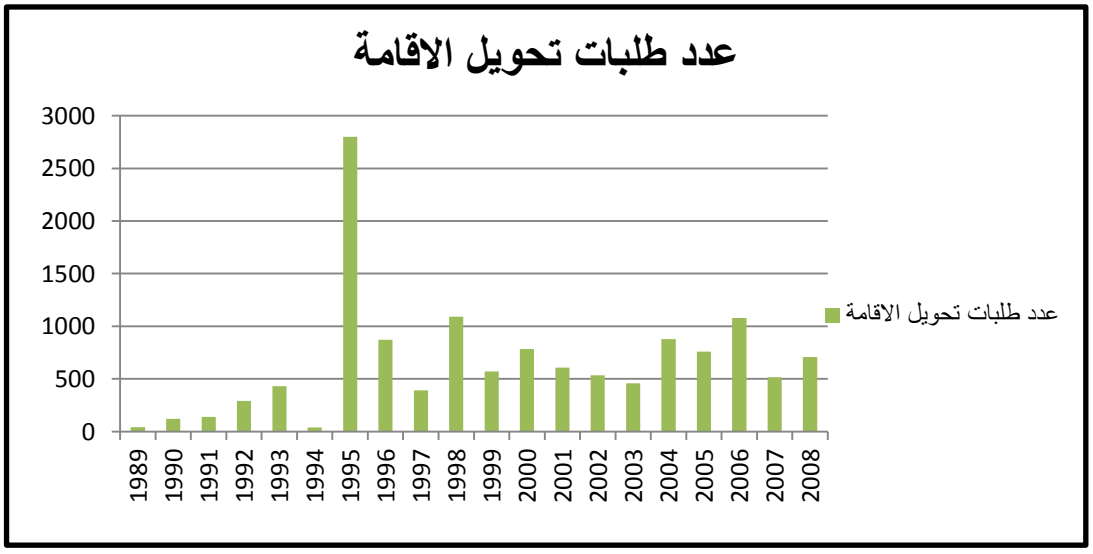

شكل (17.4): تطور عدد طلبات تحويل الإقامة إلى غاية 2008

المصدر: لمخلطي أ ؛ 2009 ، ص92

من خلال هذا الشكل أعلاه يتضح أنه خلال الفترة الممتدة مابين 1989 إلى 1993 كان العدد يتضاعف من عام لآخر , لكن في سنة (1994) تقلص العدد بأقل مما كان عليه سنة(1989) و هذا راجع لتدني الظروف الأمنية التي عاشتها مدينة بوسعادة آنذاك ولإستقرار نفس الظروف في الأرياف، في حين يتضح أنه إبتداءا من سنة 1995 ارتفعت نسبة بدرجة كبيرة لتصل أعلى نسبة (2800شخص) وذلك جراء العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، حيث أن الجانب الأمني لعب دورا أساسيا في تغيير نسبة الهجرة إلى مدينة بوسعادة.

خلاصة

من خلال دراستنا لمدينة بوسعادة وجدنا أنها شهدت توسع سريع خاصة في الآونة الأخيرة أدى إلى استهلاك مجالها الحضري، إذ أن لهذا التوسع العمراني والاستهلاك المفرط للمجال الحضري عوامل عديدة تتحكم فيه متداخلة فيما بينها يصعب حصرها كلها، فتضاريس المدينة الصعبة التي جعلت اتجاه التوسع العمراني فيها محدد ساهم في ساهم في توسع المجال الحضري خاصة المجال الزراعي القريب من محيط المدينة، هذا من جهة ومن جهة أخرى العوامل الديمغرافية التي شهدتها المدينة جعلت الأمر صعبا فيها وذلك جراء الضغط المتزايد على المساحة العقارية مما أدى تشبعها ولم تستطع المدينة إيواء هؤلاء السكان بذلك اجبر السكان على التوطن على أطراف المدن بطريقة عشوائية، إما على أراضي خالية أو على أراضي زراعية، الأمر الذي زاد من تفاقم الوضع القائم في المدينة، ويعد هذا التوسع في المجال الحضري للمدينة احد الأسباب المهمة التي أدت إلى زحف عمران المدينة نحو الأراضي الزراعية في الواحة واستهلاك مجالها الزراعي.

الفصل الخامس

دراسة تحليلية للأراضي الزراعية في الواحة

مقدمة

1.5- موقع وحدود الواحة

2.5- بعض السمات المميزة لمنطقة الدراسة

3.5- تقسيمات داخل الواحة

4.5- تسمية المناطق

5.5- الشوارع المهيكلة

6.5- نمو وتطور العمران في الواحة

7.5- التوسع العمراني واستهلاك المجال الزراعي في الواحة

8.5- أسباب استهلاك المجال الزراعي بالواحة

9.5- السكن

10.5- التجهيزات

11.5- الشبكات

12.5- الآثار الناتجة عن استهلاك العمران العشوائي للأراضي الزراعية في للواحة

مقدمة

شهدت واحة بوسعادة نموا عمرانيا كبيرا في الآونة الأخيرة، وقد صاحب هذا النمو العمراني ضغطا متزايدا على المساحات العقارية، مما مهد إلى توسع واستهلاك كبير للمجال العمراني وعلى حساب أراضيها الزراعية، وقد أدى هذا الاستهلاك المفرط للمجال الحضري إلى تناقص الرقعة الزراعية فيها والى ظهور آثار سلبية أثرت بشكل كبير على البيئة في الواحة والتي تعد هذه الأخيرة بمثابة المتنفس للمدينة، ومن بين هذه المشاكل هو انتشار السكن العشوائي داخلها، إذ يعد هذا الأخير مشكلة خطيرة أدت إلى اختلال في توازنها البيئي والى تدهور مقوماتها الطبيعية والسياحية والتراثية ، لذا سوف نحاول في هذا الفصل إبراز حجم هذه الظاهرة وإلى الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى تناقص الأراضي الزراعية بالواحة وكذلك التطرق إلى الآثار السلبية خاصة منها البيئية المؤثرة على بيئة الواحة.

1.5- موقع وحدود الواحة :

يعد موقع الواحة بالنسبة احد العوامل المهمة التي أدت إلى زحف العمران عليها، وهذا كون أن الواحة تقع على احد محاور واتجاهات توسع المدينة مما أدى إلى استهلاك مجالها الزراعي، حيث نجد أن الواحة تقع في الجهة الشرقية للمدينة، يحدها شرقا "حي محمد شعباني" وغربا "حي المامين" ومن الجنوب "حي الدشرة + القصر"، ومن الشمال " منطقة النشاطات"، والملاحظ أن الواحة سابقا كانت تقع على أطراف المدينة أما الآن فهي تتوسط عدة أحياء كما تم ذكرهم سابقا. **(شكل 1.5)**

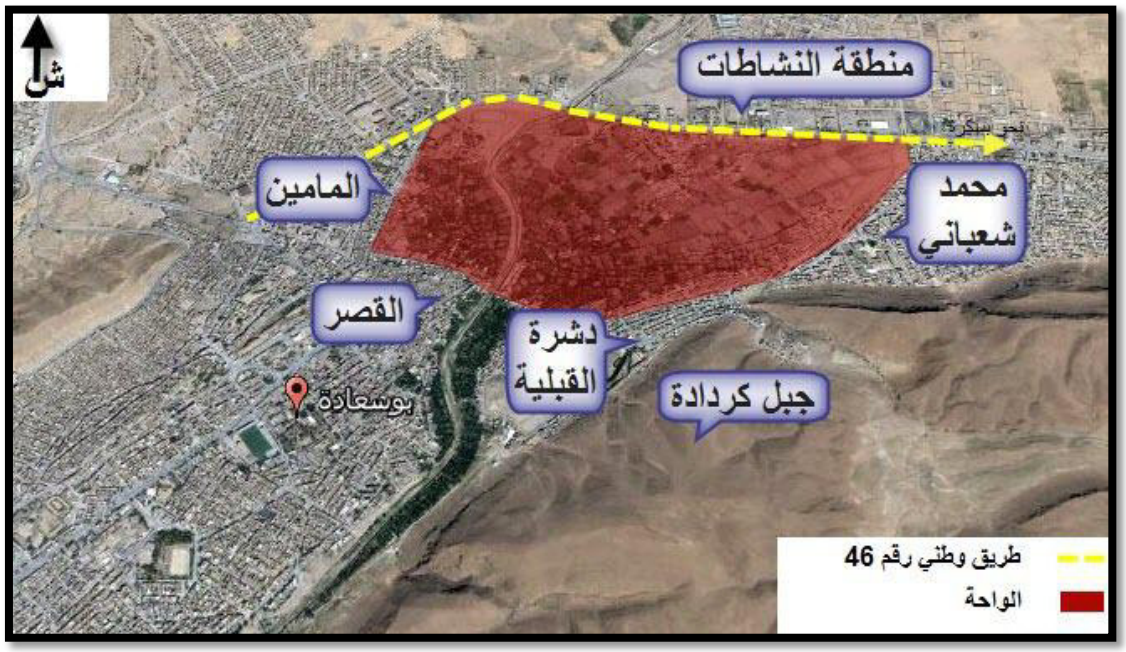

شكل (1.5): حدود الواحة بالنسبة للمدينة

المصدر: Google earth 2015

2.5- بعض السمات المميزة لمنطقة الدراسة

- ❖ التغير في استعمالات الأراضي في الواحة من النشاط الزراعي إلى السكني
- ❖ التفاف عمران المدينة حول الواحة بعدما كانت هذه الأخيرة تقع على أطراف المدينة.
- ❖ غزو السكن العشوائي للواحة وانتشاره السريع على طول الطرق الواقعة على حدود الواحة مع الأحياء المجاورة.
- ❖ هناك تداخل بين النظام الطبيعي والمتمثل في الأراضي الزراعية ونظام عمراني يتمثل في السكن والتجهيزات.
- ❖ تميز السكنات في الواحة بالازدواجية الحضرية أي انه توجد سكنات راقية من نوع "فيلات" وفي المقابل نجد انه توجد سكنات جد متدهورة وهذا ما يخلق نوع من التمايز بين السكنات.
- ❖ تتسم اغلب المباني في الواحة بتدهور حالتها وذلك من حيث المواصفات الإنشائية والصحية والمرافق ومواد البناء والشكل الجمالي، فلا يوجد طابع معماري للمنطقة حيث لا توجد اشتراطات أو محددات للبناء.
- ❖ النسيج العمراني بالمنطقة هو نسيج متشعب متضام وهذا النسيج له العديد من المساوئ المتعلقة بالإضاءة والتهوية، وفي أجزاء أخرى يأخذ النسيج الشكل الشبكي المكدس والمتداخل مما يوضح ارتفاع الكثافة السكانية وتدني الحالة المعيشية.

3.5- تقسيمات البساتين داخل الواحة :

يوجد بالواحة 500 بستان، هذه التقسيمات موجودة قبل الاحتلال الفرنسي. **(شكل 23.5)**

4.5- تسمية المناطق :

- ❖ **الحوا مد** :تقع في الجهة الشمالية الشرقية.
- ❖ **جنان الصفصاف** : في الجهة الشمالية.
- ❖ **القعدة** :في الجهة الشمالية بجوار الجنان الصفصاف.
- ❖ **زقت الغيب** : في الجهة الغربية .
- ❖ **لمهر** : تقع في الجهة الجنوبية للواحة .
- ❖ **عساس** : في الجهة الجنوبية الشرقية .
- ❖ **برينيس** : يقع في الجهة الشمالية بين جنان الصفصاف و القعدة. **(شكل 24.5)**

شكل (2.5): تقسيمات البساتين داخل الواحة

المصدر: URBA, 2005

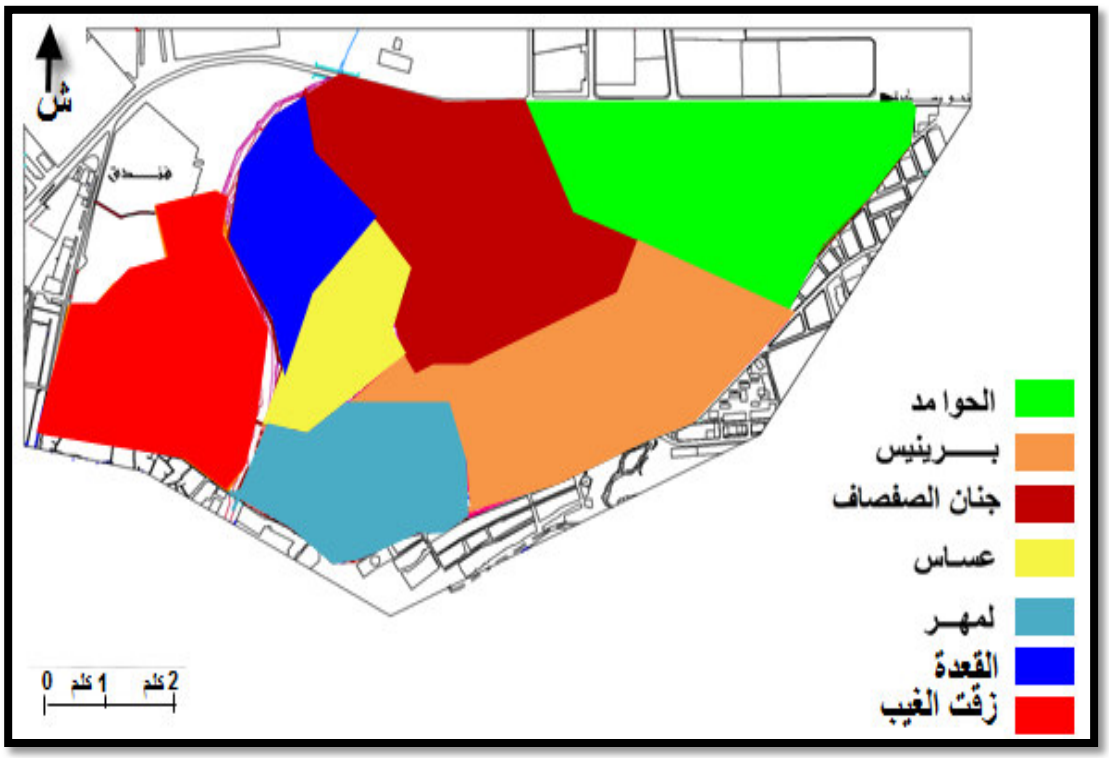

شكل (3.5): تسمية المناطق داخل الواحة

5.5- الشوارع المهيكلة:

تعد الشوارع المهيكلة في الواحة من ابرز السمات التي تتسم بها حيث نجد أن هذه الشوارع تمتاز بالضيق وكثرة الالتواءات أي انه يغلب عليها الطابع الإسلامي القديم، وتعد هذه الشوارع بمثابة حدود للمناطق الموجودة باللواحة، حيث يوجد بالواحة عدة شوارع رئيسية وهي مقسمة كالآتي :

- **في الجهة الشرقية:** يوجد بها ثلاثة شوارع رئيسية ويعود تسميتها إلى الفترة الاستعمارية
- الشارع الرئيسي الأول : **برينيس** ويبلغ طوله حوالي **(صورة 1.5)**
- الشارع الرئيسي الثاني : **صفصاف** وهو المؤدي إلى حي الصفصاف. **(صورة 2.5)**

صورة (1.5) : شارع برينيس

صورة (2.5) : شارع صفصاف

- الشارع الرئيسي الثالث :**الحمايد** وهو المؤدي إلى منطقة الحمايد. **(صورة 3.5)**

❖ **أما في الجهة الغربية:** يوجد بها شارع رئيسي وتتفرع منه عدة شوارع ثانوية

- شارع **(زقاق الغيب)** : **(صورة 4.5)**

أما عرض الشوارع فيتراوح مابين(2.5-3م)

صورة رقم (3.5) : شارع الحمايد

صورة رقم (4.5) : شارع زقت الغيب

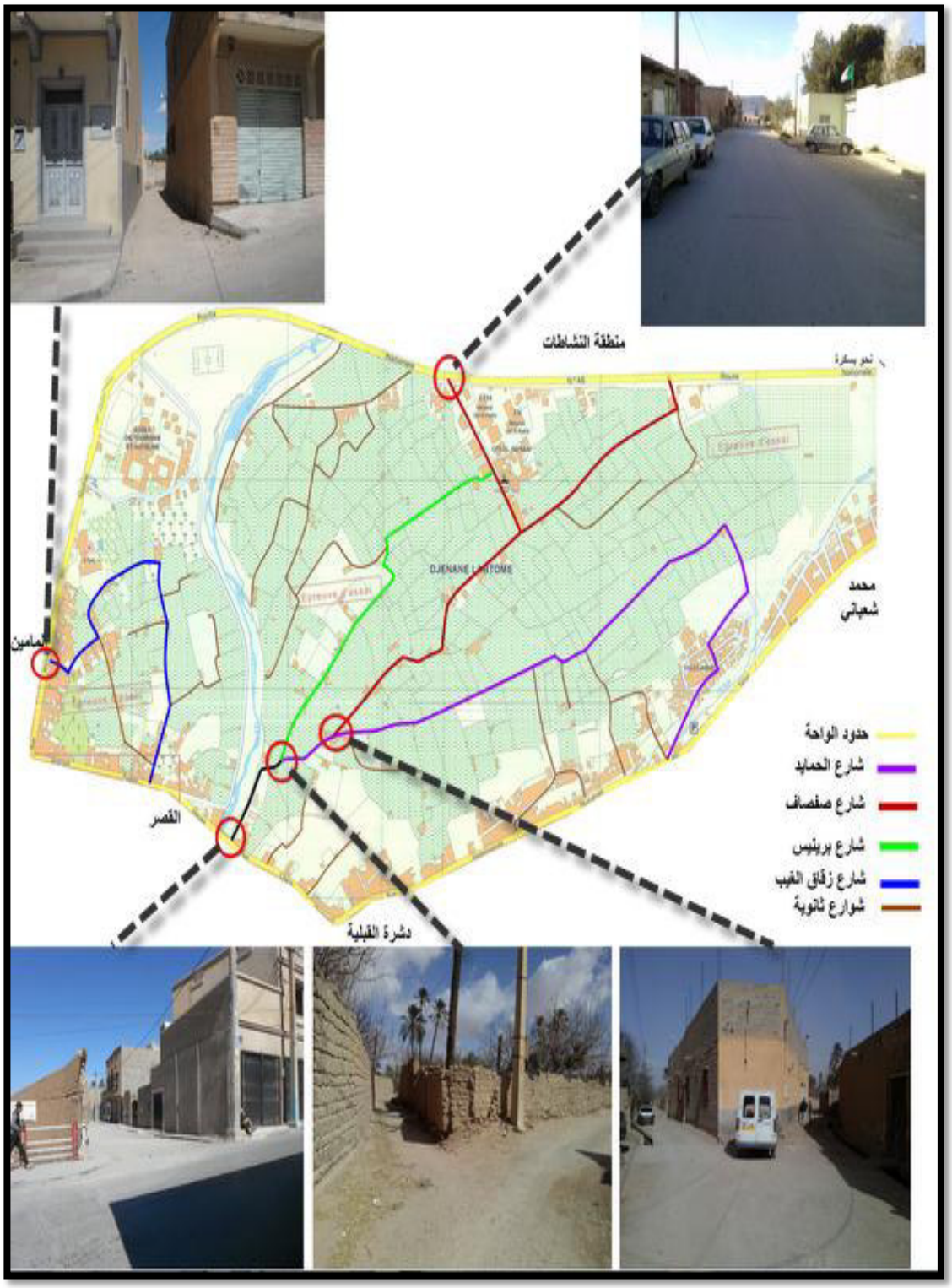

شكل (4.5): مداخل ونقاط تلاقي الشوارع الرئيسية في الواحة

المصدر: INCT 2008

6.5- نمو وتطور العمران في الواحة

إن لدراسة نمو وتوسع واحة بوسعادة يقودنا إلى إلقاء نظرة على تطور مدينة بوسعادة، لأن الواحة تعد الأساس في نمو وتطور المدينة، لذا نرى انه يوجد ارتباط وثيق بين نمو العمران في الواحة و مدينة بوسعادة خاصة أن نمو واحة بوسعادة والقصر قبل الاحتلال يعد بمثابة النواة الأولى لتطور المدينة ككل، وعليه ومن خلال الاستعانة ببعض الصور الجوية سوف نحاول التطرق إلى أهم المراحل التي مر بها توسع العمران في الواحة.

1.6.5- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي :

في أواخر القرن 15 أتى الوليان الصالحان **سيدي ثامر وسيدي سليمان** إلى المنطقة فأعجبوا بها لتوفرها على الماء و الأرض الخصبة، فتم إنشاء بالقرب من الواحة أوّل مسجد بالمنطقة وسمي بمسجد النخلة لكون مواد بنائه متكونة من الأشجار النخيل ، ثم أنشأ القصر(قصر بوسعادة) فكان السكان يعيشون في القصر ويعملون في الواحة ، أي كان اغلب السكان يمارسون النشاط الفلاحي " وكانت الواحة مقسمة إلى 500 بستان وتحتوي على 10.000 نخلة وكانت محاطة بسور لحمايتها ، وقدرت نسبة الواحة آنذاك 3/2 من مساحة المدينة " وهذه البساتين كانت عبارة عن مربعات صغيرة تمتد على طول الوادي بـ: 1 كلم حسب تقرير(le colonel pien). .(Nacib Y; 1986, P292)

2.6.5- مرحلة الاستعمار :

في هذه المرحلة شهدت نقلة نوعية من حيث الاهتمام بالواحة من الجانب السياحي، فبعد الإستلاء على جنان الصفصاف الذي يعود للمقاوم "بشابيرا" وبعدها استولت على منابع الرئيسية للسقي وقامت بتقسيم فترات السقي حسب المساحة، وكانت تجري كل عام مزايدة علانية للفلاحين من أجل الحصول على الماء أي كانت تبيع الفلاحين مياه الوادي، ونظرا لأهمية المدينة من الجانب السياحي تم إنشاء العديد من الفنادق و المرافق الإدارية والتجارية، حيث تم أنشاء فندق القائد في سنة 1929م وتم إنشاء طريق المؤدي إلى **Plateau** الموجود في حي الفرنسي-**Rue Goborient** شارع بسكرة المعروف حاليا بالطريق الوطني رقم (46)، وبقيت الواحة محافظة على طابعها القديم ولم تشهد أي تغير. **(شكل 5.5)**

3.6.5- مرحلة ما بعد الاستقلال - 1970:

بعد الاستقلال كانت الدولة الجزائرية عامة ومدينة بوسعادة خاصة تعاني من اثر الاستعمار، إذ انه في هذه الفترة تم تسجيل جمود كبير في قطاع التعمير والسكن، ومع هذا الجمود وغياب المراقبة من طرف السلطات المحلية بدا انتشار الأحياء الفوضوية في المدينة، وبهذا تم ظهور حي بالقرب من الواحة (حي الدشرة القبلية)، إلا انه لم يؤثر بشكل كبير في استهلاك المجال الزراعي في الواحة، ماعدا شق طريق يؤدي إلى حي الدشرة القبلية وظهور بعض السكنات العشوائية بمحاذاة هذا الطريق. **(شكل 6.5)**

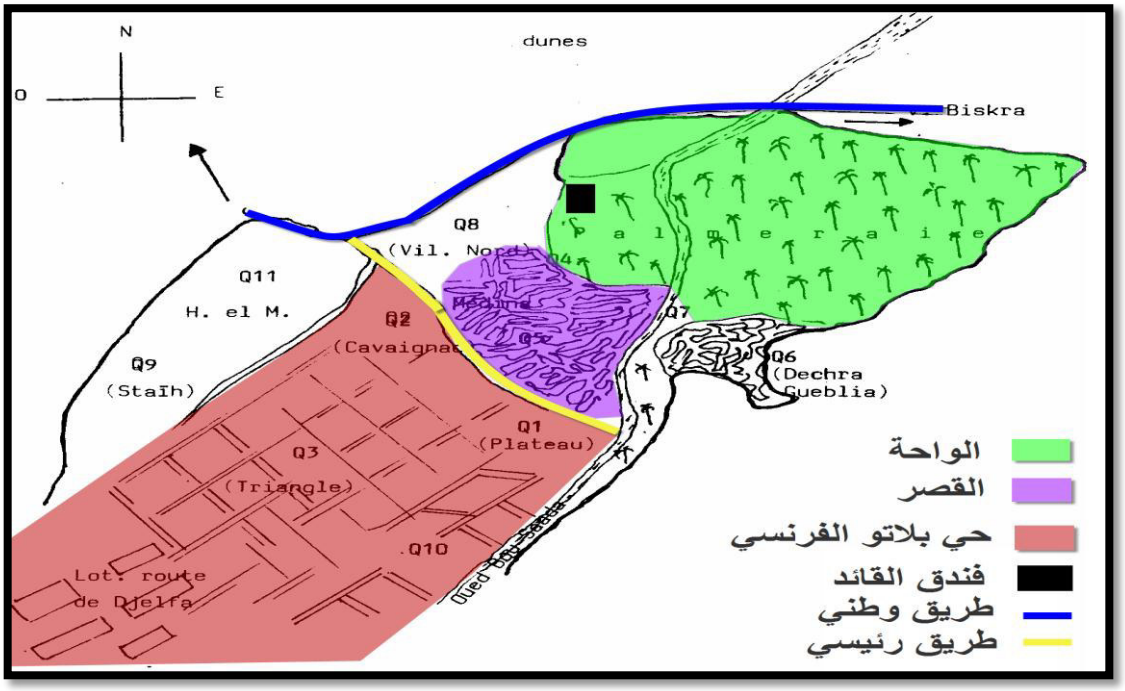

شكل (5.5): التوسع الأولي على الواحة ببناء فندق القائد
المصدر: Nacib. Y, 1986, p303

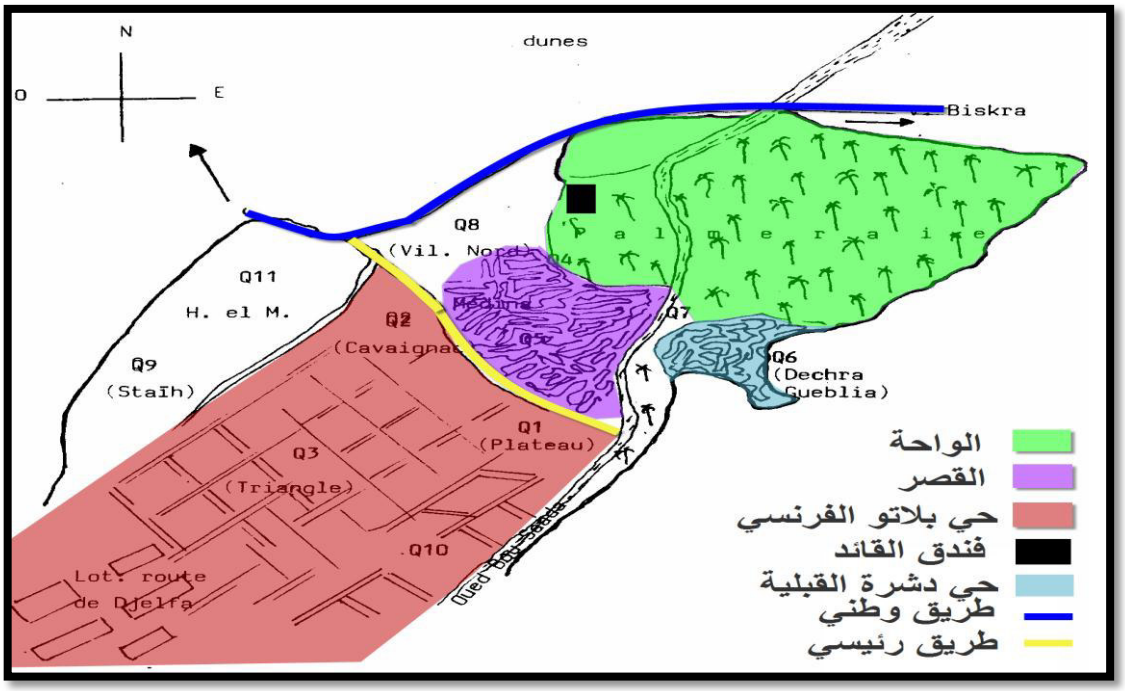

شكل (6.5): ظهور حي الدشرة القبلية العشوائي بجانب الواحة
المصدر: Nacib. Y, 1986, p303

4.6.5- المرحلة مابين 1970-1980 :

في هذه المرحلة شهدت الواحة تحول نوعي وذلك من خلال ظهور حي جديد من الجهة الشرقية للواحة (محمد شعباني)، وظهور منطقة النشاطات في الجهة الشمالية للواحة، و إنشاء معهد للفندقة والسياحة سنة 1971، و إنشاء معهد لتكوين الأساتذة في الجهة الشمالية (جنان الصفصاف)، كما تم تسجيل ظهور عدة سكنات فوضوية على طول الطريق حي الدشرة القبلية و محمد شعباني وحي المامين بعد نفاذ المخزون العقاري للبلدية في ظل غياب التخطيط العقلاني، وبذلك تم حصر الواحة من أربعة جهات بعدما كانت على طرف المدينة.

5.6.5- المرحلة مابين 1980-1990 :

امتازت هذه المرحلة بتزويد الواحة بعنصر جديد ومهم ألا وهو الكهرباء سنة (1981)، الذي شجع نوعا ما على استقطاب الواحة للسكان، بالإضافة إلى بناء مسجد (مالك ابن انس) في الجهة الشمالية الشرقية من الواحة أي جنان صفصاف، كما تم انجاز شبكة الصرف في جنان الصفصاف، لكن لم تشهد توسعات كبيرة في الواحة مثل المرحلة السابقة. (**شكل 7.5**)

6.6.5- المرحلة مابين 1990-2000 :

لم تشهد هذه المرحلة نمو كبيرا بالمقارنة بالمراحل السابقة فكانت أغلب المساكن العشوائية التي بنيت في الجهة الشرقية و الغربية أي في جنان الصفصاف و زقت الغيب وفي الوسط. (**شكل 8.5**)

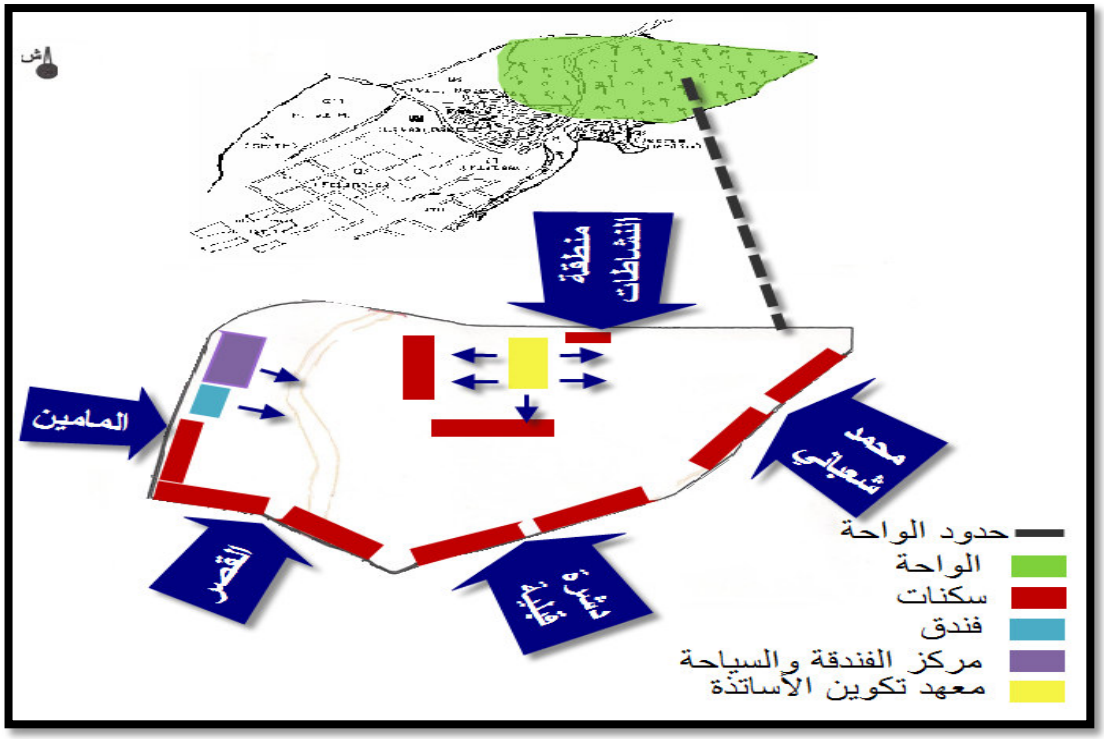

شكل (7.5) : ظهور سكنات عشوائية على طول حدود الواحة مع الأحياء المحيطة

المصدر: URBA, 2005 + Nacib. Y, 1986, p303

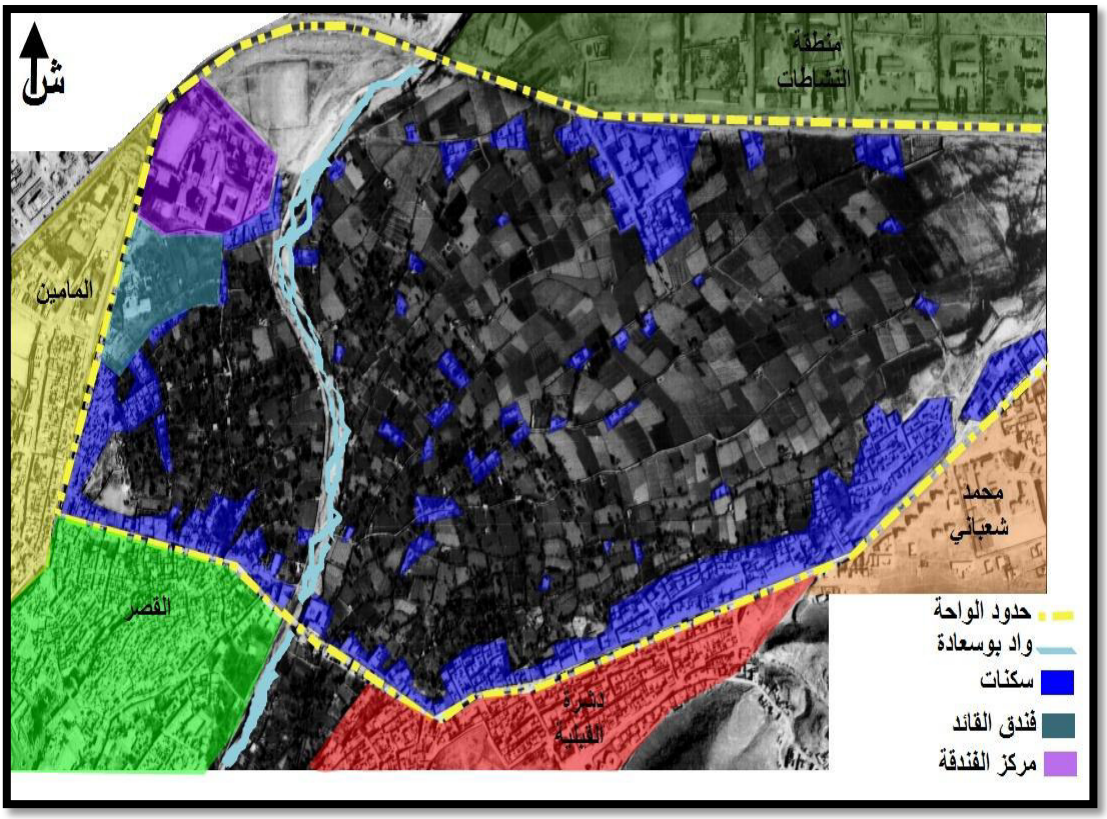

شكل (8.5) : توسع السكن في الواحة إلى غاية 2000

المصدر: INCT, 2000

7.6.5- المرحلة مابين 2000- إلى يومنا هذا :

وهي المرحلة الأكثر خطر منذ نشأة الواحة، حيث شهدت وتيرة نمو سريعة، وتعود أسباب هذا النمو السريع إلى :

- استفادة الفلاحين القدامى و الكبار من مشاريع تنموية (الدعم الفلاحي) وانتقال من الواحة ذات الأراضي الضيقة إلى منطقة فلاحيه أخرى أكثر اتساعا من سابقتها هي (المعذر) وبقاء الفلاحين ذوي الدخل الضعيف .
- استفادة الواحة من عنصر جذب آخر هو الغاز المدينة في الفترة (2006-2007) .
- تدعيم الواحة بشبكة الصرف الصحي جديدة في عام 2006.

7.5- التوسع العمراني واستهلاك المجال الزراعي في الواحة

إن حركة التعمير التي شهدتها الواحة لم تكن خاضعة لقواعد التعمير ولم تحترم فيها التوجيهات المنصوص عليها في مخططات التهيئة والتعمير لذلك كان التوسع العمراني يتم بشكل عشوائي ودون مراقبة وعلى حساب الأراضي الزراعية الموجودة بالواحة.

1.7.5- استهلاك المجال الزراعي من طرف السكن:

تكمن مشكلة السكن في مدينة بوسعادة في انعكاساتها الواضحة على استغلال المجال الحضري والزراعي، حيث يمثل السكن النسبة الأكبر في المشاريع العمرانية التي أنجزت منذ الاستقلال إلى حد يومنا هذا، ورغم انجاز هذه المشاريع السكنية إلا أن هذا المشكل مازال حادا بالمدينة، ولهذا لجأ المواطنين لحلول مؤقتة لمشاكل السكن التي يعيشونها وذلك ببناء سكنات غير مخططة تفتقر إلى معايير السكن الصحي وعلى أراضي زراعية، والملاحظ كذلك أن السلطات المحلية ساهمت في بعض الأحيان في تشجيعهم، وذلك بعدم مراقبة حركة التعمير العشوائية وتصرفت دون اللجوء إلى النصوص التشريعية في هذا المجال، وبذلك استهلك المجال الزراعي في الواحة بطريقة سريعة وفوضوية من طرف السكن العشوائي، ولم نستطع ضبط المساحات التي توسع العمران عليها خلال الفترات السابقة نظرا لعدم وجود متابعة جيدة من طرف المصالح المعنية. إذ انه وحسب الصور الجوية للواحة تم تسجيل 28.65 هكتار اقتلعت لحساب السكن العشوائي.

2.7.5- استهلاك المجال الزراعي من طرف التجهيزات:

رغم أن كل القوانين والنصوص التشريعية نصت على حماية الأراضي الزراعية من التآكل وعدم تغيير وجهتها الزراعية، إلا انه تم تزويد الواحة ببناء بعض التجهيزات السياحية بمساحة قدرت ب 4.57 هكتار، وبناء مسجد بمساحة تقدر ب 500م2، وكذلك تم تزويدها بتجهيزات تعليمية قدرت مساحتها ب 16250م2، وتجهيز امني قدرت مساحته ب 1092م2

8.5- أسباب استهلاك المجال الزراعي بالواحة

تتباين أسباب استهلاك المجال الزراعي من مدينة إلى أخرى، لذلك فانه تم تحديد جملة من الأسباب في بحثنا هذا التي نرى بأنها أدت إلى استهلاك المجال الزراعي بالواحة، وقد تم تقسيمها إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة وهي كالتالي:

1.8.5-أسباب مباشرة:

- **ضعف تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالمحافظة على الأراضي الزراعية**

تمثل التشريعات والقوانين الأداة الرئيسية في تنظيم العلاقات المختلفة في المجتمع سواء بين الأفراد وبعضهم، أو بينهم وبين الأجهزة المختلفة أو بينهم وبين الدولة، حيث أن المتصفح للتشريع الخاصّ بالعقار والعمران يجد العديد من النصوص القانونية والمراسيم والأوامر التي أكدت على وجوب المحافظة على الأراضي الزراعية وعدم تغيير وجهتها خصوصا بعدما لاحظت السلطات ظاهرة تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق عمرانية،

وهذا ما جعل السلطات تقوم بإصدار مجموعة من النصوص القانونية وتعليمات تهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية، وعلى رأسها قانون التوجيه العقاري 90-25 الذي أكد على حماية الأراضي الفلاحية الخصبة والخصبة جدا وذلك بمنع تحويلها إلى أراضي عمرانية إلا بموجب قانون، وكذا من خلال القوانين المتعلقة بالتهيئة والتعمير كقانون 90-25 الذي منع البناء على الأراضي الزراعية إلا بشروط حددها وهذا بعد استشارة الوصاية المكلفة بالفلاحة، " فإهمال العقار الزراعي يؤدي إلى الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، ومن ثم توسيع في النسيج العمراني المرتكز أساسا على فكرة استهلاك المجال " (بن معمر ر ؛ 2014 ، ص44)

❖ **قانون 90-25 المؤرخ في 18نوفمبر 1990م والمتضمن للتوجيه العقاري:**

جاء هذا القانون ليؤكد على أنّ إهمال الأراضي الفلاحية و عدم استغلالها إخلال بواجب وطني يحتم على السلطات الوصية التدخّل لاتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة ضدّ المتخلين عن أداء هذا الواجب.

حيث نص قانون التوجيه العقاري في الفقرة الأولى من **المادة 55** " تنجز المعاملات العقارية التي تنصب على الأراضي الفلاحية في شكل عقود رسمية ويجب أن تلحق هذه المعاملات ضررا بقابلية الأراضي للاستثمار ولا تؤدي إلى تغيير وجهتها الفلاحية " (بن معمر ر ؛ 2014 ، ص44)

كما نصّت **المادة 48** على ما يلي:

"يشكّل عدم استثمار الأراضي الفلاحية فعلا تعسفيا في استعمال الحق نظرا للأهمية الاقتصادية و الوظيفية و الاجتماعية المنوطة بهذه الأراضي"

كما نصّت **المادة 51** من هذا القانون على الإجراءات المتّخذة ضدّ من يتسبّب في إهمال الأرض وعدم استثمارها حيث تقوم هيئة عمومية مخوّلة لهذا العرض باستثمار الأرض على نفقة المالك أو تقوم بتأجيرها أو بيعها إذا اقتضى الأمر. و هذا لضمان حسن استغلال الأراضي و حمايتها ضدّ كل أشكال التسيّب والإهمال، ومن جهة أخرى فإنّ قانون التوجيه العقاري 90-25 ركز في كثير من مواده على حماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني و ذلك بمنع البناء فوق الأراضي الفلاحية إلاّ في حدود ما تسمح به القوانين المتعلّقة بالتعمير حيث نصّت **المادة 34** من هذا القانون على ما يلي:

"لا يمكن إنجاز أية منشأة أساسية أو بنايات داخل المستثمرات الفلاحية الواقعة في أراض خصبة طبقا **(للمادة 33)** إلاّ بعد الحصول على رخصة صريحة تسلّم حسب الأشكال و الشروط التي تحدّدها الأحكام التشريعية المتعلّقة بالتعمير وحق البناء"

أمّا **المادة 36** من قانون التوجيه العقاري فقد نصّت على منع تحويل الأراضي الفلاحية إلى أراضي قابلة للتعمير إلاّ في حالات الضرورة القصوى و بالشروط والقيود المحدّدة قانونا . حيث جاء فيها ما يلي:

"القانون هو الذي يرخّص بتحويل أي أرض فلاحية خصبة جدا أو خصبة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير .. و يحدد القانون القيود التقنية و المالية التي يجب أن ترافق إنجاز عملية التحويل حتما و تحدد كيفيات التحويل و إجراءاته عن طريق التنظيم طبقا للتشريع المعمول به في الإطار نفسه و في الأصناف الأخرى

❖ تعليمة رئيس الدولة:

اصدر رئيس الدولة تعليمة رئاسية رقم 05 المؤرّخة في 14 أوت 1995 "نصت على إنشاء جهاز مراقبة للتأكد من الاحترام الكامل للقوانين في مجال الحفاظ على الأراضي الزراعية والغابية مع إخطار السلطات القضائية بكل تجاوز أو مخالفة تتم ملاحظتها"(بن معمر ر ؛ 2014 ، ص46)

وتأكيدا على هذه التعليمة صدرت تعليمات كل من رئيس الحكومة ووزير الفلاحة

❖ تعليمة رئيس الحكومة:

اصدر رئيس الحكومة تعليمة حكومية رقم 042 المؤرخة في 13جويلية 1996، "طلب فيها من خلال هذه التعليمة من السلطات الإدارية اللجوء إلى القضاء الاستعجالي قصد إصدار أمر بتوقيف الأشغال، كما أكد رئيس الحكومة على السلطات المحلية وعلى رأسها الوالي اتخاذ كل التدابير للتصدي إلى كل الأعمال التي من شانها أن تؤدي إلى تبديد الأراضي الزراعية، وعلى كل وزير في إطار اختصاصاته اتخاذ الإجراءات الملائمة للحفاظ على الأراضي ذات الطابع الفلاحي"(بن معمر ر ؛ 2014 ، ص46-47)

❖ تعليمة وزير الفلاحة والصيد البحري"

تطبيقا لأوامر وتوجيهات التعليمة الرئاسية، اصدر وزير الفلاحة والصيد البحري تعليمة وزارية رقم 000152 المؤرخة في 30 مارس 1996 والتي مفادها " أن حماية الأراضي الفلاحية ضد كل الاعتداءات التي تهدف إلى تغيير طبيعتها، تشكل الانشغال الدائم الذي يتطلب اليقظة من كل الأطراف من اجل حماية القدرات الإنتاجية الفلاحية" (بن معمر ر ؛ 2014 ، ص47)

❖ قانون 90-29 المؤرخ في 01ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم:

إذا كان الهدف الرئيسي من سن القوانين السالفة الذكر هو الحفاظ على الأراضي الزراعية و حمايتها من التوسع العمراني العشوائي فان أدوات التهيئة العمرانية المنبثقة عنها جاءت لتجسيد تلك الأهداف ميدانيا، و هو ما عبّرت عنه صراحة **المادة 66** من القانون رقم 25 المؤرّخ في 18 نوفمبر 1990 م و التي نصّت على ما يلي:

" تحدد أدوات التهيئة قوام الأراضي العامرة و القابلة للتعمير ويجب أن تعبّر الأدوات المذكورة على استعمال الأراضي استعمالا راشدا وكثيفا في إطار المحافظة على الأراضي الفلاحية..."

-كما نصّت **المادة 48** من القانون 90-29 المؤرّخ في 01 ديسمبر 1990 م المتعلّق بالتهيئة والتعمير على منع البناء فوق الأراضي الفلاحية إلاّ للضرورة القصوى و على شرط أن يكون التعمير ضمن مخطط استعمال الأرض (POS)حيث جاء فيها ما يلي :

" تنحصر حقوق البناء بالأراضي ذات المردود الفلاحي العالي أو الجيد كما يحددها

التشريع الساري المفعول في البناءات الضرورية للاستعمال الفلاحي و البناءات ذات المنفعة العمومية و يجب في جميع الأحوال أن تندرج ضمن مخطط استعمال الأراضي"

أمّا **المادة 49** من هذا القانون فقد اشترطت الحصول ترخيص من وزارة الفلاحة في حالة غياب مخطط استعمال الأرض.

و لكن رغم وجود المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير(PDAU) و التي تحدد بوضوح القطاعات القابلة للتعمير و القطاعات التي يمنع البناء فوقها و رغم وجود مخططات استعمال الأرض (POS) التي توضح كيفية استعمال كل قطاع ، فإنّ التجسيد الميداني لهذه المخططات يعدّ ضعيفا للغاية إمّا لنقص كفاءة السلطات البلدية و جهلها بقوانين التهيئة العمرانية وأدواتها أو لضيق نظرتها و استخفافها بهذه المخططات نتيجة لنقص الوعي و طغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة في غياب أجهزة الردع للمخالفين لهذه النصوص القانونية.

من خلال قراءتنا لمجموعة من القوانين التي أصدرها المشرع الجزائري فيما يخص حماية الأراضي الزراعية وعلى رأسها القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير وقانون التوجيه العقاري وما تلاه من نصوص قانونية وتعليمة كل من رئيس الدولة سنة 1995 ورئيس الحكومة سنة 1996 ووزير الفلاحة سنة 1999، ومع ذلك لم يتوقف التعدي على هذه الأراضي، حيث تبين لنا أن مشكل تآكل العقار الفلاحي من طرف التوسع العمراني العشوائي لا يرتبط بغياب النصوص القانونية بل في عدم تطبيق هذه القوانين في الميدان ومخالفة نصوصها الصريحة ومناقضة التوجيهات الواردة في المخططات العمرانية ليس من طرف المواطنين فحسب بل حتى من قبل السلطات المحلية نتيجة لغياب أجهزة الرقابة وسلطة الردع رغم أن هذه القوانين خولت هذه السلطات لكثير من الهيئات كمصالح البناء والتعمير وشرطة العمران والمصالح البيئية...الخ، إذ يتطلب الأمر ترسيخ ثقافة الحفاظ على الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء لدى المواطنين والسلطات المحلية بوجه الخصوص.

عوامل عمرانية (النمو العشوائي):

يحدث أحيانا أن يخرج تشكيل نسيج المدن ونموها عن الإطار التنظيمي المقترح، ويرجع ذلك إلى تعرض المدينة لبعض الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية فيتجه النمو العمراني المخطط إلى نمو عشوائي، حيث نجد أن الواحة تعرضت لاجتياح كبير من طرف السكن العشوائي مما أدى إلى استهلاك مجال كبير من أراضيها الزراعية، ويعد النمو العشوائي للسكن على الواحة

صورة (5.5): الانتشار العشوائي للسكن

العنصر الأبرز لتناقص الأراضي الزراعية بالواحة وتدهور حالتها البيئية.

المشاريع التنموية المنجزة من طرف الدولة:

أدى إنشاء بعض المنشآت الخاصة بالتعليم وبالسياحة وغيرها، وربط السكنات الموجودة في الواحة بمختلف الشبكات (كهرباء، غاز، صرف صحي) إلى تغيرات كبيرة في طابع الواحة فوجود مثل هذه المنشآت يساعد على استقطاب السكان إليها، فبعد أن كانت عبارة عن أراضي زراعية يقتات منها سكان المدينة بدأت تمتلئ بالسكنات العشوائية.

الطبيعة الملكية العقارية للواحة :

تعد طبيعة الملكية العقارية للواحة اغلبها للخواص، وهذا ما ساعد بشكل كبير على تبديد المجال الزراعي داخل الواحة بطريقة جد مسرفة، حيث أن الملكية العقارية الخاصة تعتبر احد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استهلاك الأراضي الزراعية في الواحة وذلك بقيام ملاك الأراضي الزراعية بتقسيمها على شكل تجزئات ترابية ومن ثم بيعها للسكان الذين يعد اغلبهم من المهاجرين إلى الواحة من المناطق الأخرى القريبة من المدينة **شكل (9.5)**.

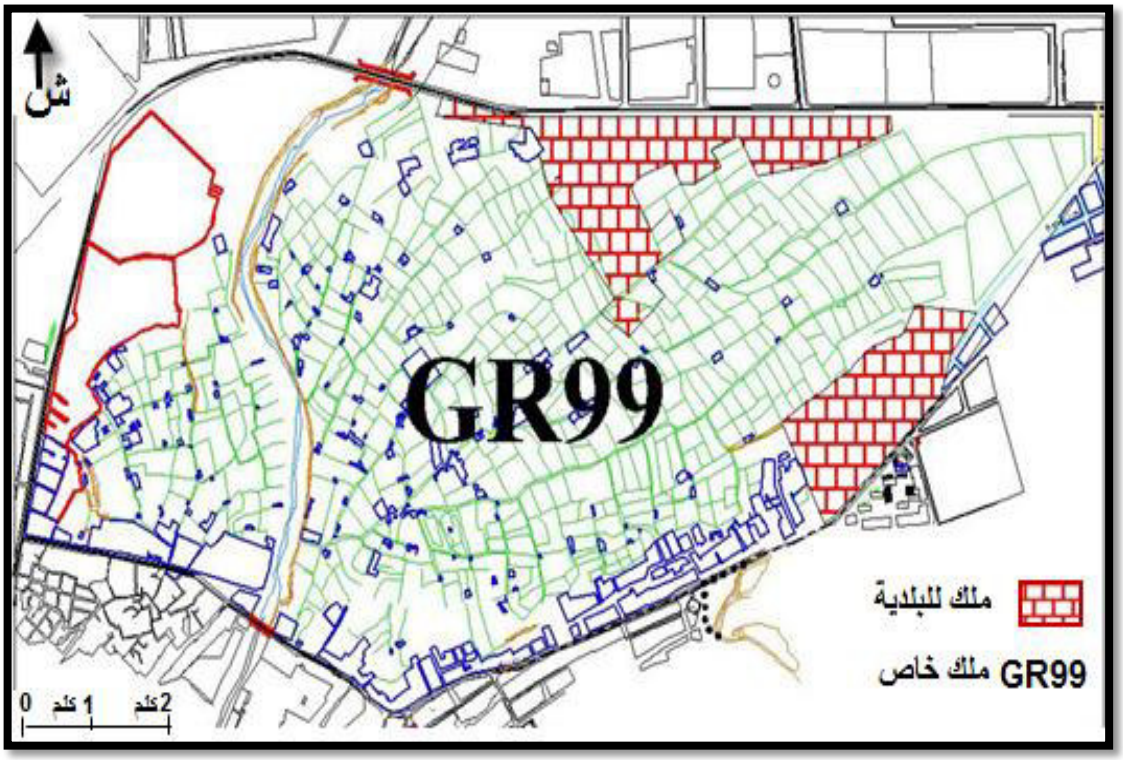

شكل (9.5) : طبيعة الملكية العقارية
المصدر: URBA, 2005

القرب من شبكة الطرق:

تلعب شبكة الطرق دورا ايجابيا نحو جذب السكان، إذ لا يمكن للمدينة أن تتفاعل مع بعضها البعض من دون شبكة طرق ويصبح من الصعب تأدية وظائف الاستعمالات الأخرى داخل المدن، إذ أن العلاقة بين شبكات الطرق وبين التجمعات الحضرية وثيقة وحساسة، حيث نجد انه في منطقة الدراسة يمر بها الطريق الوطني رقم (46) الرابط بين مدينة بوسعادة ومدينة بسكرة، الذي كان له الأثر الكبير في انتشار السكن على طول هذا الطريق واقتطاع جزء كبير من مساحة الأراضي الزراعية بالواحة، والملاحظ بالنسبة للمار من هذا الطريق انه لا توجد ارض زراعية بالمنطقة بل يوجد حي سكني وذلك من خلال غلق كل المنافذ على طول الطريق واستغلالها لأغراض سكنية وتجارية، أما بالنسبة للطرق الثانوية فنجد الطريق المؤدي إلى حي الدشرة القبلية وحي محمد شعباني، والذي بدوره تنتشر به السكنات على طول الطريق، كذلك نفس الأمر بالنسبة للطريق الثانوي المؤدي من حي المامين إلى المعذر. **(شكل 10.5)**

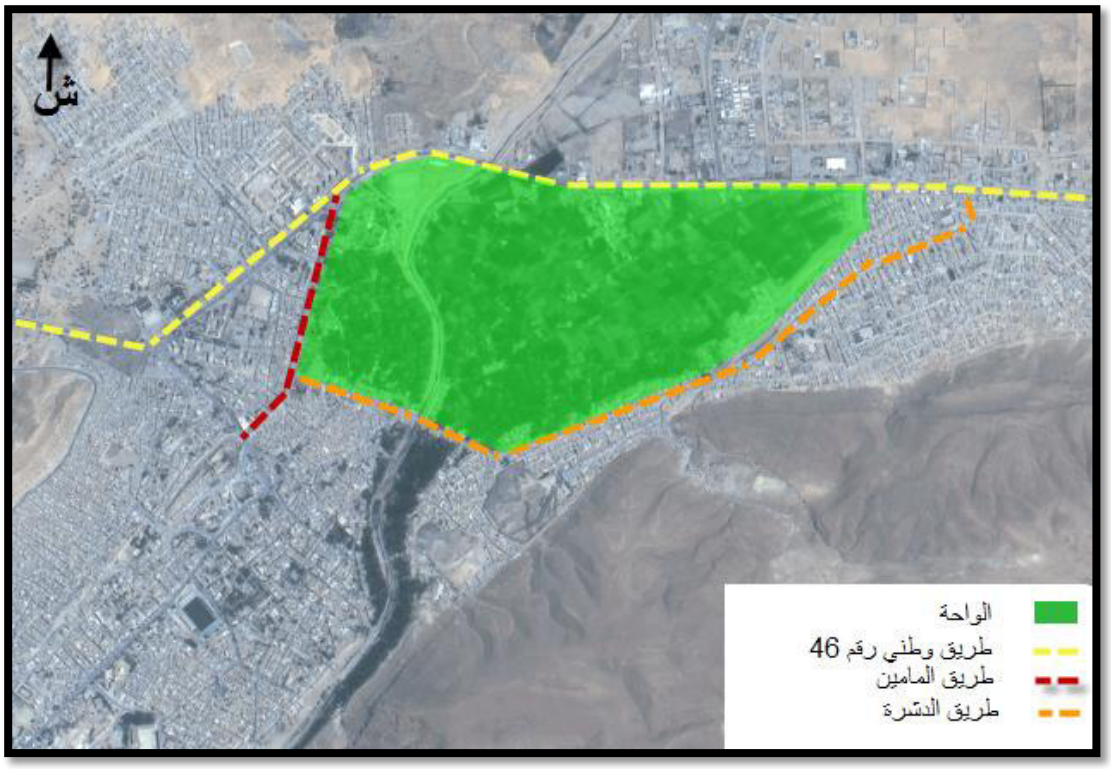

شكل (10.5): الطرق المحيطة بالواحة

المصدر: INCT, 2012

القرب من مركز المدينة وسهولة الوصول:

يساهم القرب من مركز المدينة في ربط الواحة مع حدودها الحالية و بالتالي سوف يساهم في توسع شبكة الطرق فضلا على انه يساهم في عملية التجانس الحضري بين المناطق السكنية في الواحة والمناطق السكنية

القريبة منها، وكذلك سهولة الوصول إلى الخدمات التي تعد عاملا مهما في استقطاب السكان إليها، حيث انه كلما كانت المنطقة قريبة من مركز المدينة كانت سهولة الوصول إليها أفضل على الرغم من أن مسالة القرب والبعد قد أصبحت نسبية في حالة توفر شبكات طرق ووسائل نقل حديثة وسريعة، لان هناك عوامل أخرى أصبحت مسألة سهولة الوصول تتأثر بها بصورة اكبر وهي الوقت. **(شكل 11.5)**

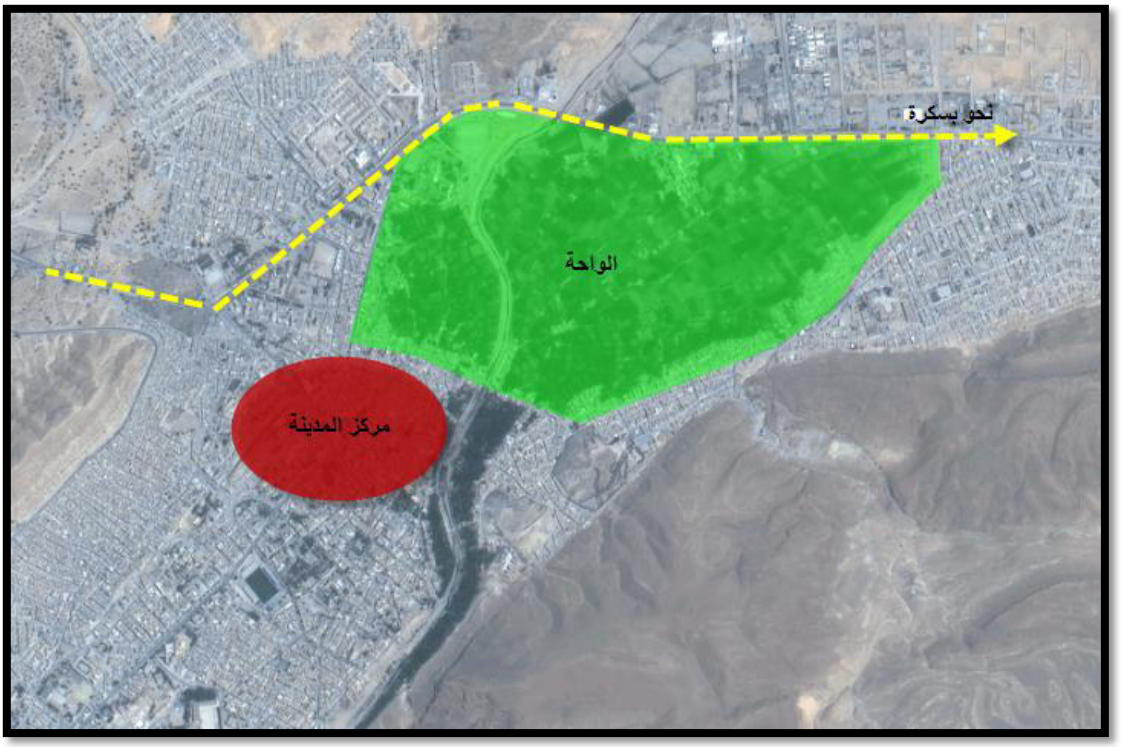

شكل (11.5): قرب الواحة من مركز المدينة
المصدر: INCT, 2012

أسعار الأراضي:

إن اختلاف المدى بين أعلي الأسعار وأقلها ، يتأثر بكثير من المتغيرات المحلية إلا أنه لوحظ أنه توجد على الأقل أنماط سائدة في كل المدن منها أن أسعار الأراضي تصل لأعلى مستوى في مركز المدينة ثم تنخفض من المركز في إتجاه الأطراف حيث " تعد الأراضي التي تقع في نطاق وداخل المناطق العمرانية ذات قيمة اقتصادية عالية بالمقارنة بباقي الأراضي، وذلك بسبب ما تنطوي عليه من تحقيق دخل بعد تعميرها والاستفادة من الخدمات والمرافق المتوفرة بشكل رسمي" (الشاطر ع ؛ 2009 ، ص149) وترتبط كذلك قيمة أسعار الأراضي بين مركز المدينة وأطرافها في أن مركز المدينة أكثر الأجزاء التي يسهل الوصول إليها بكل وسائل الإنتقال والمواصلات ومن أجل ذلك فإن التنافس على شغل الأراضي فيه يكون كبيرا جدا مما يرفع بالسعر إلى الحد الأقصى.

غياب حواجز على محاور التوسع:

تحدث ظاهرة اندماج بالمناطق القائمة بالمدن وخاصة على أطرفها، وذلك نتيجة لعدم وجود موانع طبيعية بين المناطق الحضرية وبين المستقرات أو المجتمعات التي تقع على خطوط ومحاور التنمية العمرانية المفترضة للمدينة، وقد يحدث انصهار بين المناطق الحضرية والمجتمعات على المستوى الاجتماعي، مما ينتج عنها ظاهرة تدهور وانحدار لتلك المناطق ، والتي قد تنتقل إلى باقي أجزاء المدينة، وقد يحدث تغيرا في البيئة العمرانية لتلك المناطق إذا لم يحافظ على وجود موانع طبيعية بينها وبين تلك المستقرات أو المستوطنات الواقعة على أطراف المدينة. (الشاطر ع ؛ 2009 ، ص148) والملاحظ أن واحة بوسعادة تقع في مكان مميز وذلك من خلال توسطها لمجموعة من الأحياء (حي الدشرة القبلية، القصر، المامين، وحي محمد شعباني) حيث انه لا يفصلها عن هذه الأحياء أي موانع طبيعية أو صناعية وهذا ما سهل من تمدد هذه الأحياء إليها واندماجها مع هذه الأحياء المجاورة.

عوامل اجتماعية (الهجرة)

إن النزوح الريفي و الهجرة الكثيفة نحو المدينة من المناطق المحيطة بها، أدى إلى ضغط متزايد على المساحة العقارية فاق قدرات المدينة التي لم تستطع تأمين متطلبات القادمين فأقاموا وحدات سكنية بدون ترخيص و بدون عقد ملكية فقد تمت عملية الإنجاز بوتيرة سريعة و في مدة قصيرة وفق مسار لا قانوني، هذا النمط من السكن يمتاز بكثافة سكانية عالية و غياب الشكل العمراني و اختناق النسيج الحضري، مما أدى إلى توسع المجال الحضري، وقد كان هذا التوسع إما على حساب الأراضي الشاغرة الواقعة على أطراف المدينة أو على حساب الأراضي الزراعية بالواحة، كل هذا يتم دون معايير تخطيطية و لا مواصفات عامة مما يجعل الوحدات السكنية تنمو وتتطور بشكل يصعب معالجته.

2.8.5- أسباب غير مباشرة:

نقص للوعي البيئي:

إن نقص الوعي بأهمية الأراضي الزراعية من الناحية البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان والمدينة سواء على مستوى السلطات المحلية أو من طرف المواطنين، أحد الأسباب المهمة والغير ظاهرة لتناقص وتدهور الأراضي الزراعية في الواحة، وذلك عن طريق تحويل طبيعة الوظيفة القائمة عليها هذه الأراضي من الزراعة إلى السكن، وهذا ما أدى انتشار السكن بطريقة عشوائية وبعيدا عن مراقبة السلطات المحلية.

تناقص مياه السقي

إن مياه السقي التي يعتمدها المزارعين في الواحة هي في تناقص مستمر، حيث أصبحت لا تكفي لتلبية متطلبات المزارعين وهذا ما اثر سلبا على تراجع المنتوج الفلاحي، مما دفع بالفلاحين بهجرة أراضيهم وتركها إما أراضي بور أو تقسيمها على شكل تجزئات ترابية وبيعها بدون رخص، الأمر الذي شجع على انتشار السكن العشوائي بطريقة سريعة جدا وإلى تناقص الأراضي الصالحة للزراعة بالواحة.

ضعف التنسيق بين السلطات المحلية بالمنطقة لمراقبة حركة التعمير السريعة

9.5- السكن:

1.9.5- خصائصه:

السكن هو الخلية الأساسية للعمران والاستقرار وهو الذي يحدد المظهر العام للمدينة، ويساهم في توفير الراحة للإنسان، لهذا يحرص الإنسان على بناء مساكن توفر لهم شروط الراحة والسكينة والطمأنينة، يتميز السكن بخصائص تتغير زمانيا ومكانيا حسب تغير الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، وللسكن في الواحة خصائص تميزه عن السكن في مناطق أخرى

1.1.9.5- الحجم:

حسب الدراسة الإحصائية لمنطقة الدراسة وجدنا انه بلغ عدد السكنات في الواحة حوالي 1033 سكن منها 97 سكن في طور الانجاز و 25 سكن قديم (مبني بالطوب) موزعين بطريقة عشوائية داخل وعلى أطراف الواحة.

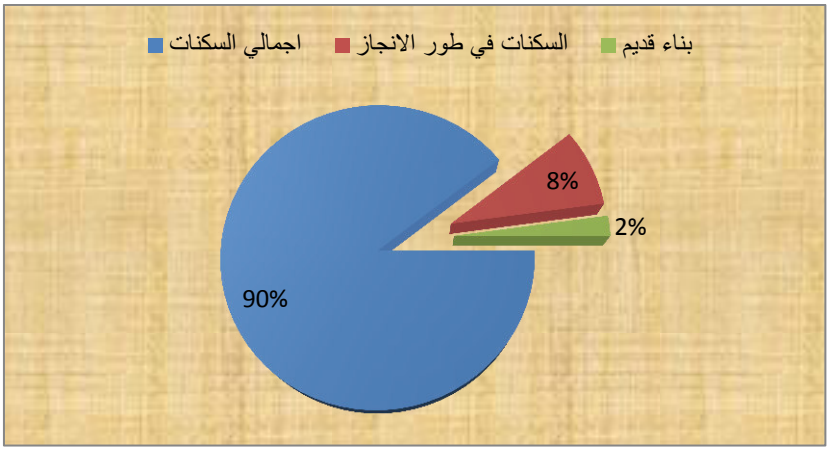

شكل (12.5) : نسبة السكن في طور الانجاز والسكن القديم من إجمالي السكنات

2.1.9.5- نمط ومادة البناء:

من الخصائص المميزة للمساكن الموجودة في الواحة كونها ذات نمط فردي، أما فيما يخص نمط مواد البناء فنجد نمطين من البناء هما كالآتي:

أ- النمط التقليدي :

وهو نمط سكني قديم يتميز بمواد بناء محلية متمثلة في (الطوب، والأسقف مدعمة بهياكل خشبية) مستوحاة من ثقافة وتقاليد السكان، وهذا النمط من السكن نفسه الموجود في القصر، لكن بنسب قليلة جدا. **(صورة 6.5)**

صورة (6.5): نمط بناء تقليدي

ب- النمط الحديث :

وهو النوع السائد إذ يستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع المساكن، ويعد سكن حديث لأن مواد بنائه حديثة متكونة من الاسمنت المسلح، وتعد هذه السكنات موزعة بشكل عشوائي في الواحة، إذ نجد أن اغلب هذه السكنات ممتدة على طول الطرق التي تحد الواحة. **(صورة 7.5)**

صورة (7.5): نمط بناء حديث

3.1.9.5- حالة السكنات:

تعد حالة اغلب السكنات الموجودة في الواحة متدهورة، وهذا ما يعكس عموما الوضعية الاقتصادية المزرية التي يعيشها اغلب سكان الواحة، والملاحظ كذلك في الواحة انه يوجد بعض السكنات ذات طراز معماري جيد جدا (فيلات) ولكن بنسب قليلة، وهذا خلق نوع من التفاوت في السكنات. **(صورة 8.5، 9.5، 10.5، 11.5)**

صورة (8.5): بناء في طور الانجاز

صورة (9.5): بناء في حالة متدهورة

صورة(10.5): بناء في حالة متوسطة

صورة (11.5): بناء في حالة جيدة

4.1.9.5- المساحة:

حسب الدراسة الميدانية للمنطقة وجدنا أن مساحة السكنات في التجمعات السكنية في الواحة تتراوح ما بين 60 م2 إلى 300 م2، أما مساحة السكنات في المزارع فتتراوح مابين 250 م2 إلى 400 م2

2.9.5- بعض مؤشرات السكن العشوائي في الواحة

يفيد إبراز مؤشرات ظاهرة السكن العشوائي في تحديد ملامح هذه الظاهرة في الواحة، لذا يمكن إدراج أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

أ- المهنة والدخل:

"إن المجتمع العشوائي هو وليد ظروف اقتصادية متدنية ساعدت على ظهوره لذلك هناك علاقة وثيقة بين حالة الفقر والوضع السكني، إذ أن انخفاض مستوى سكن الأسرة هو انعكاس لمستوى دخلها، ولذلك يمكن تحديد الأسرة الفقيرة من خلال النظر إلى موقع سكنها أو مظهره أو محتوياته أو خصائصه الأخرى" (الغريباوي ر ؛2012 ، ص181)، ومن البديهي أن الأسرة الفقيرة التي لا تتحمل أعباء نفقات أفرادها فإنها تصبح غير قادرة على توفير مسكن ملائم لها، فهي إما أن تسكن مع اسر أخرى أو تستعين بما توفره الدولة من سكن

سواء بشكل مجاني أو أجور منخفضة وإذا حرمت من هذا كله تضطر للسكن على أطراف المدينة وبشكل عشوائي، لذا يمكن القول أن معظم المتجاوزين على الأراضي الزراعية في الواحة هم من ذوي الدخل المحدود، إذ تبين من استمارة المقابلة التي أجريت مع سكان المنطقة أن (16.66%) منهم يبلغ مستوى دخلهم اقل من (10000دج)، وأن (58.33%) منهم يتراوح مستوى دخلهم ما بين (10000دج – 20000دج)، أما الباقي فقد تجاوز دخلهم (20000دج).

ب- حجم الأسرة:

نتيجة لانخفاض المستوى الاقتصادي لأغلب سكان الواحة، فضلا عن طبيعة الحياة الاجتماعية لهذه المنطقة فان حجم الأسرة مرتفع، حيث نجد أن اغلب الأسر تتكون من 07 إلى 10 أفراد/المسكن وهو رقم مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني.

ج- الكثافة السكنية:

تعد الكثافة السكنية في التجمعات الموجودة في الواحة احد أهم مؤشرات السكن العشوائي ، حيث نجد أن هذه التجمعات تمتاز بكثافة سكنية عالية، وهذا ما يعكس الوضع السكني الغير مريح لسكان هذه التجمعات العشوائية.

د- المؤشرات العمرانية:

- إن اغلب التجاوزات السكنية على الأراضي الزراعية في الواحة لا تخضع للشروط الصحية والهندسية، بحيث أصبحت تشكل مظهرا لا يتلاءم مع جمالية المظهر العام للبيئة في الواحة.
- المستوى العام للمباني متدني ومخالف لقوانين واشتراطات البناء.
- الشوارع في الواحة ضيقة وغير مستقيمة يتراوح عرضها مابين 1.5م إلى 5م، بسبب التصاق المباني ببعضها البعض مما صعب من حركة السير فيها.
- نقص الربط بالشبكات المختلفة وتدهور حالتها إن وجدت

10.5- التجهيزات

تتمثل أهمية التجهيزات العمومية في طبيعة الوظائف التي تقدمها ومجال نفوذها وخدمتها، ومدى استقطابها لليد العاملة المؤقتة أو الدائمة، حيث كما اشرنا سابقا أن التجهيزات التي استفادت منها الواحة تعد احد الأسباب المهمة في استهلاك المجال الزراعي في الواحة، وعلية سوف نتطرق للتجهيزات الموجودة في الواحة:

1.10.5- التجهيزات الدينية :

يوجد بالواحة تجهيز ديني واحد يتمثل في مسجد، إذ يعد هذا الأخير من أهم المرافق في الواحة لما يؤديه من دور أساسي في حياة المجتمع، حيث يلعب دورا مهما في تحقيق التماسك الاجتماعي ويشجع على الألفة بين الجيران بدون أن ننسى الوظيفة الدينية التي يؤديها في المنطقة، ويعد هذا التجهيز الديني من بين الأسباب التي

إلى استقطاب السكان للواحة، وقد شيد هذا المسجد سنة 1981، يقع هذا المسجد في الجهة الشمالية للواحة بمحاذاة الطريق الوطني 46. **(شكل 13.5)**

2.10.5- التجهيزات السياحية:

تعد مدينة بوسعادة ذات وجهة سياحية وذلك لما تمتاز به من مقومات سياحية، وبهذا فقد استفادت المدينة من بناء فندق "القائد" سنة 1929 ومركز للفندقة والسياحة سنة 1969 بتخطيط المهندس **Pouillon** ولقد كان تشييدهما على حساب الأراضي الزراعية بالواحة، ويقعا بالجهة الغربية للواحة ويحتلان موقع استراتيجي. **(شكل 13.5)**

3.10.5- التجهيزات التعليمية:

يعتبر القطاع التعليمي من أهم القطاعات الاجتماعية لما له من علاقة مباشرة مع السكان، وهذا ما يجعلها واجهة اهتمام السلطات بشكل واضح وتعتبرها من أولوياتها الضرورية التي تجند لها كل طاقاتها لتلبي احتياجات كافة السكان بها، ويعتبر الاستخدام التعليمي أهم قطاع خدماتي بالمراكز ويعرف تطور مستمر في عدد الهياكل التعليمية، حيث استفادت الواحة من عنصر جذب آخر وهو بناء اكمالية التي تم اعتمادها على أنها مؤسسة تعليمية "إكمالية" محمد العيد آل خليفة سنة 1992 ، وكذلك توجد بداخل هذه المؤسسة ابتدائية، تقع هذه الاكمالية في الجهة الشمالية للواحة **(شكل 13.5)**

4.10.5- التجهيزات الأمنية:

يعتبر الأمن الحضري الذي استفادت منه الواحة احد المرافق المهمة وذلك لما يوفره من امن وطمأنينة وراحة لسكان المنطقة حيث تم تشييده سنة 2006، ويقع في الجهة الجنوبية الشرقية للواحة. **(شكل 13.5)**

5.10.5- مقبرة:

كما أن الواحة تحتوي على مقبرة تقع في الغربية للواحة **(شكل 13.5)**

11.5- الشبكات :

يعد تزويد الواحة بالشبكات المختلفة هو العنصر الأهم في تحول الواحة لأنه يعتبر عنصر جذب السكان الأكبر حيث انه منذ استفادت الواحة بعنصر الشبكات المختلفة حدث تغير كبير في مساحتها وذلك من خلال التعمير السريع الذي شهدته الواحة في هذه الفترة.

1.11.5- شبكة الكهرباء :

تعتبر الكهرباء مرفق عام حيوي لكل مساكن الواحة وتجهيزاتها العمومية، فالطاقة الكهربائية هي المحرك الأساسي لكل الميادين في حياة البشر، حيث انه في سنة 1982م تم تزويد الواحة بشبكة الكهرباء، الأمر الذي جعلها محل استقطاب المهاجرين وبالتالي تناقص المساحة الزراعية فيها، إذ انه مع استفادت الواحة من هذا العنصر المهم بدا يظهر عليها التغير الواضح في شكلها وهذا جراء الانتشار السريع للسكن العشوائي. **(شكل14.5)**

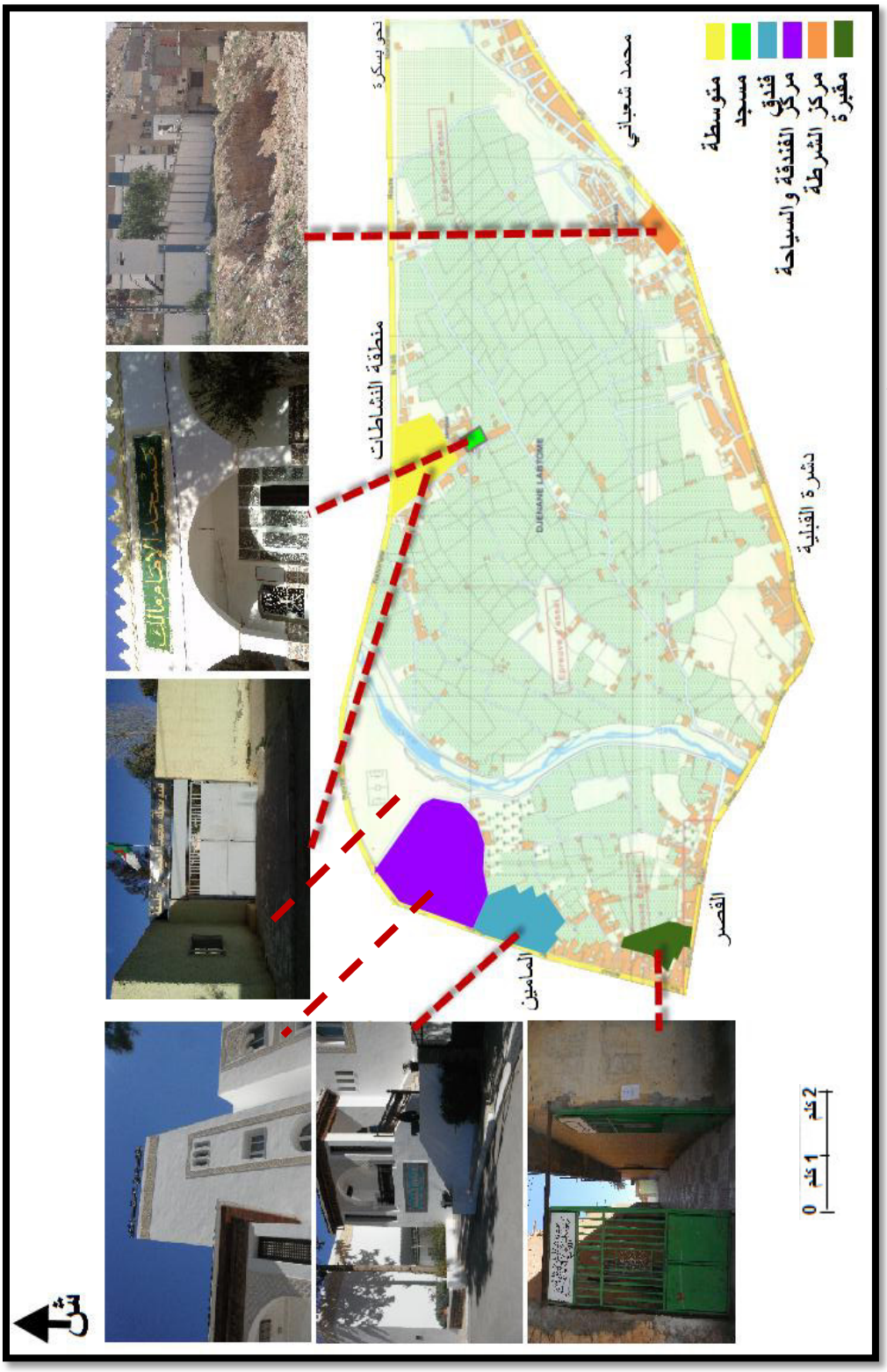

شكل (13.5): موقع التجهيزات بالواحة

المصدر: INCT, 2008

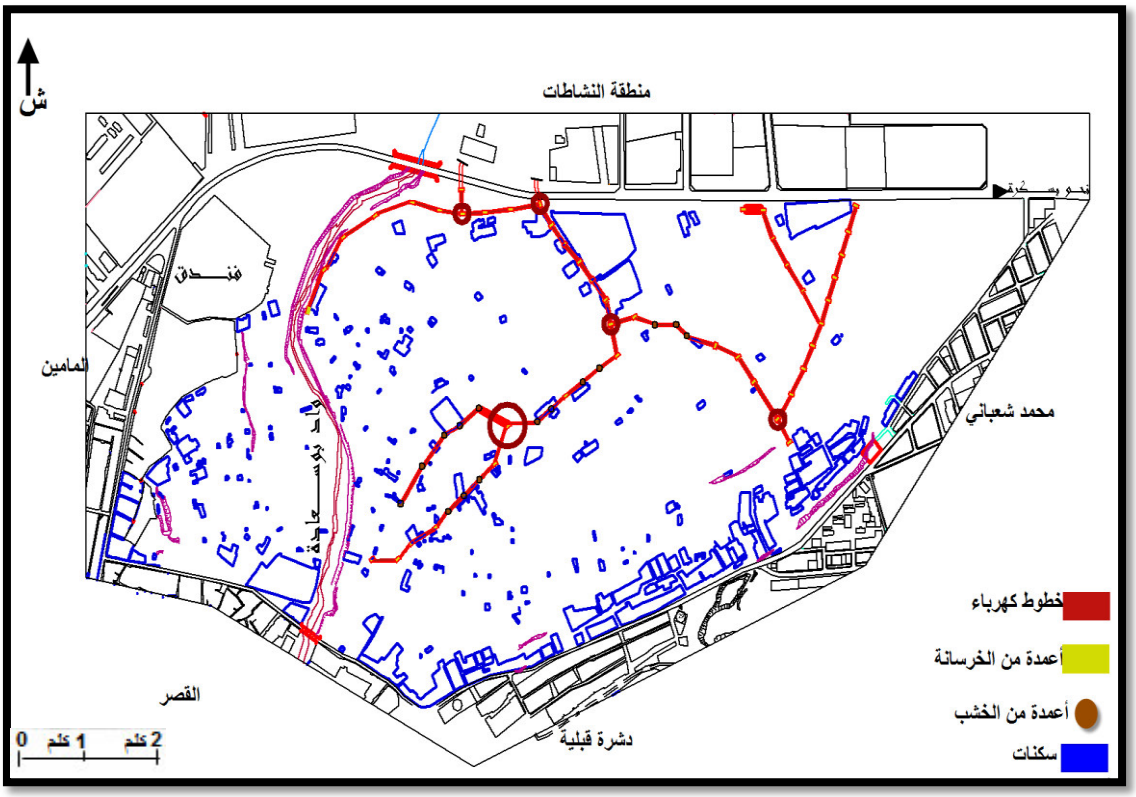

شكل (14.5): شبكة الكهرباء في الواحة

2.11.5- شبكة الغاز :

غاز المدينة لا يقل أهمية عن الطاقة الكهربائية بفضل ما يوفره من طاقة داخل المنزل ومن تخفيف عناء السكان وحتى القطاعات الأخرى، ويعد عنصر الغاز عامل جذب مهم للسكان وذلك لما يوفره راحة في حياة السكان، حيث انه في سنة 2006 تم تزويد الواحة بشكة الغاز وذلك نظرا للتغير الكبير الذي طرأ على الواحة وحركة التعمير السريعة التي شهدتها مما أدى إلى تكون تجمعات سكنية في الواحة وبالتالي كان لزاما إمداد هذه التجمعات بعنصر الغاز، لكن وحسب الدراسة الميدانية للمنطقة وجدنا انه توجد بعض السكنات مازالت لم تستفد من العنصر. **(شكل 15.5)**

3.11.5- شبكة الصرف الصحي :

تعد شبكة الصرف الصحي احد العناصر المهمة لتوفير سكن صحي يتماشى مع الحياة الضرورية للسكان، إذ أن عدم ربط السكن بقنوات الصرف له آثار سلبية وخطيرة على صحة الإنسان ومحيطه، حيث نجد أن الواحة قد استفادت من هذا العنصر سنة 1981 إلا انه لم يتم تزويد كل السكنات الموجودة في الواحة، وهذا راجع إلى ضيق الطرق وصعوبة الوصول إليها، والملاحظ من خلال الزيارة الميدانية للواحة انه مازالت بعض السكنات تستعمل الحفر لتصريف المياه القذرة. **(شكل 16.5)**

4.11.5- شبكة المياه :

يعتبر تجهيز المساكن بالمياه الصالحة للشرب احد المتطلبات المهمة في الحياة والتي تلبي احتياجات المواطن، حيث أن توفر ماء الشرب النقي بكميات كافية تصل إلى كل مسكن تحت ضغط مناسب هو مطلب أساسي

لكل مسكن صحي، ونظريا يجب أن يكون لكل موقع يقام عليه مسكن وصلة لشبكة مياه الشرب، إذ نجد ان سكان الواحة في السابق كانت السواقي الآتية من واد بوسعادة هي المصدر الوحيد للماء الذي يعتمدون علية في تلبية حاجاتهم، أما في الوقت الحاضر فأصبح السكان يعتمدون على مياه الشرب التابعة للبلدية بعد تدهور حالة السواقي نتيجة لتلوث مياهها بمياه الصرف الصحي. **(شكل 17.5)**

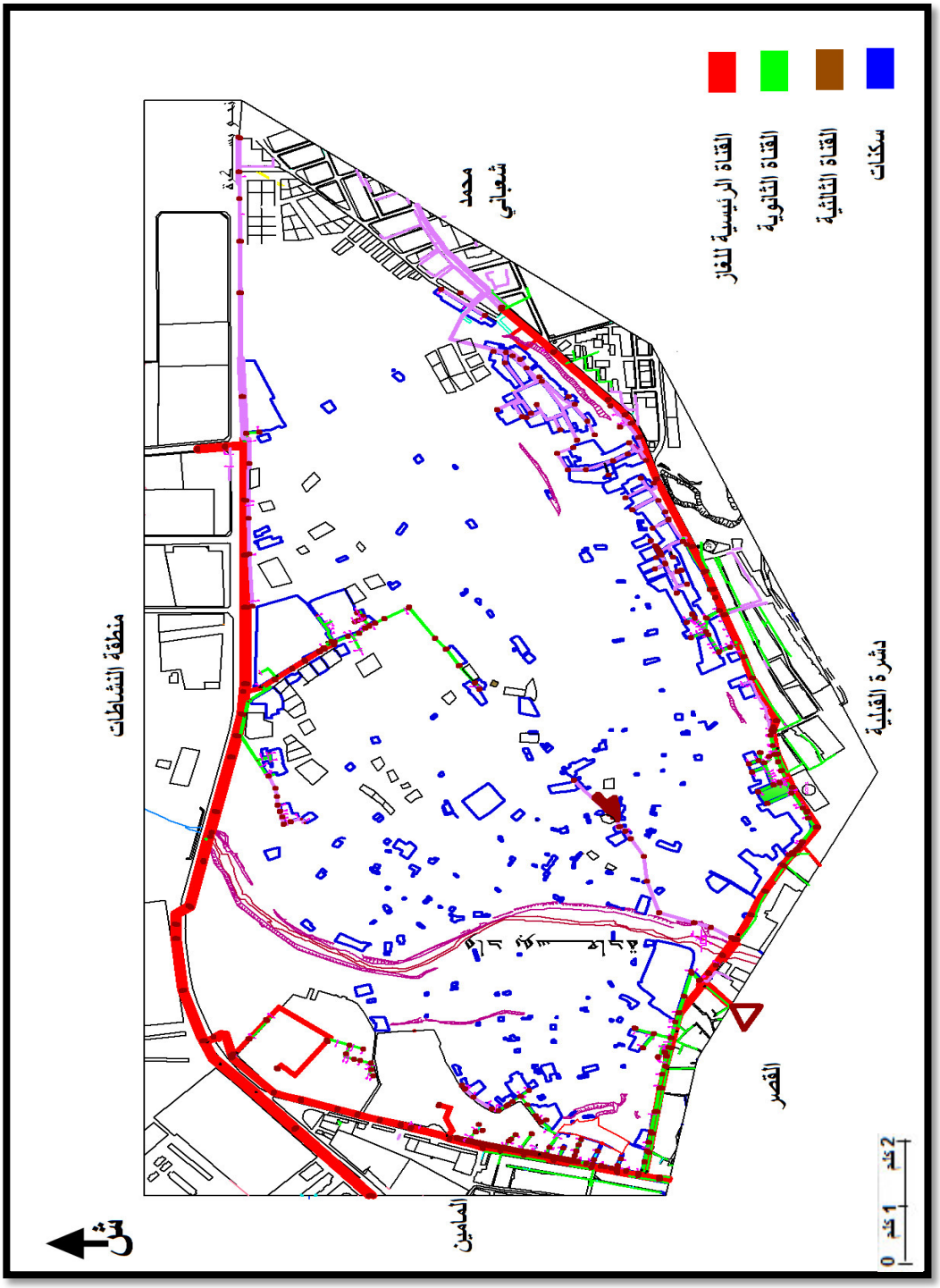

شكل (15.5): شبكة الغاز في الواحة

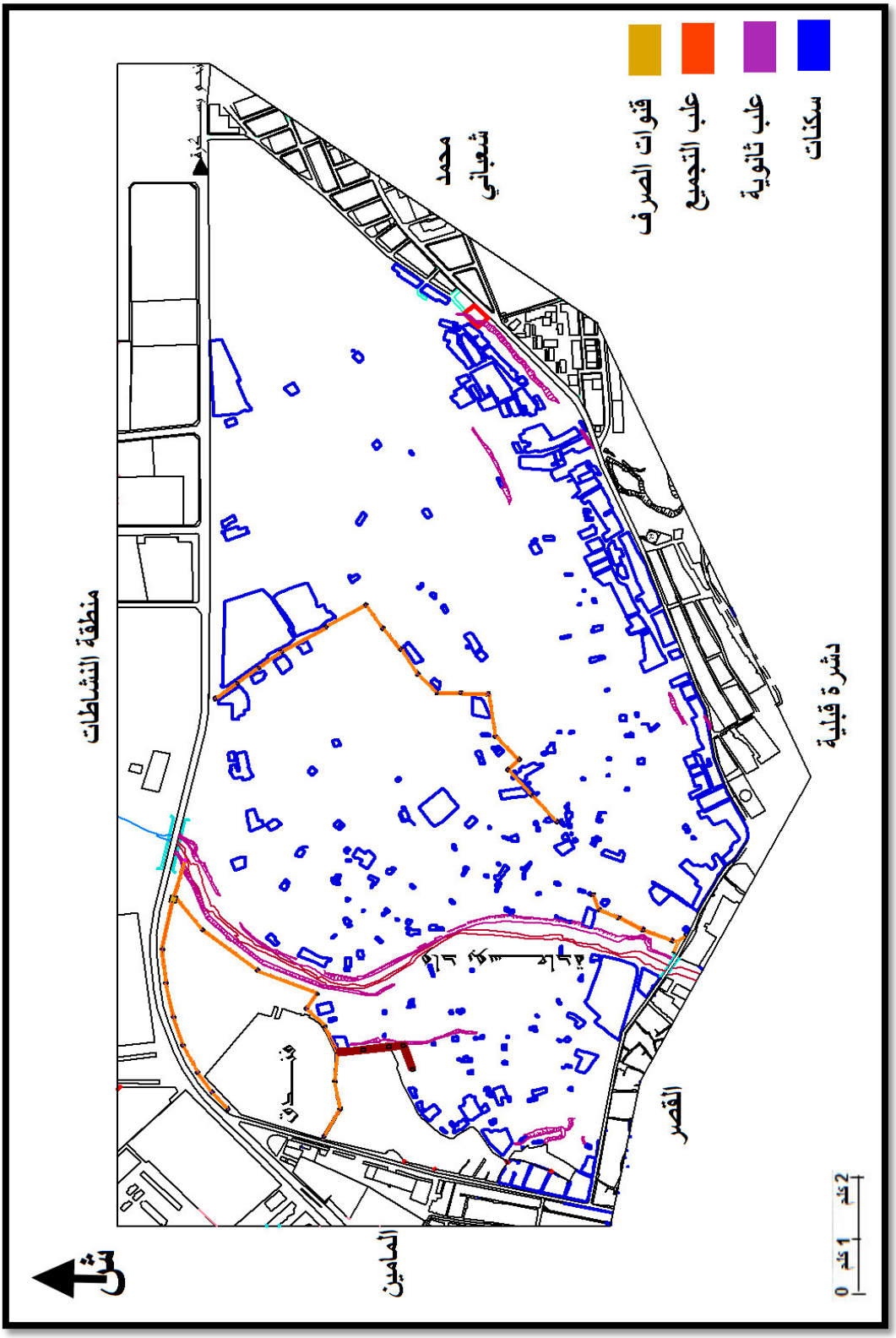

شكل (16.5): شبكة الصرف الصحي

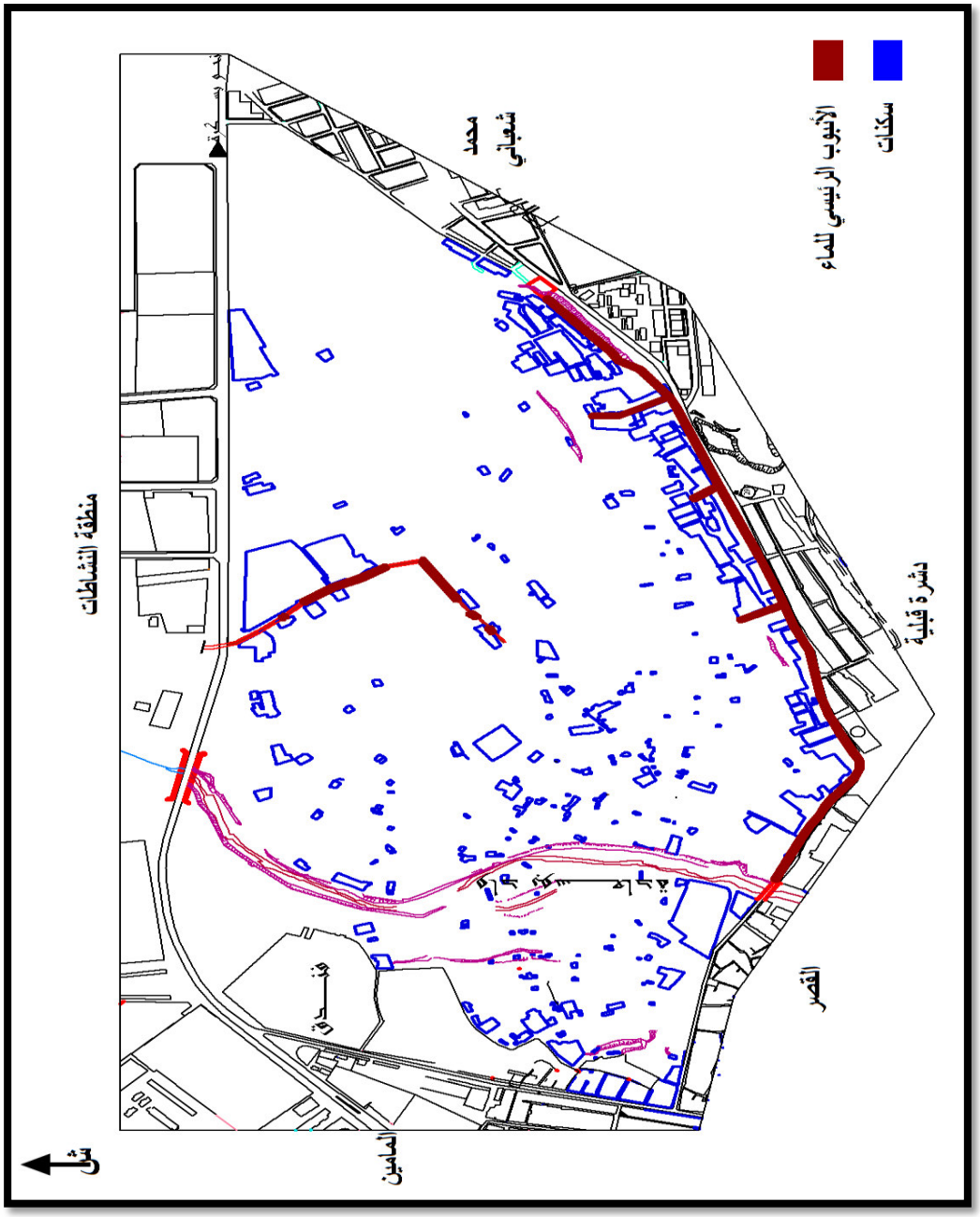

شكل (17.5): شبكة المياه الصالحة للشرب في الواحة

5.12.5- شبكة السقـــــي :

يعتمد سكان الواحة على المياه الآتية من منابع واد بوسعادة التي تمر بدورها بطاحونة الحاج العمري التي كانت تسمى في السابق للمعمر " مولان فريرو" وهي تعد أحد رموز مدينة بوسعادة، وبعد خروج المياه من الطاحونة تأخذ مجرى الساقية الرئيسية وهي ساقية الخشبة إلى أن تصل إلى منطقة لولاج التي تقع بالقرب من الجهة الجنوبية للواحة لتتفرع منها ساقيتين وهي كالتالي:

- ساقية النخارة التي تزود منطقة لولاج .
- ساقية ميمون التي بدورها تزود منطقة زقت الغيب.

وتمتد ساقية الخشبة إلى غاية الجهة الشمالية الشرقية من الواحة لتتفرع منها عدة سواقي أخرى وهي مقسمة حسب الشوارع المهيكلة للواحة لتأخذ بعد ذلك كل ساقية تسميتها حسب المنطقة التي تمر بها وهي كالتالي :

- ساقية برينيس (منطقة برينيس)
- ساقية القعدة (منطقة القعدة)
- ساقية لمهر (منطقة عساس)
- ساقية الصفصاف (منطقة الصفصاف)إلى أن تتوقف ساقية الخشبة بمنطقة الحمايد .

وتقسم المياه داخل الواحة مرة واحدة لكل بستان خلال 14 يوم أما مدة السقي فهي حسب مساحة البستان، وتعود هذه التقسيمات إلى الفترة الإسلامية ومازال سكان يعملون بها إلى غاية اليوم .

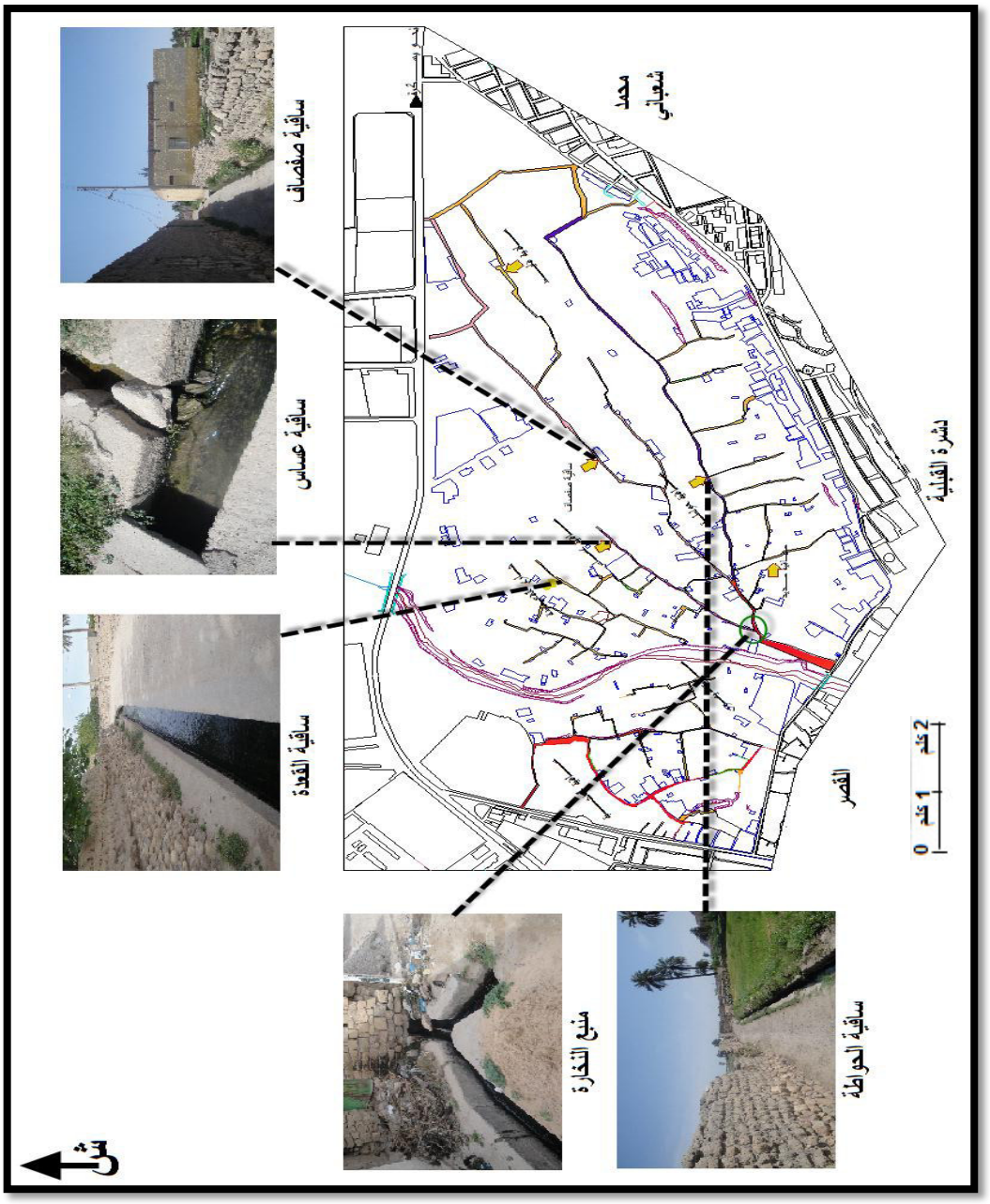

شكل (18.5): شبكة السقي وتسميتها في الواحة

12.5- الآثار الناتجة عن استهلاك العمران العشوائي للأراضي الزراعية في للواحة

إن مشكلة التوسع العمراني العشوائي الغير متحكم فيه ولد مشكلة كبيرة في الواحة ألا وهي انتشار السكن العشوائي، حيث تفتقر هذه الأخيرة في بيئتها ومجتمعاتها إلى كثير من المقومات الأساسية للحياة الإنسانية المقبولة، وهذا ما أدى إلى انتشار الكثير من السلبيات، نذكر منها:

1.12.5- الآثار العمرانية

1.1.12.5- اندثار الموروث الثقافي في الواحة:

يتمثل الموروث الثقافي في الواحة في طبيعة السكن التقليدي المصنوع من مواد الطوب وأسطح من الأعمدة الخشبية وهو مستوحى في تصميمه من ثقافة المجتمع البوسعادي، إذ نجد أن السكنات القديمة الموجودة في الواحة نفسها الموجودة في القصر من ناحية الشكل ونوع مواد البناء، وكذلك الشوارع المهيكلة للواحة التي هي عبارة عن حدود لتقسيمات البساتين الموجودة في الواحة، حيث نجد انه يغلب عليها الطابع الإسلامي القديم، وكذلك طريقة السقي التقليدية التي بدورها تبرز معالم الثقافة للمجتمع البوسعادي، إلا انه مع هذا التوسع العمراني العشوائي الذي طغى على هذا الموروث الثقافي الذي هو في طريقه إلى الاندثار جراء انتشار السكن العشوائي، ونجد أن السكان في الواحة بدؤوا في الاستغناء على المنازل القديمة بتهديمها وبناء سكنات حديثة في مكانها ونفس الحال بالنسبة إلى الشوارع المبنية بلبنات الطوب.

صورة (12.5): تهديم البنايات القديمة التي تمثل الموروث الثقافي للمنطقة

صورة (13.5): استبدال الحائط المبني بالطوب بآخر بالاسمنت

2.1.12.5- قلة الفراغات الحضرية في التجمعات السكنية في الواحة:

تفتقر التجمعات السكنية العشوائية بالواحة إلى الفراغات العمرانية والساحات العامة وذلك نتيجة الازدحام السكاني والكثافة السكنية العالية التي تمتاز بها هذه التجمعات والملاحظ انه إن وجدت هذه الفراغات استغلت كأماكن لرمي القمامة وهذا ما اثر سلبا على البيئة الحضرية داخل هذه التجمعات

صورة (14.5): استغلال الفراغات كأماكن لرمي النفايات

صورة (15.5): استغلال الفراغات كأماكن لرمي النفايات

شكل (19.5): الازدحام الشديد للسكنات داخل التجمعات السكنية في الواحة

المصدر: Google earth, 2015

3.1.12.5- غياب شبكة طرق داخلية منظمة

تتصف التجمعات السكنية في الواحة بأوضاع مرورية صعبة جدا فليس من السهل التنقل بوسائل مواصلات داخل هذه المناطق، وذلك لعدم انتظام طرقها وللضيق الشديد الذي تمتاز به هذه التجمعات، وهذا ناتج عن التعمير السريع وبطرق عشوائية بعيدا عن مراقبة الدولة وبدون احترام حق الشارع، حيث نجد أن ضيق الشوارع في الواحة تعد المعلم الأبرز الذي يميزها عن باقي المناطق المخططة.

إن غياب شبكة طرق داخلية منظمة اثر عل صحة الإنسان، ففي الممرات الضيقة نجد أكوام النفايات ملقاة بطريقة عشوائية ونجد كذلك قلت إمكانية تعرض المسكن لأشعة الشمس وتجدد الهواء فأصبحت بيئيته غير مناسبة غير مناسبة لاستقرار.

صورة (16.5): ضيق وعدم انتظام الطرق

صورة (17.5): رمي القمامة في الطرق

4.1.12.5- نقص في الخدمات العمومية:

تعاني التجمعات السكنية في الواحة من نقص كبير في التجهيزات وخاصة الصحية منها إذ أن هذه الأخيرة تنعدم في الواحة، حيث أن سكان الواحة يعتمدون بشكل كبير على الأحياء المجاورة للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية، ويتسبب هذا النقص في الخدمات إلى انخفاض كفاءة تلك الخدمات، إذ أن احد المعايير المهمة لقياس مستوى الكفاءة هو سهولة الوصول، وهذا ما يخلق مشكلة التفاوت بين الأحياء في المدينة ككل.

5.1.12.5- عدم احترام ارتفاق الواد

نتيجة لهذا التوسع العشوائي واستنفاذ المخزون العقاري للمدينة، حيث نجد أن بعض السكنات مهددة بخطر الفيضانات وذلك لعدم احترام الارتفاقات المخصصة للواد والبناء وسط الواد وأخرى على حوافه مما شكل خطرا كبيرا على حياة هؤلاء السكان. **(صورة 18.5، 19.5)**

صورة (18.5): بناء سكنات وسط الواد

صورة (19.5): بناء سكنات بالقرب من الواد

2.12.5- الآثار البيئية

إن الاستهلاك المفرط للأراضي الزراعية من طرف العمران العشوائي نتج عنه مشاكل بيئية كثيرة أثرت بشكل كبير على الواحة، ومن أهم هذه المشاكل نذكر:

1.2.12.5- تقلص المساحة الزراعية في الواحة:

أدى التوسع العمراني العشوائي في الواحة إلى تقليص المساحة المزروعة وتحويلها إلى كتل إسمنتية وأبنية عشوائية، حيث تقدر مساحة الواحة 160 هكتار وقد تم استهلاك جزء منها لحساب العمران حسب الصور الجوية بحوالي 35هكتار سنة 2014، وأدى هذا التوسع إلى تناقص عدد النخيل إذ انه لم يبقى سوى 6000 نخلة سنة حسب المصالح الفلاحية لمدينة بوسعادة بعدما كانت أكثر من 10000 نخلة (المصالح الفلاحية لمدينة بوسعادة ، 2014)، الأمر الذي يزيد من فاعلية التلوث ويزيد من الضغوط النفسية على السكان خاصة السكان القادمين من الريف والمعتادين على رؤية الطبيعة الجميلة.

إن واحة بوسعادة تساهم بنسبة كبيرة في تقليل التلوث في الهواء، حيث أن للشجرة دورا كبيرا من النواحي البيئية من خلال زيادة الأوكسجين في الجو وتلطيفه وامتصاص الأصوات وتخفيف من حدة الضوضاء وحماية التربة وحماية المدن من الرياح الشديدة، " فالشجرة المتوسطة تمتص يوميا 107 كلغ من ثاني أكسيد الكربون، وتنتج يوميا 140 لترا من الأوكسجين" (جميل ا ؛ 2011 ، ص177) حيث أن قلتها في أي منطقة يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي فيها، ففي واحة بوسعادة توجد حوالي 6000 نخلة مزروعة أي أنها تمتص يوميا 642000 كلغ من ثاني أكسيد الكربون وتنتج (840000) لترا من الأوكسجين.

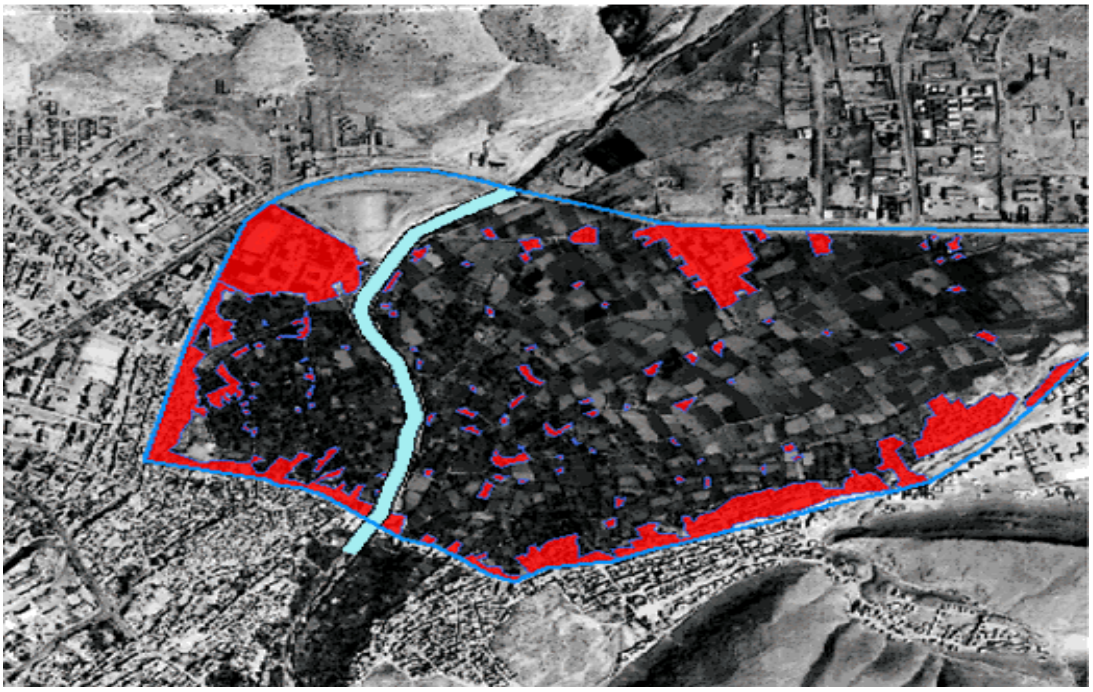

شكل (20.5): انتشار السكن العشوائي وتناقص الأرض الزراعية سنة 2000

المصدر: INCT, 2000

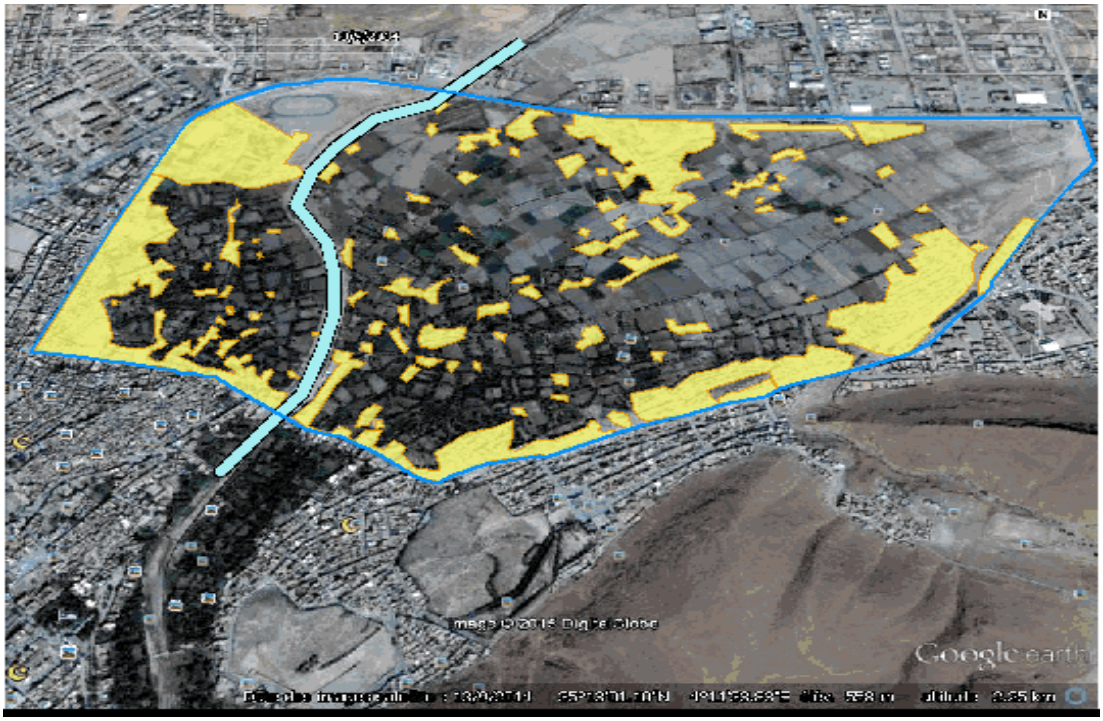

شكل (21.5): اكتساح السكن العشوائي للواحة وتآكل أراضيها سنة 1014

المصدر: Google earth, 2015

2.2.12.5- مشكلة التلوث:

إن ظاهرة التلوث تؤثر تأثيرا مباشرا على جميع جوانب الحياة الصحية والبيئية والاقتصادية والتنموية لما تشكله من خطر مباشر على أهم عناصر الحياة، الماء والهواء والتربة، وما يترتب على ذلك من ضرر على البيئة، حيث أن اغلب السكنات الموجودة في الواحة غير مخصصة كاستعمالات سكنية وفاقدة لمقومات السكن الصحي.

أ- التلوث البصري (الجانب الجمالي):

إن مشكلة التلوث البصري تؤثر بشكل كبير على صحة الإنسان وذلك من خلال المناظر غير المستحبة التي تكونها الأحياء العشوائية في الواحة، حيث يعتبر تشوه المباني والنسيج العمراني من بين الظواهر العمرانية التي تتميز بها واحة بوسعادة، وذلك بالتداخل الكبير الحاصل في البنايات واختلاف أحجامها وارتفاعاتها وتباين أشكال المباني وواجهاتها مما يولد عدم التجانس للمباني وفقدان الإحساس بالقيم الجمالية والصور الراقية للمباني، إذ تكثر كذلك المخالفات العمرانية والمعمارية في الواحة والتي تتمثل بإجراء السكان إضافات و تعديلات على العناصر و الفراغات الخارجية للمباني و تعديل واجهاتها سواء بالتغيير في موضع الفتحات أو إغلاق الشرفات بمواد مختلفة غير مدروسة مما أدى إلى تشوه الطابع العمراني الأصلي لواجهات تلك المساكن أو المباني وعدم استكمال اكتساء الواجهات الخارجية للمباني، وتنافر الألوان و التفاصيل و العناصر و مواد الكساء في المبنى الواحد، حيث يلاحظ هذا التنافر من طابق إلى آخر، مما يؤكد نزعة الأفراد إلى فرض أذواقهم الخاصة دون أي تنسيق، والى التغيير في الواجهات الخارجية للمبنى دون مراعاة القوانين.

❖ **بعض مظاهر التلوث البصري في الواحة:**

لقد تم إجراء مسح ميداني من خلال القيام بعدة زيارات ميدانية لمنطقة الدراسة، حيث تم تسجيل بعض مظاهر التلوث البصري:

- تباين أشكال المباني بين القديم والحديث في الموقع الواحد مع بروز فارق التقنيات والمواد البناء والطلاء بين مبنى وآخر يؤدي إلى حدوث تنافر وعدم وجود تناغم تصميمي للمباني. **(صورة 20.5)**
- تدهور الحالة البنائية وما تسببه من تشويه للصورة البصرية للبيئة.**(صورة 21.5)**
- تردي الخدمات يعطي تلوث بصري.**(صورة 22.5، 23.5)**
- تلوث بصري عن طريق النفايات إذ أن عملية وضع النفايات لا تخضع لأية معايير في الواحة وذلك للنقص الشديد في حاويات جمع القمامة وهذا ما يظهر جليا في الواحة، حيث أن هذه النفايات أدت إلى تدهور المظهر الجمالي للبيئة العمرانية والملاحظ كذلك انه في الواحة يتم جمع نسبة قليلة من

إجمالي الناتج من المخلفات الصلبة ويظل الباقي من المخلفات متناثر في الشوارع وأماكن أخرى، وهذا ما يعطي صورة بصرية مشوهة. **(صورة 22.5، 23.5)**

صورة (20.5): سكن قديم مبني بالطوب أمام سكن حديث مبني بالاسمنت

صورة 21.5): تدهور الحالة البنائية للسكنات

صورة (22.5): تردي خدمات الماء

صورة (23.5): تردي خدمات الصرف الصحي

صورة (24.5): عدم وضع القمامة في مكانها المخصص

صورة (25.5): انتشار القمامة على الأرض

ب- النفايات الصلبة:

إن تراكم المخلفات بدون التخلص يؤدي إلى حدوث تدهور في نوعية البيئة تتمثل في تكاثر القوارض والحشرات والبعوض والذباب، وانبعاث الروائح الكريهة، وكثرة المخلفات البلاستيكية التي تزيد من حدة المشكلة، والمعروف بأنها مادة غير قابلة للتحلل وتظل آثارها الضارة على التربة والمياه والهواء لمئات السنين، وهذا ما أدى إلى إنتشار الكثير من الآثار السلبية التي أثرت بشكل كبير على بيئة الواحة وصحة السكان فيها، وتتلخص هذه الآثار فيما يلي:

❖ **تلوث مياه السطحية:**

إن سكان الواحة يعتمدون في سقي زراعتهم على منبع مياه الواد عن طريق سواقي مقسمة على البساتين في الواحة وبما أن عملية السقي تتم بالطرق البدائية فإنها دائما معرضة لخطر اختلاطها بالنفايات، الأمر الذي اثر سلبا على الأراضي الزراعية وعلى صحة السكان.

صورة (26.5): تراكم الأتربة والنفايات عند منبع الساقية

صورة(27.5): انتشار النفايات في مجرى الساقية

❖ **تراكم النفايات لمدة طويلة:**

إن تراكم النفايات في الأرض يحدث مشاكل كبيرة تهدد خطر الإنسان، إذ أنها كلما كانت المدة طويلة وهي ملقاة على الأرض كلما زاد تعفنها ساهم في تلوث الهواء بسبب الرائحة الكريهة التي تفرزها، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنها تجذب الحشرات السامة إليها، وهكذا تكون حياة الإنسان عرضة للخطر جراء هذه الحشرات، إذ انه حسب المؤسسة الاستشفائية للصحة الجوارية للمدينة تم

صورة (28.5): تراكم النفايات قرب باب المنزل

تسجيل سنة 2013م 166 حالة إصابة بلسعة العقارب، و316 حالة إصابة بنفس الحشرة سنة 2014م، مما يدل على أن الأمر جد خطير في مثل هذه المناطق.

❖ تلوث المياه الجوفية:

إن المخلفات الصلبة تؤثر بشكل مباشر على نوعية المياه الجوفية حيث تتحلل المخلفات العضوية (أو المخلفات غير العضوية عند اتصالها بالمياه) ثم تتسرب عبر طبقات التربة ، ويعتبر ذلك ضرر بالموارد البيئية بالواحة وقد يسبب تأثيرات طويلة الأجل في بعض الأحيان.

ج- تلوث الهواء

صورة (29.5): عملية حرق النفايات في وسط المزارع

لاحظنا في منطقة الدراسة انه يوجد بعض المزارعين الموجودين في الواحة خاصة منطقة زقت الغيب يعتمدون في عملية التخلص من النفايات على حرقها أمام منازلهم الذي بدوره يعطي نسبة كبيرة من تلوث الهواء، ولما استفسرنا عن الأسباب التي جعلتهم يقومون بحرق النفايات وعدم رميها في أماكن مخصصة لجمع النفايات، برروا ذلك ببعد المسافة المخصصة لرمي النفايات وعدم القيام البلدية بدورها في عملية جمع النفايات.

د- مشكلة الصرف الصحي:

تعد مشكلة الصرف الصحي إحدى أهم المشكلات البيئية الخطيرة التي تعاني منها الواحة، وهذا راجع إلى الطرق البدائية التي مازال يستعملها بعض سكان الواحة (خاصة سكان زقت الغيب) في صرف المياه القذرة والتي تعتمد على حفر متوسطة العمق للخلص من هذه المخلفات، حيث ينتج عن ذلك الكثير من المشاكل المضرة بالصحة العامة وصحة البيئة، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن بعض السكنات المربوطة بشبكة الصرف الصحي تعاني من عدم كفاءة شبكاتها نظرا لتقادمها من ناحية وللضغوط غير العادية عليها حيث صممت لخدمة عدد محدد ولمدة معينة وقد تجاوزت كلتا الحالتين. والمشكل الأخطر الذي لاحظناه من خلال الزيارة الميدانية لمنطقة الدراسة وهو اختلاط مياه السقي التي يعتمد عليها الفلاحين في سقي أراضيهم بمياه الصرف الصحي وهذا راجع حسب سكان المنطقة إلى عدم استكمال مشروع الصرف الصحي من طرف السلطات المعنية، هذا وحسب المؤسسة الاستشفائية للصحة الجوارية للمدينة انه تم تسجيل سنة 2013م 36 حالة تسمم غذائي جماعي ناتج عن الخضروات المسقية بالمياه الملوثة، و4 حالات إصابة بالالتهاب الكبدي

جراء هذا التلوث، و 58 حالة إصابة بالحمى المالطية، و42 حالة إصابة بالاشمنيوز نتيجة التلوث الناتج عن مياه الصرف الصحي، أما سنة 2014 فقد تم تسجيل 25 حالة تسمم غذائي جماعي و3 حالات إصابة بالالتهاب الكبدي ، و 36 حالة إصابة بالحمى المالطية، و62 حالة إصابة بالاشمنيوز،

مما أدى سكان المنطقة إلى معاناة كبيرة جراء تلوث الهواء الناتج عن الروائح الكريهة المنبعثة من مشكلة الصرف الصحي

صورة (30.5): حفر لصرف المياه القذرة ما زال يستعملها السكان داخل منازلهم

صورة (31.5): حفر لصرف المياه القذرة في فناء المنزل منازلهم

صورة (32.5): قدم وتآكل أنابيب الصرف

صورة (33.5): حفر الصرف أمام باب المنزل وتدهور حالة أنبوب الصرف

صورة (34.5): صرف المياه القذرة في الواد

صورة (35.5): صرف المياه القذرة مباشرة في الساقية

خلاصة

إن التوسع العمراني العشوائي السريع في الواحة أدى إلى إحداث مشاكل كبيرة أثرت سلبا على البيئة الحضرية داخلها، وذلك من خلال تقلص المساحة الزراعية وانتشار السكن العشوائي فيها، حيث أن هذه الأخيرة في طريقها إلى استهلاك كل مجالها الزراعي وتحولها إلى حي عشوائي يفتقر إلى أدنى شروط الحياة، وبهذا التقلص للمساحة الزراعية والانتشار العفوي للسكن افرز عدة آثار سلبية أهمها:

- تدهور واندثار المقومات الطبيعية والتراثية والسياحية عن طريق إما بتهديم السكنات القديمة التي تمثل الموروث الثقافي للمجتمع واستبدالها بسكنات حديثة أو بعدم المحافظة عليها وصيانتها، وللإشارة فان واحة بوسعادة تعد ذات مقومات سياحية إلا أن هذا التوسع لم يترك مجال للسياحة فيها.

- تعد خدمات الصرف الصحي من ابرز المشاكل التي تعاني منها الواحة إذ أنها في تفاقم مستمر وذلك للطرق البدائية التي مازالت تستخدم في عملية التصريف (حفر التعفن)، وتلوث مياه السقي عن طريق اختلاطها بمياه الصرف الصحي، وكذلك عملية تلوث الهواء عن طريق الرائحة الكريهة .

- مشكل نقل النفايات الذي كثيرا ما ارق السكان وذلك للنقص الفادح للأماكن المخصصة لرمي القمامة، ولهذا يعتمد بعض المزارعين على حرق النفايات داخل مزرعته مما ساهم في تلوث الهواء.

- تدهور المنظر الجمالي الذي كانت تتميز به الواحة وذلك عن طريق الحالة المزرية للسكنات العشوائية التي لا تتوافق مع معايير البناء والى كثرة تناثر القمامة في الطرقات.

الفصل السادس

الدراسة الاجتماعية والبيئية للواحة

تمهيد

1.6- اختيار نوع وحجم العينة

2.6- وسائل جمع البيانات

3.6- تحليل بيانات الدراسة

1.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بخصائص العينة

2.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بكيفية الحصول على المسكن و نوعيته

3.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بالآثار البيئية الناتجة عن التوسع العشوائي

4.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بوضعية الأراضي الزراعية

4.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بوضعية الأراضي الزراعية

خلاصة

تمهيد

بعدما تعرضنا للجانب النظري بالبحث و طرح الجوانب المتعلقة والتي لها صلة بالموضوع قمنا بالدراسة التحليلية لمدينة بوسعادة بصفة عامة والدراسة الميدانية للواحة بصفة خاصة، وتدعيما لما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل الى تحليل المعطيات الخاصة باستمارة المقابلة الموجهة لعينة الدراسة وفق المحاور الأساسية التي بنيت عليها الاستمارة والتي تخدم الموضوع ، لذلك يمكن تحليل أهم الجداول المتعلقة بالموضوع بحيث تم عرض النتائج في جداول بسيطة والاهتمام بتعليق أهم النسب التي تخدم البحث.

ملاحظة

يلاحظ فيما يخص بعض النسب المئوية في بعض الجداول والتي يدلي فيها المبحوث بأكثر من رأي انه قد اعتبرت كل خانة واحدة مستقلة، لذا يلاحظ أن مجموع النسب تتجاوز 100% وان التكرارات تتعدى 120، وهذا مرده أن استمارة البحث مصممة على أساس قياس رأي المبحوثين في أكثر من موضوع في جدول واحد وبالتالي فان المبحوث سوف يدلي بأكثر من إجابة في نفس الجدول.

1.6- اختيار نوع وحجم العينة

تعد العينة هي ذلك الجزء من المجتمع الذي يجري اختيارها وفق وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، حيث اخترنا في بحثنا العينة العشوائية البسيطة والتي تعتمد على منح جميع أفراد المجتمع فرصا متساويا في التمثيل للعينة، ويعود اختيارنا لهذه العينة هو أننا لا نستطيع تمثيل كل سكان الواحة وبالتالي تم اختيار حجم العينة والمقدرة ب 120 شخص سيتم استجوابه وهو عدد يعد مقبولا نظرا إلى السكان المقيمين بالواحة.

2.6- وسائل جمع البيانات

لقد اعتمدنا في جمع البيانات على الوسائل الخاصة بالبحث الاجتماعي، وتمت الاستعانة باستمارة المقابلة والتي تتماشى مع عينة البحث حيث تعتبر المقابلة من الوسائل الشائعة في البحوث الميدانية، لأنها تحقق أكثر غرض في نفس الباحث، بالإضافة إلى كونها الأسلوب الرئيسي الذي يختاره الباحث إذا كان أفراد عينة الدراسة ليس لديهم إلمام بالقراءة أو الكتابة أو أنهم يحتاجون إلى تفسير وتوضيح الأسئلة، ا وان الباحث يحتاج لمعرفة ردود الفعل النفسية على وجوه أفراد الفئة المبحوثة، وقد تم تصميم المقابلة بناءا على أهداف الدراسة وفرضياتها، وارتكزت محاور المقابلة على أربع محاور وهي كالآتي:

- البيانات الشخصية المتعلقة بسكان الواحة
- بيانات متعلقة بكيفية الحصول على المسكن ونوعيته
- بيانات متعلقة بالآثار البيئية الناتجة عن التوسع العمراني.
- بيانات متعلقة بوضعية الأراضي الزراعية

3.6- تحليل بيانات الدراسة

1.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بخصائص العينة

تتمركز أسئلة هذا المحور حول البيانات الشخصية للمبحوثين (الجنس، السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية....الخ)

من حيث الجنس

من خلال الجدول يتضح أن رب البيت عند كل المستجوبين من فئة الذكور بنسبة 100% ، وهذا أمر طبيعي كون المحيط الاجتماعي يسند هذه المهمة للرجل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إن سكان الواحة يغلب عليهم طابع الريف، حيث أن سكان الريف في منطقة بوسعادة يعتبر محافظ.

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
ذكر	120	100
أنثى	00	00
المجموع	120	100

جدول (1.6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

❖ من حيث السن

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بأعمار مفردات العينة، أين قمنا بتقسيمها إلى فئات كل 10 سنوات، حيث اتضح لنا أن اكبر نسبة سجلت لدى المبحوثين الذين ينحصرون في الفئة العمرية (31-40) سنة بنسبة 29.99% تليها الفئة العمرية (21-30) سنة بنسبة 28.33% ،تليها الفئة العمرية (41-50) سنة بنسبة 18.33%، تليها الفئة العمرية الأقل من 20سنة بنسبة 15%، وأخيرا الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة بنسبة 8.33% على التوالي.

الفئات العمرية	التكرار	النسب المئوية
اقل من 20	18	15
30-21	34	28.33
40-31	36	29.99
50-41	22	18.33
أكثر من 50	10	8.33
المجموع	120	100

جدول (2.6): توزيع مجتمع البحث حسب السن

وعليه ومن خلال هذه النسب يتبين أن هناك تنوع بين مختلف الأعمار، غير أن المؤكد هو أن اغلب المبحوثين هم من فئة الشباب، أما للعدد القليل بالنسبة للأشخاص المبحوثين من الفئة العمرية الأكثر من50 سنة، هذا راجع لرفضهم ملئ الاستمارة ظننا منهم أننا تابعين لأحد السلطات المحلية.

❖ الحالة العائلية

يوضح الجدول أعلاه الحالة العائلية للمبحوثين، وتبين المعطيات المأخوذة منه أن اغلب المبحوثين هم من فئة المتزوجين بنسبة 53.33%، تليها فئة العزاب المقدرة ب 46.33%، أما بالنسبة

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
أعزب	46	46.33
متزوج	64	53.33
مطلق	00	00
أرمل	00	00
المجموع	120	100

جدول (3.6): توزيع مجتمع البحث حسب الحالة المدنية

للأرامل والمطلقين فلم نسجل أية حالة.

❖ **من حيث المستوى التعليمي**

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
بدون مستوى	20	.16.66
ابتدائي	00	00
متوسط	44	36.66
ثانوي	40	33.33
جامعي	16	.13.33
المجموع	120	100

جدول (4.6): المستوى التعليمي لأفراد العينة

يعتبر المستوى التعليمي من أهم المؤشرات الواجب معرفتها أثناء دراسة أي مجتمع كان ذلك انه يساعد في معرفة مدى كفاءة الأشخاص، عن طريق تشخيص المستوى التعليمي والثقافي العام، حيث انه كلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافي كلما سهلت عملية إدارة أسئلة الاستمارة وكلما كان وعيهم كبير بالمشاكل الموجودة في الحي. وعليه فانه يتبن من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن الفئة الغالبة من فئة ذوي المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 36.66%، تليها فئة الثانوي بنسبة 33.33%، وبعدها فئة بدون مستوى بنسبة 16.66%، وأخيرا فئة الجامعيين بنسبة 13.33%،ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن هناك تنوعا في المستويات التعليمية للمبحوثين، وان أغلبية المبحوثين من فئة المتعلمين بغض النظر عن اختلاف مستوياتهم التعليمية.

❖ **من حيث المهنة**

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
بطال	30	25
مهن حرة	24	20
فلاح	46	38.33
موظف	20	16.66
المجموع	120	100

جدول (5.6): الحالة المهنية لأفراد العينة

يتميز مجتمع الواحة بالمزاوجة بين الزراعة وممارسة نشاطات أخرى، حيث أن نسبة العاملين بلغت نسبتهم 70% من مجموع أفراد العينة، يرتكز اغلبهم على نشاط الزراعة بنسبة 38.33% بينما توزعت البقية على مختلف النشاطات الأخرى، أما ظاهرة البطالة فجاءت في حدود 25 % وهذا ما يدل على أن سكان الواحة يغلب عليهم طابع الريف ، وهذا للنسبة الأكبر الذي يأخذها نشاط الزراعة.

❖ **من حيث عدد افرد الأسرة**

الفئات	التكرار	النسب المئوية
اقل من 6 أفراد	34	28.33
7-10 أفراد	66	55
11 فرد فأكثر	20	16.66
المجموع	120	100

جدول (6.6): عدد أفراد الأسرة لمجتمع البحث

يتبين من خلال الجدول أن الفئة (7-10) فرد تمثل النسبة الأكبر من مجموع المبحوثين ب 55%، تليها فئة الأقل من 6 أفراد بنسبة 28.33%، وفي الأخير فئة الأكثر من

11 فرد بنسبة 16.66%. ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن سكان الواحة يعانون نوعا من الاكتظاظ داخل المسكن وهذا عامل من العوامل التي ساعدت على زيادة البناء العشوائي داخل الواحة، لأنه مع هذا الاكتظاظ في المسكن يحتم على رب البيت إما إجراء عملية توسعة للمنزل أو بناء منزل جديد بالقرب منه، وهذه التوسعة تكون على حساب الأرض الزراعية وبطريقة عشوائية.

❖ **مكان الإقامة السابق**

من خلال الجدول **(جدول 7.6)** يتبين أن اغلب سكان عينة الدراسة كان مكان إقامتهم السابق من أحياء المدينة أي بنسبة 56.66%، و40% من داخل الواحة، أم النسبة الباقية فهي من خارج المدينة. وهذا ما يدل على أن غزو السكان للواحة من قبل سكان أحياء المدينة، كان احد العوامل التي أدت إلى تناقص الأراضي الزراعية بالواحة.

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
الواحة	40	33.33
من أحياء المدينة	68	56.66
خارج المدينة	12	10
المجموع	120	100

جدول (7.6): مكان الإقامة السابق لعينة الدراسة

2.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بكيفية الحصول على المسكن و نوعيته

1.2.3.6 كيفية الحصول على المسكن

❖ **من حيث سنة المجيء إلى الواحة**

لقد سجلنا اختلاف واضح فيما يخص السنة التي جاء المبحوثين فيها إلى فمنهم من يقول انه قد كان هنا منذ الولادة ومن قال انه لا يعرف السنة التي جاء فيها إلى الواحة، ولكن الملاحظ من خلال استجوابنا لهم أن اغلب السكان قد جاءوا في الفترتين (1990-2000) و (2000 إلى يمنا هذا)، حيث نجد انه في الفترة الأولى قدرت بحوالي 27%، والفترة الثانية ب34%، على التوالي.

❖ **ما هي الأسباب التي جعلتك تنتقل إلى الواحة**

من خلال معطيات الجدول **(جدول 8.6)** والتي توضح أن اغلب أسباب الانتقال إلى الواحة كانت بسبب انخفاض سعر العقار النسبة بالمقارنة بالمدينة حيث قدرت ب40% وهذا ما يبين أن الجانب المالي من خلال سهولة الحصول على قطعة ارض بسعر معقول هو احد العوامل التي أدت الاستهلاك

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
القرب من العمل	36	30
القرب من وسط المدينة	16	13.33
القرب من الأقارب	6	5
انخفاض سعر العقار بالمقارنة بوسط المدينة	48	40
لظروف أمنية	14	11.66
المجموع	120	100

جدول (8.6): الأسباب التي أدت عينة الدراسة إلى الانتقال للواحة

المفرط للعقار في الواحة، ويليها سبب القرب من العمل والقرب من وسط المدينة بنسبة 30% و13.33% على التوالي، وهذا راجع لقرب الواحة من محيط المدينة، أما بالنسبة لسبب الظروف الأمنية فقد اخذ نسبة 11.66% وهذا راجع للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في العشرية السوداء، أما في السبب الأخير وهو القرب من الأقارب بنسبة 5% وهذا راجع إلى وجود الرغبة لبعض السكان في الحفاظ على علاقات القرابة.

❖ من حيث طريقة الحصول على السكن

يعتبر السكن العشوائي السمة الغالبة في الواحة والمعروف أن هذا النوع من السكن لا يخضع للقوانين أي انه بدون وثائق رسمية وهذا ما تبرزه المعطيات في **(الجدول 9.8)** إذ نجد أن ما نسبته 81.66% ليست لها أي وثيقة رسمية أي شراء عرفي، لان بيع وشراء السكنات في الواحة في الواحة يتم بطرق غير قانونية، وهذا ما إلى غزو هذا النوع من السكن للواحة، يليها الملك بنسبة 11.66% وهذا بالنسبة للمزارعين الأصليين حسبهم انه لهم وثائق رسمية فيما يخص مزارعهم. وفي الأخير الإيجار بنسبة 6.66%.

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
ملك	14	11.66
إيجار	8	6.66
شراء عرفي	98	81.66
المجموع	120	100

جدول (9.8): طريقة الحصول على المسكن لمجتمع البحث

❖ من حيث مساحة المسكن

يتضح من خلال الجدول أعلاه مساحة المسكن اقل من 100م2 تمثل النسبة الأكبر تقدب33.33% وهذا شيء طبيعي بالنسبة للسكن العشوائي في التجمعات الحاصلة في الواحة لان الميزة الغالبة على هذا النوع من السكن هي الضيق والاكتظاظ، يليها مباشر مساحة المسكن الأكثر من 300م2 وهذا بالنسبة للمساكن التابعة للمزارع وهذا راجع إلى طبيعة الفلاح الذي يحب الاتساع الأفقي لمنزله لا الراسي، هذا من جهة ومن جهة بالنسبة للسكنات الفاخرة من نوع (فيلات) التي تجدها شاسعة المساحة.

المساحة م2	التكرار	النسب المئوية
اقل من 100	40	33.33
200-100	20	16.66
300-200	25	20.83
أكثر من 300	35	29.16
المجموع	120	100

جدول (10.6): مساحة المسكن لمجتمع البحث

2.2.3.6- نوعية المسكن وحالته

❖ **من ناحية حالة المسكن**

من خلال هذا الجدول نجد أن اغلب المساكن في الواحة متدهورة حيث قدرت نسبتها ب 36.33 وهذا راجع لطبيعة السكن الذي هو عبارة عن سكن عشوائي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
جيد جدا	04	3.33
جيد	06	5
متوسط	34	28.33
متدهور	76	63.33
المجموع	120	100

جدول (11.6): حالة مسكن أفراد العينة

❖ **من ناحية عدد طوابق المنزل**

تعد اغلب السكنات في الواحة ذات طابق ارضي بنسبة 75% وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى طبيعة الفلاح التي لا تتماشى مع التوسع الراسي، تليها السكنات ذات طابق+1 وهذا بالنسبة إلى اغلب السكنات الموجود في التجمعات السكنية على أطراف حدود الواحة، تليها السكنات ذات طابق+2 بنسبة 3.33% والتي تعد قليلة جدا، وعليه يمكن القول أن التوسع العمراني العشوائي في الواحة قد اخذ الشكل الأفقي عوضا عن التوسع الراسي، وهذا ساهم بشكل كبير توسع الرقعة المبنية على الأراضي الزراعية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
طابق ارضي	90	75
طابق +1	26	21.66
طابق+2	04	3.33
المجموع	120	100

جدول (12.6): عدد طوابق المنزل

❖ **من حيث نوع مواد البناء المستعملة**

إن اغلب السكنات في الواحة تعد حديثة الصنع وبمواد بناء حديثة (الاسمنت) بنسبة 73.33% الأمر الذي أدى إلى اندثار الموروث الثقافي في الواحة وذلك جراء غزو هذا النوع من السكن للواحة، يليها الطوب بنسبة 23.33% ويعد هذا النوع من السكن

الاحتمالات	التكرار	النسبة
قصدير	04	3.33
طوب	28	23.33
اسمنت	88	73.33
المجموع	120	100

جدول (13.6): نوع مواد البناء المستعملة

قديم النشأة وهو عبارة عن موروث ثقافي، أما بالنسبة للسكن القصديري فهو قليل جدا يأخذ ما نسبته 3.33% وهذا راجع إلى الجانب الاقتصادي المنخفض لدى سكان المنطقة.

❖ من حيث إجراء تعديلات على المنزل

يبين الجدول انه يوجد ما نسبته 61.66% من الأشخاص أجرو تعديلات على مساكنهم وفي السؤال 19 سوف نوضح الأسباب التي جعلتهم يجرون التعديلات.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	74	61.66
لا	46	38.33
المجموع	120	100

جدول (14.6): متعلق بإجراء التعديلات على المنزل

❖ في حالة نعم ما هي التعديلات

إن اغلب التعديلات التي أفصح عنها المبحوثين اشتملت على:

- ❖ تغير في الواجهات من خلال الطلاء
- ❖ إجراء عملية توسعة للمنزل بسبب الضيق
- ❖ تهديم للسكن القديم المبني بالطوب وبناء آخر جديد مبني بالاسمنت

❖ من حيث الأسباب التي جعلت السكان تجري هذه التعديلات

من خلال هذا الجدول يتضح انه يوجد ما نسبته 81.66% أجرو التعديلات بسبب عدم توفر الشروط الصحية وهذا راجع إما لنوع مادة البناء المصنوع منها كالطوب أو لقدم المسكن، أما فيما يخص ضيق المسكن فقدرت نسبته ب18.33% .

الاحتمالات	**التكرار**	**النسبة**
ضيق المسكن	22	18.33
عدم توفر الشروط الصحية	98	81.66
المجموع	120	100

جدول(15.6): متعلق بالأسباب التي جعلت أفراد العينة تجري التعديلات على المنزل

❖ من حيث ربط المسكن بالشبكات المختلفة

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه والخاصة ربط المسكن بمختلف الشبكات أن نسبة المساكن المربوطة بشبكة الكهرباء ب90%، وشبكة الماء ب85%، وشبكة الغاز ب 78.33%، وفي الأخير شبكة الصرف الصحي ب75% تواليا، الأمر الذي اظهر انه لا زالت بعض السكنات في الواحة تعيش حالات مزرية جراء عدم استفادتها من هذا العنصر الهام ألا وهو الشبكات المختلفة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
الغاز	94	78.33
الكهرباء	108	90
قنوات الصرف	90	75
الماء	102	85
المجموع	394	328.33

جدول (16.6): متعلق بالشبكات المختلفة

❖ من حيث الاقتراحات التي من شانها تطوير وتحسين الواحة

يوضح هذا الجدول أن اغلب سكان العينة لديهم اقتراحات لتطوير وتحسين المنطقة، وجاءت إجاباتهم كالتالي:

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	100	83.33
لا	20	16.66
المجموع	120	100

جدول (17.6): متعلق بعدد الأشخاص الذين لهم اقتراح لتطوير والتحسين المنطقة

- ❖ تخصيص أماكن لرمي النفايات
- ❖ تنقية السواقي من النفايات
- ❖ إثارة الوعي البيئي لدى سكان المنطقة بمخاطر عدم المحافظة على البيئة
- ❖ تدخل السلطات المعنية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي وما يتبعا من سلبيات
- ❖ إصلاح قنوات الصرف الصحي المتضررة والمتهرئة
- ❖ رد الاعتبار للواحة بالمحافظة على الموروث الثقافي
- ❖ تعبيد الطرق

❖ **لو توفرت لديك القدرة المالية لتحويل مكان سكنك فهل تغيره**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتضح أن نسبة 66.66% من المبحوثين غير راضين على مسكنهم وذلك بدليل أن الأغلبية لو توفرت لديهم القدرة المالية لتغير مساكنهم لغيروه، أما نسبة 33.33% لا يريدون تغيير سكنهم، وهذا لان مساكنهم تتوافق والشروط الصحية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	80	66.66
لا	40	33.33
المجموع	120	100

جدول (18.6): متعلق بتوفر القدرة المالية لتحويل مكان السكن

❖ **المكان الأفضل للانتقال**

اغلب عينة الدراسة يريدون تحويل مسكنهم داخل المنطقة ولكن في سكن حديث، حيث قدرت النسبة ب 83.33% وهذا ما يبرز معاناة المبحوثين جراء تدهور حالة مسكنهم، أما نسبة 16.66% تريد التحويل خرج المنطقة ككل.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
داخل المنطقة ولكن في سكن حديث	100	83.33
خارج المنطقة ككل	20	16.66
المجموع	120	100

جدول(19.6): متعلق بمكان الانتقال

3.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بالآثار البيئية الناتجة عن التوسع العشوائي

❖ **من حيث وجود أماكن مخصصة لرمي النفايات**

يبرز هذا الجدول النقص الفادح في الأماكن المخصصة لرمي النفايات، إذ نجد اغلب المبحوثين يعانون من هذا النقص للاماكن المخصصة للنفايات، وقد قدرت نسبة الذين كانت إجابتهم ب لا 83.33% ، أما الباقي فحسبهم يوجد أماكن مخصصة لرمي النفايات.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	20	16.66
لا	100	83.33
المجموع	120	100

جدول (20.6): وجود الأماكن المخصصة لرمي النفايات

❖ هل توجد شاحنات لجمع النفايات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	56	46.66
لا	64	53.33
المجموع	120	100

جدول (21.6): متعلق بوجود شاحنات لجمع النفايات

من خلال هذا الجدول نجد أن ما نسبته 53.33% اقروا بعدم وجود شاحنات لرمي القمامة، إذ انه يوجد أماكن لا تستطيع الشاحنات الوصول إليها وهذا بسبب ضيق الطرق وصعوبة التنقل بينها، وهذا كما ذكرنا سابقا من الخصائص التي تتميز بها الأحياء العشوائية.

❖ **من حيث فاعلية المشاركة الشعبية التي تساهم في نظافة المحيط**

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	40	33.33
لا	80	66.66
المجموع	120	100

جدول (22.6): المشاركة الشعبية التي تساهم في نظافة المحيط

يعد عنصر المشاركة الشعبية عنصر مهم في النهوض بالمدن والمحافظة على نظافة محيطها، وللأسف نجد انه في الواحة وعن طريق استجواب عينة الدراسة كما يوضحه الجدول أعلاه النقص الفادح في عملية المشاركة الشعبية في حماية ونظافة البيئة، إذ اجمع اغلب المبحوثين انه لا توجد مشاركة شعبية في الواحة بدليل أن نسبة 66.66% أفصحوا بأنه لا يوجد مشاركة شعبية، ويعد هذا العنصر من الأسباب الغير ظاهرة لتدهور البيئة، أما بالنسبة للأشخاص الذين أجابوا بنعم كانت نسبتهم 33.33% وهذا حسبهم انه توجد مشاركة شعبية خاصة في المواسم التي يقومون بعملية النظافة.

❖ **من حيث سبب تلوث المحيط**

الاحتمالات	التكرار	النسبة
قلة وسائل النقل	27	22.5
عدم تواجد أماكن خاصة لجمع النفايات	33	27.5
نقص الوعي البيئي	60	50
المجموع	120	100

جدول (23.6): سبب تلوث المحيط

من خلال المعطيات في هذا الجدول نجد أن عنصر النقص الوعي البيئي كان السبب الرئيسي في تلوث المحيط حيث اخذ النسبة الأكبر قدرت ب 50% من مجموع المبحوثين، وهذا ما

يعطينا نظرة على اغلب السكان الواحة ليس لهم وعي بالمخاطر البيئية جراء هذا التوسع وما يحدثه من مشاكل على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، ويعد نقص الوعي البيئي كذلك من الأسباب الغير ظاهرة لتدهور البيئة. يليها عدم تواجد أماكن خاصة بجمع النفايات بنسبة 27.5% أما في الأخير فنجد قلة وسائل النقل بنسبة 22.5%.

❖ من حيث المسبب في حدوث المشاكل البيئية بالواحة

نجد من خلال هذا الجدول أن إهمال المسئولين اخذ النسبة الأكبر حيث قدرت ب: 65% وهذا راجع حسب السكان إلى عدم قيام المسئولين بدورهم تجاه الوقوف للحد من ظاهرة غزو الاسمنت للواحة وعدم اهتمامهم للجانب البيئي فيها مما ساهم في بروز هذه المشاكل، يليها إهمال السكان بنسبة 33.33% وهذا راجع عدم المبالاة من طرف السكان لأخطار هذه المشاكل، وهذا يدخل في نقص الوعي البيئي أما بالنسبة لتربية الحيوانات فقدرت نسبته ب 1.66% وهي نسبة قليلة لا توحي إلى شيء.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
إهمال السكان	40	33.33
إهمال المسئولين	78	65
تربية الحيوانات	02	1.66
المجموع	120	100

جدول (24.6): أسباب المشاكل البيئية بالواحة

4.3.6- تحليل البيانات المتعلقة بوضعية الأراضي الزراعية

❖ من حيث الغرض الذي تقوم عليه الأرض الزراعية بالنسبة لسكان الواحة

تعطي البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أغلبية المزارعين يعتبرون أرضهم مصدر رزق يقتاتون منها ولعدم مزاولتهم أي نشاط آخر غير النشاط الزراعي، وهذا بدليل أنها أخذت النسبة الأكبر قدرت ب 85%، وهذا أمر طبيعي لان الواحة تعد منطقة زراعية، أما بالنسبة للأشخاص الذين يعتبرون الأرض الزراعية مكان للترفيه فهذا راجع إلى هؤلاء الأشخاص لا يزاولون نشاط الزراعة بللهم أنشطة أخرى.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
مصدر للرزق	102	85
مكان للترفية عن النفس	18	15
المجموع	120	100

جدول (25.6): الغرض الذي تقوم عليه الأرض الزراعية بالنسبة

❖ أهم المحاصيل التي تنتجها الأراضي الزراعية بالواحة

توجد عدة محاصيل تنتجها الواحة من خضروات مثل (الجزر، الخص، الطماطم...) و الفواكه مثل (التين، الزيتون، المشمش...)

❖ مصدر مياه السقي في الواحة

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن كل المزارعين في الواحة أي بنسبة 100%، يعتمدون على مياه السقي بالساقية الآتية من الواد والتي هي حسبهم في تناقص مستمر وملوثة بعض السواقي الموزعة بانتظام على المزارعين، وهذا التلوث يكون أما بالنفايات أو باختلاطها بمياه الصرف الصحي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
أبار جوفية	00	00
ساقية	120	100
المجموع	120	100

جدول (26.6): مصدر مياه السقي

❖ من حيث نوع الأراضي المستهلكة من طرف العمران العشوائي

تشير البيانات ونتائج الردود المفصح عنها من قبل عينة الدراسة أن اغلب الأراضي المستهلكة من طرف العمران هي أراضي خصبة جدا، حيث قدرت نسبتها ب 71.66%، وهذا ما يعني أن هذه الأراضي لو لقيت من يعتني بها ويحافظ عليها لساهمت بشكل كبير في اكتفاء المدينة من ناحية الخضروات والفواكه، تليها الأراضي الخصبة بنسبة 25% و الغير خصبة ب 3.33%.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
خصبة جدا	86	71.66
خصبة	30	25
غير خصبة	04	3.33
المجموع	120	100

جدول (27.6): نوع الأراضي المستهلكة من طرف العمران العشوائي

❖ من حيث طريقة استغلال الأراضي الزراعية في الواحة

يوضح الجدول أعلاه أن اغلب أراضي الواحة لا تستغل بطريقة جيدة وهذا ما أفصح عنه اغلب المبحوثين إذ قدرت نسبتهم ب80%، أما فيما يخص

الاحتمالات	التكرار	النسبة
جيدة	24	20
سيئة	96	80
المجموع	120	100

جدول (28.6): درجة استغلال الأراضي الزراعية في الواحة

الأراضي التي تشتغل بطريقة جيدة فهي قليلة أي بنسبة 20% فقط، وهذا راجع إلى أسباب سوف نذكرها في السؤال التالي.

❖ الأسباب التي جعلت الأراضي الزراعية تستغل بطريقة سيئة

إن الأسباب التي جعلت الأراضي الزراعية تستغل بطرقة سيئة حسب ما قاله أفراد العينة فهي:

❖ نقص مياه السقي (الساقية التي هي في تناقص مستمر)
❖ عدم وجود الدعم الكافي من طرف الدولة
❖ ضيق قطع الأرض المخصصة للزراعة
❖ عدم سهولة وصول الآلات الزراعية لأراضيهم بسبب ضيق الشوارع واعتمادهم على الطرق البدائية في عملية الحرث والزراعة
❖ تحول اغلب المزارعين الكبار إلى منطقة المعذر لمزاولة النشاط الزراعي
❖ المضاربة في العقار مما جعل الفلاح يبيع أرضه
❖ نقص اليد العاملة

❖ **الأسباب التي جعلت الأراضي الزراعية تقسم وتباع على شكل سكنات عشوائية**

تشير ردود المبحوثين إلى أن المضاربة في العقار أخذت النسبة الأكبر ب 61.9% هي السبب الرئيسي الذي جعل الفلاح يقسم أرضه ويبيعها على شكل قطع مخصصة للبناء، وهذا ما ساعد على استهلاك العمران للواحة واندثار الأراضي الزراعية فيها، يليها عدم وجود الدعم الكافي من طرف الدولة وهذا كما ذكرنا سابقا كذلك من الأسباب التي اجبر الفلاح على استغلال أرضه لصالح الزراعة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
المضاربة في العقار	104	61.90
عدم وجود الدعم الكافي من الدولة	56	33.33
عدم خصوبة الأرض	00	00
نقص اليد العاملة	08	4.87
المجموع	120	100

جدول (29.6): الأسباب التي جعلت الأراضي الزراعية تقسم وتباع على شكل سكنات عشوائية

❖ أسباب استهلاك العمران للأراضي الزراعية في الواحة

تبرز البيانات الواردة في هذا الجدول والمتعلقة بأسباب استهلاك العمران للأراضي الزراعية في الواحة إلى غياب مراقبة السلطات بنسبة 78.04% وهذا راجع حسب أفراد العينة إلى عدم مراقبة وتطبيق القوانين الردعية على هؤلاء الأشخاص للحد من هذه الظاهرة، أما الباقي فارجعوا السبب إلى أزمة السكن التي يعاني منها سكان المنطقة ككل.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
أزمة السكن	36	21.95
غياب مراقبة السلطات	128	78.04
المجموع	120	100

جدول (30.6): أسباب استهلاك العمران للأراضي الزراعية في

❖ فيما يخص الأضرار التي يولدها التوسع العشوائي على الأراضي الزراعية بالواحة

ومنه فقد كانت إجابة أفراد العينة حول الأضرار التي ولدها التوسع العشوائي على الأراضي الزراعية بالواحة، وهي كالتالي:

- ❖ تأثر الإنتاج الفلاحي جراء هذا التوسع.
- ❖ انتشار البناء الفوضوي.
- ❖ انعدام المساحات الخضراء داخل هذه التجمعات
- ❖ اختلاط المياه القذرة بمياه الساقية
- ❖ تناقص مياه الساقية
- ❖ انتشار الحشرات المضرة بالإنسان والحيوان
- ❖ انتشار التلوث بشتى أنواعه
- ❖ تفشي الآفات الاجتماعية كالمخدرات والسرقة

خلاصة

من خلال تطرقنا لهذا الفصل وتحليل البيانات الاجتماعية والبيئية لمنطقة الدراسة استخلصنا مجموعة من العناصر المهمة والتي من شانها أن تعطي موضوعنا أكثر ثراء أهمها:

- ❖ أن اغلب المهاجرين إلى الواحة من أحياء المدينة والمحيط القريب منها.
- ❖ اغلب سكان الواحة تحصلوا على مساكنهم عن طريق شراء عرفي
- ❖ اغلب السكنات في حالة متدهورة مما اثر سلبا على صحة الإنسان ومحيطه.
- ❖ انه توجد مشاكل بيئية خطيرة زادت من تفاقم المشكلة في الواحة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية
- ❖ نقص الأماكن المخصصة للنفايات الأمر الذي ادى إلى انتشار شتى أنواع التلوث في الواحة.
- ❖ نقص المشاركة الشعبية وحملات النظافة من قبل سكان الواحة.
- ❖ نقص الوعي البيئي الذي ساهم بشكل كبير في تدهور بيئة الواحة مما اثر سلبا عليها وادي إلى اختلال في توازنها البيئي.
- ❖ نقص المراقبة وإهمال المسئولين احد الأسباب الرئيسية للوضعية المزرية التي يعيشها سكان الواحة وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.
- ❖ إن اغلب الأراضي الزراعية تعتبر مصدر رزق للسكان إلا انه لوحظ في الآونة الأخيرة قد أصبح بعض السكان من ذوي الدخل الجيد يستغلونها لأغراض أخرى كالزينة والترفيه عن النفس
- ❖ أن العمران قد استهلك أخصب الأراضي الزراعية في الواحة
- ❖ أن المضاربة في سعر العقار احد العوامل الأساسية والمهمة في تناقص المساحة الزراعية وانتشار السكن العشوائي الذي يفتقر إلى أدنى شروط الحياة.
- ❖ من الأضرار البارزة في الواحة جراء التوسع العمراني عليها هي:
  - ✓ تناقص الإنتاج الفلاحي بعدما كانت الواحة الممول الرئيسي للمدينة بالخضراوات والفواكه
  - ✓ انتشار البناء الفوضوي في الواحة والذي بدوره يعد مشكلة كبيرة
  - ✓ اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه السقي مما ولد أمراض خطيرة على صحة الإنسان والحيوان والنبات
  - ✓ تناقص مياه السقي جراء كثرة الطلب عليها من السكان
  - ✓ انتشار الحشرات المضرة بحياة الإنسان
  - ✓ تفشي بعض الآفات الاجتماعية كالمخدرات والسرقة

خلاصة عامة

تمهيد

تعرض البحث لدراسة قضية مهمة وشائكة ألا وهي ظاهرة التوسع العشوائي على المناطق الخضراء والآثار السلبية خاصة البيئية منها، ويعد هذا الموضوع احد المواضيع التي عانت منه المدن على المستوى العالمي والمحلي وذلك نظرا لأهميته من الناحية العمرانية والبيئية و الاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، وكذلك نظرا للأضرار التي يخلفها على المدينة ومجتمعها، حيث نجد أن السكن العشوائي قد استهلك المجال الزراعي في واحة بوسعادة وحولها إلى كتل إسمنتية، والتي هي الآن في طريقها إلى حي عشوائي يفتقر إلى أدنى شروط الحياة الصحية، بدليل المعاناة التي يعيشونها سكان الواحة من مشاكل بيئية عادت عليهم بالسلب، ومن خلال الدراسة التحليلية للواحة يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

1- النتائج

جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- إن الطرق الرئيسية للمدينة من العوامل التي أدت إلى نمو وتوسع المدينة بدليل أن النسيج الحضري أخذ شكل طولي
- يعتبر واد بوسعادة عنصر هام في نمو وتطور المدينة، إذ يعد الماء نقطة جذب للسكان وذلك لما يوفره من احتياجات تلبي رغبات السكان، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر حائل لامتداد العمران وتوجيهه في مدينة بوسعادة.
- تعد لطبيعة التضاريس الصعبة للمنطقة اثر كبير في توجيه التوسع العمراني وهذا ما أدى إلى استهلاك المجال الزراعي بالواحة
- شهدت مدينة بوسعادة نموا سكاني مرتفعا خاصة في الآونة الأخيرة جراء الزيادة الطبيعية والهجرة من الريف إلى المدينة مما أدى إلى الضغط المتزايد على المساحة العقارية واستنفاذ الاحتياطات العقارية.
- إن النمو الحضري المتسارع والعشوائي في مدينة بوسعادة اثر بشكل كبير على التوازن الحضري فيها.
- أدى هذا التوسع العمراني العشوائي في الواحة إلى تقلص رقعتها الزراعية.
- إن لتقلص الرقعة الخضراء في المدينة اثرا مباشرا من الناحية المناخية خاصة وان منطقة بوسعادة تعد ذات مناخ شبه جاف مما زاد من حدة المشكل.

- ❖ إن عدم المراقبة وضعف تطبيق القوانين التي تنص على حماية الأراضي الزراعية من طرف السلطات المحلية ساهم بشكل كبير في تشجيع السكان على التعدي على هذه الأراضي بالواحة.
- ❖ المضاربة في سعر العقار تعد من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تآكل الراضي الزراعية في الواحة.
- ❖ إن قرب الواحة من المدينة و وعدم وجود حواجز تقف حائل بينهما أدى إلى تمدد الإحياء المجاورة لها واستهلاك مجالها الزراعي.
- ❖ شهدت الواحة تحول كبير في الآونة الأخيرة وذلك عن طريق تغير في استخدامات الأرض من زراعي إلى سكني.
- ❖ مساهمة الدولة في تناقص هذه الأراضي جراء إنشاء بعض التجهيزات العمومية.
- ❖ تناقص الموروث الثقافي في الواحة والمتمثل في السكنات القديمة المبنية بالطوب والشوارع الضيقة والمنعرجة التي تمتاز بها الواحة.
- ❖ إن لانتشار السكن العشوائي في الواحة أدى إلى إحداث آثار سلبية على البيئة وعلى المنظر الجمالي للواحة.
- ❖ تتسم هذه التجمعات السكنية العشوائية في الواحة بالازدحام الشديد للسكنات وقلة وضيق الشوارع والطرق التي تصعب من حركة السير داخلها وقلة الفراغات العمرانية حيث أنها إن وجدت تستغل كأماكن لرمي النفايات.
- ❖ انعدام التجهيزات الصحية في الواحة
- ❖ توجد بعض السكنات معرضة لخطر الفيضانات وذلك ببنائها وسط الواد.
- ❖ تعد واحة بوسعادة ذات أهمية كبيرة من الناحية البيئية والمناخية والجمالية والاقتصادية والاجتماعية والترفيهية.
- ❖ إن من أهم الأسباب الغير ظاهرة لتدهور البيئة في الواحة هو ضعف الوعي البيئي لدى المواطنين.

❖ إن نقص مياه السقي التي يعتمد عليها الفلاحين في زراعة أراضيهم ونقص الدعم الكافي من طرف الدولة لهؤلاء الفلاحين جعلتهم إما أن يهاجروا أراضيهم أو تغيير نوع النشاط الذي يمارسونه من النشاط الزراعي إلى نشاط أخر.

❖ عدم صيانة قنوات الصرف الصحي في الواحة أدى إلى اختلاطها بمياه السقي وتلويثها.

❖ توجد بعض السكنات في الواحة خاصة الجهة الغربية منها (زقت الغيب) ما زال سكانها يستعملون الطرق البدائية في عملية تصريف المياه القذرة .

❖ النقص الفادح في الأماكن المخصصة لرمي النفايات أدى إلى تراكمها وتعفنها، وهذا ما أدى إلى جذب بعض الحشرات الضارة والسامة والتي بسببها سجلنا عدة حالات إصابة.

❖ انتشار التلوث الهوائي جراء حرق النفايات داخل المزارع وكذلك جراء الروائح الكريهة الناتجة من عدم صيانة قنوات الصرف الصحي.

2- التوصيات

بناءا على النتائج المستخلصة التي تم التوصل إليها، يمكن تحديد أهم التوصيات المتعلقة بموضوع البحث والتي من شأنها أن تعمل على المحافظة على الأراضي الزراعية بالواحة واستدامتها، إذ يمكن إيجاز هذه التوصيات كالتالي:

على المستوى العمراني

❖ المحافظة على الأراضي الزراعية والحد من التوسع العمراني على حسابها.

❖ محاولة تسطير برامج تساهم في الحد من انتشار السكن الفوضوي على الأراضي الزراعية بالواحة .

❖ تحديد اتجاهات التوسع العمراني للمدينة بطريقة مدروسة وسليمة.

❖ محاولة التحكم في النمو السكاني من خلال إجراء دراسات تقديرية للسكان.

❖ التأكيد أن يكون التوسع العمراني لمدينة بوسعادة حاليا ومستقبلا وفق التخطيط العمراني المحكم وليس توسع عشوائيا.

❖ إنشاء مجمعات سكنية ودعمها بمشاريع استثمارية في مناطق جديدة لتكون مركز جذب سكاني بهدف تخفيف الضغط السكاني على الأراضي الزراعية بالواحة.

❖ بناء قاعدة معلومات أساسية بإجراء مسح ميداني للتجاوزات الحاصلة ومعالجتها من خلال استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية SIG

❖ توجيه استغلال الأراضي الغير صالحة للزراعة للسكن والابتعاد عن الأراضي الصالحة للزراعة.

❖ ضرورة العمل على حل مشكلة مياه السقي في الواحة وذلك بحفر آبار جوفية لتغطية احتياجات المزارعين.

على المستوى القانوني والتسييري

❖ وجوب تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية وردع المخالفين لها.

❖ ضرورة التنسيق بين السلطات المعنية بالمحافظة على الأراضي الزراعية لمحاولة الحد من التجاوزات الحاصلة على مستوى هذه الأراضي.

❖ - إجراء مسح شامل من قبل الجهات المعنية بالزراعة في مدينة بوسعادة لتحديد المساحة الحقيقية للأراضي الزراعية في منطقة الدراسة وتولي الحماية القانونية لها من خلال تشريع قوانين أكثر ردعية للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية.

❖ يجب إعادة النظر في التنسيق بين الجهات الخاصة بالعمران والجهات الخاصة بالأراضي الزراعية وذلك لوضع حد لظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية.

❖ تكوين لجان خاصة بمراقبة والمحافظة على الأراضي الزراعية من ظاهرة التوسع العمراني.

❖ تحسين نظم الزراعة وتقديم المساعدات والقروض الميسرة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل المزارع حتى لا يضطر إلى بيعها والاتجاه إلى تجارة العقار.

❖ وضع سياسة سكنية وطنية تتلاءم مع حاجيات المواطن السكنية، لتفادي التبذير الكبير للعقار سواء الحضري أم الفلاحي.

❖ معالجة أزمة السكن التي تعاني منها المدينة للقضاء على ظهور السكن العشوائي.

❖ مكافحة التلوث البيئي، وتدعيم الواحة بشبكات للصرف الصحي جديدة، وإنشاء محطات معالجة مياه الصرف للحد من مشكلة صرف هذه المياه في واد بوسعادة.

❖ إنشاء هيئة وطنية للحفاظ على المناطق الخضراء بصفة عامة والأراضي الزراعية بصفة خاصة ترتبط مباشرة بالوزارة.

على المستوى الاجتماعي

❖ تفعيل لجان لحي باعتبارها الأقرب للحي وسكانه وخباياه، كما تعرف الوافدين الجدد على الواحة الذين يمكن أن يستغلوا غياب الرقابة في أي وقت لبناء سكنات عشوائية.

❖ العمل على توعية المواطنين بمشكلة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية وما يخلفه من مخاطر على البيئة والإنسان.

❖ تفعيل المشاركة الشعبية للمحافظة على الأراضي الزراعية.

❖ ضرورة توعية المواطنين بالأنظمة والقوانين المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية من أجل الحد من ظاهرة استفحال التعدي على هذه الأراضي.

❖ السعي الجاد من قبل المواطنين للاهتمام بالمناطق الخضراء لما لها من أهمية كبيرة من الناحية البيئية والمناخية والجمالية والترفيهية... الخ في واحة بوسعادة

3- أفاق ومحاور مستقبلية للبحث

من خلال دراستنا لإشكالية التوسع العشوائي على حساب المناطق الخضراء بواحة بوسعادة وما يتبعه من آثار سلبية بيئية على صحة الإنسان وتطرقنا لجمع وتحليل أهم المعطيات المرتبطة بهذا الموضوع، والخروج بمجموعة من النتائج المهمة، اتضح لنا أن هذا البحث لا يقتصر على الجوانب البيئية فقط بل هو موضوع واسع وله عدة مجالات يمكن البحث فيها، لذلك لابد من فتح مجالات وآفاق أخرى للبحث يمكن الاستفادة منها مستقبلا، وعليه يمكن أن نقترح بعض المحاور المهمة التي نراها مفيدة لتدعيم هذا البحث:

- الوعي البيئي ودوره في الحفاظ على استدامة المناطق الخضراء.
- الارتقاء بالبيئة العمرانية داخل الأحياء السكنية العشوائية في الواحة
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتوسع العشوائي على واحة بوسعادة
- استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية SIG في تحديد محاور التوسع العمراني
- تطوير وتنمية السياحة البيئية في واحة بوسعادة

المراجع

المراجع

01- أبو سعدة هشام جلال (2010) عمارة وعمران الألفية الثالثة من تداعيات الخيال، الكتاب الثاني – المرشد في العمارة والعمران- الطبعة الأولى، الناشر جمعية إحياء التراث التخطيطي والمعمار، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، القاهرة

02- أبو الهيجاء احمد حسين (2001) نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي - الأردن حالة دراسية – مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الأول، فلسطين

03- أبو غزالة أسعد على سليمان ، هشام احمد محمد صبح، إسماعيل محمد محي الدين (2012) التطور العمراني لمدينة القاهرة حلول ومشاكل، مجلة القطاع الهندسي، جامعة الأزهر

04- الجوهري هناء محمد (2009) علم الاجتماع الحضري، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن

05- أوذينة فاتح (2009) التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية " دراسة حالة مخطط شغل الأرض طريق حمام الضلعة بالمسيلة"، مذكرة ماجستير في التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري، جامعة المسيلة، الجزائر

06- إياد جميل احمد صالح (2009) التطور العمراني في مدينة طوباس دراسة في مورفولوجية المدينة، رسالة ماجستير في التخطيط الإقليمي والحضري ،كلية الدراسات العليا، جامع النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

07- التجاني بشير (2000) التحضر- والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر

08- الدجاني دينا ، محمد يسار عابدين (2009) الاتجاهات المستقبلية الفضلى لتوسع مدينة دمشق بمساعدة تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، دمشق

09- الديب بلقاسم (1995) المجال العمراني والسلوك الإجتماعي دراسة ميدانية مقارنة حالة مدينة بسكرة، دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير في العمران، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم الهندسة المعمارية والتعمير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

10- الزيني يحي (2011) المدينة بين التنسيق والتأصيل، الطبع الأولى، إصدارات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، مصر

11- الزاملي احمد السيد (2006) المساحات الخضراء في مدينة القاهرة، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة، القاهرة.

12- الحسيني السيد (1991) الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة، مكتبة غريب، مصر

13- العزاوي ظافر إبراهيم (2005) التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب، مجلة الفتح، عدد22، جامعة بغداد

14- القاضي يوسف مصطفى (1979) مناهج البحوث وكتابتها، دار الجبل للطباعة، الفجالة.

15- النعيم عبد الله العلي (2004) الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، ندوة الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية، المعهد العربي لإنماء المدن.

16- الربداوي قاسم (2012) مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، دمشق

17- الشاطر عبير محمد رضا (2009) المتغيرات الثقافية والعمراني – رؤية لصياغة بيئة ثقافية وعمرانية على أطراف المدن الكبرى – رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التصميم الحضري، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، مصر.

18- الشديدي احمد سعد حسين (2013) اللامركزية أسلوب تنموي إقليمي لمعالجة مشاكل التحضر المفرط في العراق، مجلة المخطط والتنمية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العدد 27، العراق.

19- الغريباوي رعد عبد الحسين (2012) ظاهرة السكن العشوائي في مدينة السماوة والمشكلات الناجمة عنها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية التربية، جامعة المثنى، المجلد الخامس عشر، العدد 03.

20- باهر إسماعيل حلمي فرحات (1999) العلاقة التبادلية بين السلوك الإنساني والبيئة المادية في الفراغات العمرانية، رسالة ماجستير، قسم التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، مصر

21- بوقصاص عبد الحميد (2010) تداعيات الهجرة الحضرية والنمو الحضري في الجزائر، مجلة التواصل، عدد26، الجزائر

22- بوذراع احمد (1997) التطوير الحضري والمناطق المتخلفة بالمدن – دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، الجزائر

23- بكر هاشم بيومي احمد (2013) ديناميكية التحول العمراني في المدينة العربية (القياس والتنبؤ) دراسة حالة مدينة القاهرة، ندوة الآثار الاجتماعية للتوسع العمراني في المدينة العربية، المدينة المنورة / المملكة العربية السعودية، منظمة المدن العربية المعهد العربي لإنماء المدن.

24- بلقاسم بلال (2006) اثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزء الشرقي من سهل متيجة حالة دائرة الدار البيضاء، رسالة ماجستير تخصص تهيئة إقليمية، جامعة بوزريعة الجزائر

25- بن معمر رابح (2014) قواعد واليات التهيئة والتعمير في مجال الأراضي الفلاحية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01 – يوسف بن خدة - الجزائر

26- بن عطية محمد (2010) البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدينة، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر.

27- بوزغاية باية (2008) تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

28- بوزغاية باية (2014) المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من تحقيق التنمية المستدامة –مدينة بسكرة نموذجا- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، ، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- الجزائر

29- بوفنارة فاطمة (2009) تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر " حالة مدينة الخروب"، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

30- بن يوسف إبراهيم (1992) إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، الحراش الجزائر.

31- بن يحي رابح (2005) اثر النمو الحضري على المحيط العمراني دراسة حالة مدينة باتنة "من اجل مدينة مستدامة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التعمير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

32- جاكلين بوجو قارني (1987) الجغرافية الحضرية، ترجمة عبد القادر حلمي، OPU الجزائر

33- جاري جاردنر (1999) تقلص مساحة الحقول، ترجمة شويكار زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر

34- جميل ابراهيم عيسى (2011) مسببات التلوث البيئي في مدين دهوك وأساليب التخفيف من اثارها، مجلة تنمية الرافيدن، العدد 105، مجلد 33، كلية الادراة والاقتصاد -جامعة الموصل-

35- جرادات صالح سالم (2009) دور وزارة الشؤون البلدية في الحد من ظاهرة السكن العشوائي ومكافحة الفقر في المدن وإعداد استراتيجيات تطوير المدن، المؤتمر الإقليمي الثاني "المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية"، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

36- داود سلمان العزاوي وداد (2009) الزحف العمراني على المناطق الخضراء وآثاره البيئية على مدينة بغداد، مجلة المخطط والتنمية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العدد 21، العراق.

37- وائل محمد يوسف(2003) مستقبل العمران في عصر تكنولوجيا المعلومات، رسالة دكتوراه في التخطيط العمراني، قسم هندسة التخطيط العمراني، جامعة الأزهر، مصر

38- وناسي سهام (2009) النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

39- زاوية سليم (2009) الإستراتجية العمرانية لمدينة قسنطينة وأثرها في تبديد العقار الفلاحي للمناطق المحيطة بها، مجلة علوم وتكنولوجيا D، عدد 30 ديسمبر

40- زوزو رشيد 2008 الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية في الجزائر 1988-2008 دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة، رسالة دكتوراه الدولة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر

41- حاجي محمد (2008) مساهمة الجانب الاجتماعي للسكن في التوسع العمراني دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية العلوم وعلوم المهندس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

42- كبيش عبد الحكيم (2011) التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تهيئة المجال، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

43- كمونة حيدر عبد الرزاق(2006) التطور الحضاري عبر العصور، مجلة المخطط والتنمية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العدد 15، العراق.

44- كيطان طالب عبد الرضا (2009) أزمة السكن وعلاقتها بالبناء العشوائي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (2)،المجلد (8)

45- كاجيت سفيان (2012) تحضر الضواحي الجزائرية بين الاحتياجات السكانية والمخططات العمرانية الحضرية دراسة حيي زواوة وسيدي حسان بضاحية بلدية الشراقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر02.

46- لخلطي احمد (2009) التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدينة، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر.

47- مدور يحي (2012) التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية دراسة حالة مدينة ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران، كلية الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، جامعة الحلج لخضر باتنة، الجزائر

48- مصطفى بابكر (2004) السياسات البيئية: سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد25

49- مومن رضوان (2013) "التصنيع والنمو الحضري بمدينة برج بوعريريج -دراسة على عينة من عمال المنطقة الصناعية رقم 01-"، رسالة ماجستير،قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02

50- مارك كوت (2010) الجزائر ..المجال المقلوب، ترجمة خلف الله بوجمعة، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر

51- مشنان فوزي (2009) "البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية –دراسة ميدانية لمدينة باتنة-"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، معهد العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

52- سعودي هجيرة (2007) التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المدينة والتنمية المستدامة، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

53- سفيان. ع (2013/02/19) الاسمنت اجتاح 150 ألف هكتار من الأراضي، الفلاحية جريدة الشروق اليومية، العدد 3931، الجزائر

54- سعيدي نبيهة (2012) تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة "دراسة حالة الجزائر العاصمة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر

55- سلاطنية بلقاسم، بوزغاية باية (2011) التوسع في المجال الحضري ومشروعات التنمية وآثارها على البصمة الايكولوجية للمدينة، مداخلة مشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول" تسيير المدن " جامعة المسيلة، الجزائر

56- عاجب محمد المهدي (2012) التأثيرات الايكولوجية للأحياء السكنية غير المخططة على المدينة دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر.

57- عطال مسعودة (2009) النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية دراسة ميدانية بحي طريق حملة بمدينة باتنة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر

55- عبد الفتاح محمد وهيبة (1980) في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت.

58- عبد الفتاح السيد عبد الفتاح (2013) الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية – دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد-، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب من قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

59- عجابي خديجة (2006) الصناعة والعمران وأثارهما على المجال الزراعي دراسة ميدانية بولاية عنابة من اجل تحقيق تنمية مستديمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

60- صابر محمد (2000) الإنسان وتلوث البيئة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، المملكة العربية السعودية

62- قاسمي شوقي (2013) معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للنشاء والتعمير بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة العلوم في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

62- قاسمي شوقي (2012) إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر.

63- قناوي عبد الرحيم قاسم عبد الساتر (2008) تحليل ظاهرة الإسكان العشوائي (مفاهيم – سلبيات – ايجابيات)، المؤتمر المعماري الدولي السابع، تلبية احتياجات الإسكان- المبادئ والسياسات العامة، قسم العمارة، جامعة أسيوط، مصر

64- رشوان حسين عبد الحميد (2005) مشكلات المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط1، دار المعارف.

65- راتب السعود (2007) الإنسان والبيئة : دراسة في التربية البيئية، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن

66- شامية احمد جميل (2013) دراسة تحليلية للتلوث البصري في مدينة غزة "دراسة حالة منطقة الجندي المجهول"، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

المراجع بالغة الفرنسية

67- BELOUADAH Naceur (2011) développement urbain et préservation du patrimoine architecural dans les médinas cas de la médinas de *Bou-Saâda ,* Mémoire présenté en vue de l' obtention du diplôme de Magistère en architecture, Faculté des Sciences et de la technologie, Université Mohamed Khider – Biskra

68- Benmatti Nadir Abdullah (1982) L'habitat du tiers monde, cas de l'Algerie, Ed SNED.

69- DECHAICHA Assoule (2013) L'étalement urbain et les contraintes physiques et naturelles Cas d'étude : La ville de Bou Saâda, Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magistère en architecture, Faculté des Sciences et de la technologie, Université Mohamed Khider – Biskra

70- NACIB Youssef (1986) Culture oasienne essai d' histoire sociale de l' oasis de Bou-Saâda, ENAL-Alger

71- NOUIBAT Brahim (2007) l'occupation optimale du sol urbain dans les quartiers résidentiels en milieux arides et semi- arides: étude de cas : Bou-Saâda, Thèse de doctorat, Université de Sétif.

72-MERLIN Pierre, Les banlieues des villes françaises, La Documentation Française, Paris, 1998

التقارير الوطنية والدولية

73- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013 http://hdr.undp.org

74- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك 2005

75- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)- حالة مدن العالم – المدن المنسجمة 2009 www.unfpa.org

76- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) - حالة مدن العالم- www.unfpa.org2001

78- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)–حالة من مدن العالم -2011/2010 www.unfpa.org

79- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، المدن الخفية، www.unfpa.org2010

80- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة بوسعادة URBA

81- Direction de l'Environnement, Wilaya de M'SILA, SHEMA DE COHERENCE URBAINE DE L'AIRE URBAINE DE LA VILLE DE BOUSSAADA, MISSION I DELIMITATION DU PERIMETRE DE L'ETUDE 2009

الهيئات والمصالح الحكومية

- بلدية بوسعادة
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
- المؤسسة الاستشفائية متعددة الخدمات المجاهد ملكي عمر
- المصاح الفلاحية لبلدية بوسعادة

مواقع الانترنت

- www.okaz.com.sa

- m3mare.com

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

استمارة مقابلة حول

الأثر البيئي للتوسع العشوائي على المناطق الخضراء

دراسة حالة واحة بوسعادة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري

من إعداد الطالب:

قوران محمد

اشراف:

د/ نويبات إبراهيم

السنة الجامعية: 2015/2014

ملاحظة

البيانات الواردة في الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية للبحث

أولا: بيانات عامة وشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: ☐

3- الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- المستوى التعليمي: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐

5- المهنة: بطال ☐ مهن حرة ☐ فلاح ☐ موظف ☐

6- الدخل الشهري اقل من (10000دج) ☐ ما بين (10000 – 20000دج) ☐

اكثر من (20000دج) ☐

7- عدد أفراد الأسرة: .....

8- مكان الإقامة السابق: الواحة ☐ من أحياء المدينة ☐ خارج المدينة ☐

ثانيا: بيانات متعلقة كيفية الحصول على المسكن ونوعيته

أ- كيفية الحصول على المسكن

9- ما هي السنة التي جئت فيها إلى الواحة؟ ☐

10- ما هي الأسباب التي جعلتك تنتقل إلى الواحة؟

القرب من العمل ☐ قربه من وسط المدينة ☐ القرب من الأقارب ☐

انخفاض سعر العقار بالمقرنة بوسط المدينة ☐ لظروف أمنية ☐

11- طريقة الحصول على السكن؟ ملك الإيجار شراء عرفي

12- مساحة المسكن: ..... ☐ ☐ ☐

ب- نوعية المسكن وحالته

13- ما هي حالة مسكنك؟ جيد جدا ☐ جيد ☐ متوسط ☐

متدهور ☐

14- كم هو عدد طوابق المنزل؟ طابق ارضي ☐ طابق +1 ☐

طابق+2 ☐

15- نوع مواد البناء المستعملة: قصدير ☐ طوب ☐ اسمنت مسلح ☐

16- هل أجريت تعديلات على منزلك؟ نعم ☐ لا ☐

17- في حالة نعم ما هي التعديلات؟ .....

.....

18- ما هي الأسباب التي جعلتك تجري هذه التعديلات؟ ضيق المسكن ☐

عدم توفر الشروط الصحية ☐

19- هل المسكن موصول بالشبكات المختلفة: الكهرباء ☐ الغاز ☐

قنوات الصرف ☐ الماء ☐

20- هل لديك اقتراحات لتطوير وتحسين المنطقة التي تسكن فيها؟ نعم ☐ لا ☐

(إذا كانت نعم) ما هي.....

.....

21- لو توفرت لديك القدرة المالية لتحويل مكان سكنك فهل تغيره؟ نعم ☐ لا ☐

22- أين تفضل الانتقال؟ داخل المنطقة ولكن في سكن حديث ☐

خارج المنطقة ككل ☐

ثالثا: بيانات متعلقة بالآثار البيئية الناتجة عن التوسع العشوائي

23- هل توجد أماكن مخصصة لرمي النفايات؟ نعم ☐ لا ☐

24- هل توجد شاحنات لجمع النفايات؟ نعم ☐ لا ☐

25- هل توجد مشاركة شعبية تساهم في نظافة المحيط نعم ☐ لا ☐

26- في رأيك ما هو سبب تلوث المحيط؟ قلة وسائل نقل النفايات ☐

عدم وضع المواطن للقمامة في أماكنها المخصصة ☐

عدم تواجد أماكن خاصة بجمع النفايات ☐

نقص الوعي البيئي ☐

27- هل ترى أن أسباب المشاكل البيئية بالواحة راجع إلى: إهمال السكان ☐

إهمال المسئولين ☐ تربية الحيوانات ☐

رابعا: بيانات متعلقة بوضعية الأراضي الزراعية

28- ماذا تمثل لك الأرض الزراعية؟ مصدر رزق ☐ مكان للترفيه عن النفس ☐

29- ما هي أهم المحاصيل التي تنتجها الأراضي الزراعية بالواحة؟.....

.....

30- ما هو مصدر مياه السقي؟ آبار جوفية ☐ ساقية ☐

31- ما نوع الأراضي المستهلكة من طرف العمران العشوائي؟ خصبة جدا ☐

خصبة ☐ غير خصبة ☐

32- هل الأراضي الزراعية في الواحة تستغل بطريقة: جيدة ☐ سيئة ☐

33- إذا كانت الإجابة (سيئة) ما هي الأسباب؟.....

.....

34- ما هي الأسباب التي جعلت الأراضي الزراعية تقسم وتباع على شكل سكنات عشوائية؟

. غلاء العقار ☐ عدم وجود العم الكافي من الدولة ☐

عدم خصوبة الأرض ☐ نقص اليد العاملة ☐

35- ما هي أسباب استهلاك العمران للأراضي الزراعية في الواحة؟

أزمة السكن ☐ غياب مراقة السلطات ☐

اخرى.....

36- في رأيك هي الأضرار التي يولدها التوسع العشوائي على الأراضي الزراعية بالواحة؟

.....

.....

الملخص

ملخص

لقد شهدت المناطق الخضراء بصفة عامة والأراضي الزراعية بصفة خاصة تدهورا كبيرا في الآونة الأخيرة رغم الأهمية الكبيرة البالغة في المدن من الناحية المناخية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد المناطق الخضراء احدى احتياجات المواطنين الأساسية، لكن مع هذا النمو المتسارع وغير الاعتيادي في المدن الجزائرية وخاصة مدينة بوسعادة التي تشهد بدورها توسعا عمرانيا متسارعا و تجاوزات كبيرة في معايير استعمالات الأرض الحضرية، أدى إلى ضغط متزايد على المساحة العقارية وذلك على حساب الأراضي الزراعية بالواحة، مما أدى إلى انخفاض نسبتها ضمن المجال الحضري وظهور مشاكل كبيرة أثرت سلبا على الإنسان والبيئة، ولذلك كان لزاما على المتخصصين من عمرانيين ومخططين ومسيرين وباحثين أن يدركوا، أن المحافظة على المناطق الخضراء والبيئة الحضرية وحمايتها مسؤولية يتحملها الجميع ولهذا فان الهدف من دراسة هذا الموضوع هي محاولة الحد من انتشار ظاهرة التوسع العشوائي المتسارع على حساب المناطق الخضراء ومعالجة الآثار السلبية للبيئة الناجمة عن هذا التوسع.

الكلمات الدالة: التوسع العمراني العشوائي، المناطق الخضراء، استعمالات الأرض الحضرية، العقار، البيئة الحضرية، التسيير

Résumé:

Les places verts généralement et les terres agricoles particulièrement encalminent une dégradation sensée dernière période, malgré la grande importence du cote environnemental, climatique, économique ou sociale, ou ces places verts composent l'un des nécessités des citoyens, mais avec accroissement urbaine dans les villes algérienne, et spécialement la ville de Bousaâda, qui encalmine lui aussi une extension urbaine très rapide et des dépassements perceptibles dans les critères de l'occupation du sol urbain, qui provoquent un pression sur surface immobile, qui résulte une baisse au niveau des terres agricoles au oasis, dans le domaine urbain, et l'occurrence des problèmes qui influencent négativement sur les êtres vivants. El est essentiellement des connaitre le spécialistes, les urbanistes, planificateurs, chercheurs, gestionnaires, que la conservation des places verts et l'environnement urbain, et la protéger la responsabilité de tout les gens, donc l'étude de ce thème la pour but d'essayer d' éliminé le phénomène de l'extension aléatoire et accélérée contre les places verts, et de traiter les effets néfastes sur l' environnement liées ce phénomène.

Les mot signifiants: extension urbaine aléatoire , Les place verts, utilisation de sol urbaine, le foncier, l'environnement urbain, la gestion.